أمـل جمّال | خلود مصالحة

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي





إعلام
مركز إعلاميّ للمجتمع العربيّ
الفلسطينيّ في إسرائيل



أمـل جمّال | خلود مصالحة
خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

أمـل جمّال | خلود مصالحة

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

Amal Jamal | Kholod Massalha

The Discourse of Human Rights in the Israeli Media

מסת"ב: 4-10-7538-965- 978

ISBN 978-965-7538-10-4

9 789657 538104

© جميع الحقوق محفوظة، حزيران 2012



إعـــــلام – مركز إعلاميّ للمجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل

الناصرة 2631, ميكود 16100

هاتف: 04-6001370, فاكس: 04-6001418

ILAM - Media Center for Arab Palestinians in Israel

POB 2631, 16100 Nazareth

www.ilam-center.org | ilam@ilam-center.org

ترجمة: جلال حسن – " تواصل " للترجمة والتعريب

تدقيق لغوي: حنا نور حاج

تصميم وطباعة: ريم جرافيك ديزاين ا حمدان ا hamdan.68@gmail.com

" تُعلّمُنا الفلسفة القديمة أن نتقبّل موتنا نحن؛ أمّا الفلسفة الحديثة فتُعلّمُنا أن نتقبّل موت الآخَر "

ميشيل فوكو

تم إعداد هذه النشرة بمساعدة من الاتحاد الأوروبي. محتويات هذه النشرة من مسؤولية مركز إعلام ولا تعكس بأي حال من الأحوال وجهات نظر أو آراء الاتحاد الأوروبي.

ملخّص تنفيذيّ

يفحص البحث الحاليّ تغطية حقوق الإنسـان والمواطن في الإعلام الإسـرائيليّ، وذلك من خلال استخدام أدوات كمّيّة ونوعيّة. يتمحور البحث في الإعلام الإسرائيليّ العبـريّ، ويفحـص طرائق تغطية حقوق الإنسـان، ودرجة بروز هـذا الموضوع على أجِنْدَتـه. بالإضافـة إلى هذا، يتناول البحث درجة تعامُـل الإعلام العبريّ مع الحقوق السياسـيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والدينيّة لمجْمَل مكوِّنات المجتمع في إسـرائيل. هذا البحث رياديّ في تناوله لهذا الموضوع، إذ لم يجْرِ التطرّق حتّى الآن إلى هذه القضية على نحوٍ مُرْضٍ ومنهجي.

أُجـرِيَ البحـث فـي الفتـرة الواقعـة بـين الشـهرين نيسـان وتمّوز عـام 2011، وشـملت العيّنة المنتقاة وسائل الإعلام المركزيّة في إسرائيل: "يديعوت أحرونوت"؛ "معاريـف"؛ "هآرتـس"؛ "يسـرائيل هَيوم"؛ "القنـاة الأولى"؛ "القنـاة الثانية"؛ "القناة العاشـرة". وعلى الرغم من عدم ضمّه لجميع وسـائل الإعلام الإسـرائيليّة، فـإنّ اتّسـاع العيّنـة، وكمّيّـة التقاريـر التي جـرت تغطيتها فـي هذا البحـث، يمكّناننا مـن التوصّل إلى اسـتنتاجات عامّـة حول أنمـاط تغطية حقوق الإنسـان في الإعلام الإسـرائيليّ، لا سـيّما علـى ضـوء التشـابه الكبيـر بين وسـائل الإعـلام المختلفة في الخطاب الإعلاميّ الإسرائيليّ.

يسـتخدم هـذا البحث منهجيّة كمّيّة مدمجة بأبعادٍ نوعيّـة مهمّة. تمكّن منهجيّات البحـث الكمّيّـة مـن متابعـة وتيـرة، وحجـم، وموقـع التقاريـر التي تناولـت حقوق الإنسـان. ويمكّننا التمحور في الكمّيّة من إجراء مراجعة موضوعيّة لأنماط التغطية، أمّا المناحي النوعيّة فتبتغي استبيان المَدارك والمعاني على مستوى المضمون.

أُجـرِيَ البحـث بدءًا من الأوّل من نيسـان عـام 2011، وصولاً إلـى اليوم الأخير مـن شـهر تمّـوز من العام نفسـه. في مجمـل الأمر، جـرت مراجعـة 384 تقريرًا عن

حقوق الإنســان من مجمل 1585 تقريراً في شــتّى المضامين من تنويعة من الوسائل الإعلاميّة. تجدر الإشــارة هنا أنّنا قمنا خلال الفترة المذكورة بانتقاء عيّنة تمثيليّة من التقارير على نحو منهجيّ، ممّا ضمن تواصُل تغطية قضايا بعينها.

أداة البحث هي اســتبيان ترميز شــمل 53 من الأسـئلة، بعضها مغلق أو عدديّ، وبعضـها مفتوح ، وبعضـها الآخر مبنيّ بحسـب سلّم تدريجيّ ترتيبيّ، مما استوجب قراءة متفحّصة ومتمعّنة لكلّ واحد من التقارير التي أدرجت في العينة.

قام البحث بفحص أربع من الصحف. تأثّرت النسبة بين عدد التقارير التي دخلت العينّـة مـن كلّ واحدة من هذه الصحف بعدد التقاريـر المتغيّر في كلّ صحيفة. حصّة " يديعوت أحرونوت " من العيّنة بلغت 29.53%، وبلغت حصّة صحيفة " هآرتس " فـي البحث 25.55%، وحصّـة " معاريف " 11.4%. أمّا حصّة صحيفة " يسـرائيل هَيوم " فبلغت 17.03%. بالإضافة إلى الصحف، بلغت حصّة القناة الثانية 6.94%، وحصّة القناة العاشرة 4.79%، أمّا حصّة القناة الأولى فقد كانت 5.11%.

يُستشَفّ من البحث أنّ 259 تقريرًا صحفيًّا من تلك التي جرى فحصها، وَ 125 تقريرًا من النشـرات الإخباريّة التلفزيونيّة، قامت بمعالجة حقوق الإنســان (الجدول " 1 "). حصّــة القناة العاشــرة كانـت الأكبر في التطرّق إلى الموضــوع، حيث عالجت نســبة 56.68% مـن مجمل التقارير في هـذه القناة موضوع حقوق الإنســان. تلتها القناة الأولى بنسـبة 45.68% من عيّنة التقاريـر التي تناولت الموضوع. حلّت القناة الثانية في المكان الثالث من حيث كمّيّة التقارير التي تناولت حقوق الإنسان، ووصلت إلى نسبة 40.9%.

فــي الصحافة المكتوبة، تبـوّأت صحيفة " هآرتس " المكان الأوّل في مقدار تغطية موضوع حقوق الإنســان، حيث تناولت نسبة 21.23% من تقاريرها التي فحصتها العيّنة هذا الموضوعَ. حلّت صحيفة " يســرائيل هَيوم " في المكان الثاني، وبفارق غير كبيـر عـن صحيفة " هآرتـس " ، وأظهرت العيّنـة أنّ 20.74% مـن تقاريرها عالجت حقـوق الإنســان. 18.6% مـن التقاريـر فـي صحيفـة " معاريـف " وَ 17.95% من التقارير في صحيفة " يديعوت أحرونوت " عالجت موضوع حقوق الإنسان.

عندما يجري فحص عدد التقارير التي تعالج حقوق الإنســان في العيّنة بأكملها،

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

يتبيّن أنّ القناة العاشرة لا تحتلّ المكان الأوّل من حيث عدد التقارير التي بُثّت فيها حول الموضوع. 43 تقريرًا فقط (وتشكّل 11.20% من مُجْمَل العيّنة) مصدرها في هذه القناة. السبب في أنّ القناة العاشرة لها نسبة عالية من التقارير التي تتناول حقوق الإنسان في فحص داخليّ مقابل النسبة المتدنّية للتقارير في القناة في مجمل العيّنة يعود –على ما يبدو– إلى حقيقة أنّ عدد التقارير المجمل في القناة العاشرة أقل منه في قنوات أخرى.

تُظهِر مراجعة مجْمَل العيّنة أنّ صحيفة "هآرتس" هي صاحبة المقدار الأكبر في موضوع حقوق الإنسان (22.40%). اهتمام صحيفة "يديعوت أحرونوت" بحقوق الإنسان كان أدنى منه بقليل (21.88%) من صحيفة "هآرتس"، وجرى نشر 14.58% من مجمل التقارير حول حقوق الإنسان في صحيفة "يسرائيل هَيوم"، ونُشرت نسبة 8.59% من التقارير حول حقوق الإنسان في صحيفة "معاريف". تُبيّن مراجعة الصحافة المرئيّة أنّ 11.72% من التقارير التي تناولت حقوق الإنسان عُرضت في القناة الثانية، بينما عُرضت نسبة 9.64% من التقارير حول حقوق الإنسان في القناة الأولى.

تُظهر النتائج أنّ القناة الأولى (9.64%)، وصحيفة "معاريف" (8.59%)، وصحيفة "يسرائيل هَيوم" (14.58%)، تطرّقت في تغطيتها على نحو أقلّ لحقوق الإنسان. من المحتمل أنّ السبب في ذلك هو المفهوم الأيديولوجيّ السائد في "معاريف" وَ "يسرائيل هَيوم"، والذي يدفع بموضوع حقوق الإنسان نحو مواقع أقلّ مركزيّةً على أَجِنْدتها، أو يجعله غير بارز (بالمقارنة مع تناول قضايا ومواضيع أخرى في هاتين الصحيفتين). لم نتمكّن من العثور على سبب منطقيّ لنسبة التطرّق المتدنّية إلى حقوق الإنسان في القناة الأولى، ألا وهي القناة الإسرائيليّة العامّة. يُتوقّع من هذه القناة على وجه الخصوص أن تُظهر اهتمامًا استثنائيًا في موضوع حقوق الإنسان. من المحتمل أنّ الهيمنة السياسيّة في هذه القناة تؤثّر على نحو فائقٍ على طابع تغطيتها للقضايا المطروحة على جدول الأعمال في المجتمع الإسرائيليّ.

تُظهر نتائج البحث أنّ غالبية التقارير المتعلّقة بحقوق الإنسان (71.1%) تطرّقت إلى حقوق الجمهور اليهوديّ، وكذلك تطرّقت نسبة 9.9% من التقارير إلى حقوق الجمهور الفلسطينيّ داخل إسرائيل، بينما تناولت نسبة 9.4% من مجمل التقارير

حقوق الإنســان الخاصّة بالفلسطينيّين سـكّان الأراضي المحتلّة. 3.1% من التقارير تطرّقت إلى حقوق المستوطنين في الأراضي المحتلّة، وحظيت حقوق الفلسطينيّين في القدس الشرقيّة بتغطية ما لا يزيد عن 1.3% من مجمل التقارير.

هـذه البيانـات تشـير إلى بـروز الانشـغال بحقوق الإنسـان الخاصّـة بالمجتمع اليهـوديّ علـى مختلـف أطيافـه، وهامشـيّة التقارير التـي تُعالج حقـوق مجموعات عينيّة داخل هذا المجتمع. تَبرز على نحو خاصّ هامشـيّةُ الانشـغال بحقوق الإنســان فـي مدينـة القدس الشـرقيّة، لا سـيّما على ضـوء الانتهـاكات اليوميّة لهـذه الحقوق هناك. علاوة على ذلك، لا تحظى انتهاكات الجيش الإسـرائيليّ والمسـتوطنين لحقوق الإنســان باهتمام كبير في الإعلام الإسرائيليّ. في الحالات التي ظهر تناول كهذا، لم تُظهر التقارير تأييدًا دائمًا للجهة التي انتُهكت حقوقها.

تُظهـر النتائـج كذلك أنّ 9 مجموعـات مختلفة تحظى بالتطرّق إليهـا في التقارير التي دخلت عيّنةَ البحث. المجموعات هي: النساء؛ المسنّون؛ الأطفال؛ ذوو الاحتياجات الخاصّـة؛ السجناء والمعتقلون؛ المتضـرّرون من هدم المنازل؛ المتضـرّرون من إجراءات سياسـيّة؛ العمّال الأجانب وآخرون. يُظهر الرسـم "4" على نحوٍ جليّ أنّ المجموعة التي حظِيَتْ حقوقها بالمعالجة الأعلى هي مجموعة المتضـرّرين من إجراءات سياسـيّة (36.2%)، تليهـا مجموعة السـجناء والموقوفين (6.5%)، فالأطفال (5.7%)، ومن ثَمَّ النساء (4.9%). من الجدير بالذكر أنّه ثمّة الكثير من التقارير (40.9%) لا يشار في أيّ منها إلى مجموعة اجتماعيّة معيَّنة، على الرغم من أنّها (التقارير) تعالج حقوق الإنسان أو تتطرّق إليها. إنّ هذه الفئة تشمل المتضـرّرين من العنف، والمتضـرّرين في مجـال الصحّـة، والصحافيّين الأجانـب، ومصابي حوادث الطرق، وغيرهم. شـهدت الفتـرة التي أُجـرِيَ فيها البحث ارتفاعًا في حالات العنف ممّـا أدّى إلى ارتفاع تغطية حقوق المتضرّرين في هذا المضمار.

تُظهر استنتاجات البحث عددًا من الأنماط التي تستحقّ الانتباه:

1. تَبـيّنَ عنـد مراجعـة بارومترات البـروز أنّ غالبيّـة التغطية فـي التقارير التي تتطرّق إلى حقوق الإنسـان وُضعت في الصفحات الأولى في مسـاحة تزيد على ربع صفحـة، وتشـمل صورة، وتقع فـي النصف الأعلى من الصفحة. تَبـيّنَ كذلك أنّ هذه

التقارير تبوّأت الصدارة في نشرات الأخبار المتلفَزة.

2. تُظهر نتائج البحث أنّ الإعلام الإسرائيليّ يميل نحو تأييد حقوق الإنسان عندما يدور الحديث عن حقوق تتعلّق بالجمهور اليهوديّ الإسرائيليّ، وتتماشى مع الإجماع الإسرائيليّ. وبحسب النتائج، خصّص الإعلام الإسرائيليّ صفحات كثيرة لتغطية الاحتجاجات في الشارع الإسرائيليّ، وتعامل مع نفسه في بعض الأحيان كجزء من هذه الاحتجاجات.

3. يميل الإعلام –وَفقًا لِما ورد في البحث– نحو تأييد حقوق الفئات المسحوقة في المجتمع، كالنساء والمعاقين والمسنّين والأطفال وغيرهم. وعلى الرغم من أنّ تعامُل الإعلام الإسرائيليّ مع هذه المجموعات يميل نحو النزعة المُقَوْلَبة، فإنّه لا يتجاهل حقوقها.

4. لا يتعامل الإعلام الإسرائيليّ مع حقوق الإنسان كمنظومة قِيميّة كونيّة شاملة، بل يتطرّق إلى حقوق فئات اجتماعيّة مختلفة بأشكال مختلفة، وبحسب هُويّة المجموعة، على نحوٍ مباشر أو غير مباشر.

5. تُظهر نتائج البحث تجاهُل الإعلام الإسرائيليّ لانتهاك حقوق الفلسطينيّين في الأراضي المحتلّة، ولا يجري النظر إلى حقوق هؤلاء كقيمة قائمة بذاتها، أو كتلك التي يُفترض فيها أن تخضع لاعتبارات قيميّة كونيّة. التغطية الإعلاميّة لانتهاك حقوق الفلسطينيّين تتأتّى من خلال المنظور الأمنيّ، لا من خلال منظور حقوق الإنسان.

6. جاءت نتائج البحث مفاجئة قليلاً في كلّ ما يتعلّق بتعامل الإعلام الإسرائيليّ مع حقوق المواطنين العرب. بعامّة، عانت الأقلّيّة العربيّة من تغطية ضحلة، وهامشيّة، ومُقَوْلَبة وذات بروز متدنٍّ، وسلبيّة في أساسها. وعلى الرغم من عدم احتواء البحث على تطرُّق منفصل إلى نسبة تغطية العرب في الإعلام، يلاحَظ في حالات عديدة أنّ الإعلام الإسرائيليّ يؤيّد حقوق المواطنين العرب. برز هذا النمط على نحو خاصّ في الفترة التي صدرت فيها فتوى الحاخامات العنصرية بعدم تأجير الشقق للعرب بالرغم من أنه في باقي أيام السنة يتم التعامل مع حق التظاهر ك " مس بالأمن العام " ومع النقب كعملية سرقة لأراضي الدولة و " بناء غير مرخص " .

7. تُظهـر إحدى نتائج البحث المهمّة ارتفاعًا فـي التغطية الإعلاميّة لقضايا تتعلّق بالفقـر فـي الصحافة الإسـرائيليّة، وذلـك مقارنة بأبحاث سـابقة في هـذا المضمار. كما ذُكر سـابقًا، يُرَدّ تفسـير هذا الارتفاع إلى تأييد الإعلام الإسرائيليّ لاحتجاجات الشوارع.

8. تُظهـر نتيجـة أخرى من البحـث تجاهُلَ الإعلام الإسـرائيليّ للقانـون الدولـيّ والمواثيق الدوليّة التي صادقت إسرائيل عليها.

9. ثمّـة خشـية مبطّنـة لـدى الإعـلام الإسـرائيليّ مـن اسـتخدام خطـاب حقوق الإنســان، أو مفـردات تُسـتقَى مـن عالـم حقـوق الإنســان. عوضًــا عن ذلـك، يجري اسـتخدام مصطلحات عاطفيّة يُفترض فيها أن تسـتدرّ التعاطف، أو أن تخلق النفور من حدث أو سلوك معيّن.

مقدّمة

يفحص البحث الحاليّ تغطية حقوق الإنسان والمواطن في الإعلام الإسرائيليّ، وذلك من خلال استخدام أدوات كمّيّة ونوعيّة. يتمحور البحث في الإعلام الإسرائيليّ العبريّ، ويفحص طرائق تغطية حقوق الإنسان، ودرجة بروز هذا الموضوع على أَجِنْدته. بالإضافة إلى ذلك، يتوقّف البحث عند درجة تعامُل الإعلام العبريّ مع الحقوق السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والدينيّة لمُجْمَل مكوّنات المجتمع الإسرائيليّ. هذا البحث رياديّ في تناوله لهذا الموضوع، إذ لم يَجْرِ التطرّق حتّى الآن إلى هذه القضيّة على نحوٍ مُرْضٍ ومنهجيّ.

في العام 2011، شهدت إسرائيل احتجاجات جماهيريّة كثيرة. جرى تصنيف الاحتجاجات المختلفة بأشكال مختلفة: "احتجاجات الوَقود"؛ "احتجاجات جبنة الكوتيج"؛ "احتجاجات عربات الأطفال"؛ "احتجاجات الأطبّاء". هذه الاحتجاجات في مجملها كشفت النقاب عن تذمّر متعاظم من مستوى المعيشة الباهظ في إسرائيل. كان ثمّة شعارٌ مشترَكٌ وحّد جميع المظاهرات: "الشعب يريد عدالة اجتماعيّة".[1] لا ريب في أنّ العدالة الاجتماعيّة تشكّل حقًّا أساسيًّا وموضوعًا مركزيًّا في السياسة. غالبيّة التوجّهات الاجتماعيّة تَعرض المجتمع العادل كغاية ومحصّلة لاحترام حقوق الإنسان، لكن ثمّة خلافات بين الأيديولوجيات السياسيّة المختلفة حول تعريف هذا النوع من المجتمعات (Rawls، 1971). أبرزت الاحتجاجات المختلفة ضرورة الاستجابة لمطالب الجمهور في كلّ ما يتعلّق بالحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

يفحص البحث الحاليّ تعامُل الإعلام الإسرائيليّ مع حقوق الإنسان في الفترة الواقعة بين نيسان عام 2011 وتمّوز من العام ذاته. شملت العيّنة وسائل الإعلام المركزيّة في إسرائيل: "يديعوت احرونوت"؛ "معاريف"؛ "هآرتس؛ "يسرائيل هَيوم"؛ "القناة الأولى"؛ "القناة الثانية"؛ "القناة العاشرة". وعلى الرغم من عدم

1. انظر: http://reshet.ynet.co.il/%D7%97%D7%93%D7%A9%D7%95%D7%AA/News/Domestic/internal/Article،74753.aspx (الدخول الأخير في تاريخ 9.9.11)

ضمّه لجميع وسـائل الإعلام الإسـرائيليّة، فإنّ اتّسـاع العيّنة، وكمّيّـة التقارير التي جرت تغطيتها في هذا البحث، تُمكّننا من التوصّل إلى استنتاجات عامّة حول أنماط تغطية حقوق الإنسـان في الإعلام الإسـرائيليّ، لا سـيّما على ضوء التشـابه الكبير بـين وسـائل الإعلام المختلفة في الخطـاب الإعلاميّ الإسـرائيليّ (مصالحة وجمّال، 2011).

نقطة انطلاق البحث الحاليّ هي أنّه ليس ثمّة أبحاث حول مميّزات جدول الأعمال الإعلاميّ الإسـرائيليّ بمنظور حقوق الإنسـان. في أيّامنا، يكاد لا يكون هنالك تناول بحثيّ وتوثيق يتمحوران في خطاب حقوق الإنسـان كحزمة واحدة، كما يتجسّد هذا الخطـاب في الإعلام الإسـرائيليّ. نحن من جهتنا نعتقد أنّ غيـاب التناول الأكاديميّ لخطـاب حقوق الإنسـان في الإعـلام لم يكن وليـد المصادفة، ويرتبـط بغياب خطاب أكاديمـيّ ممنهَـج في إسـرائيل حول موضـوع حقوق الإنسـان. هذا الخطـاب يُعتبر إلى يومنا هذا حكرًا على منظّمات التغيير الاجتماعيّ في إسـرائيل، لا سـيّما منظمات حقوق الإنسان التابعة لليسار الإسرائيليّ. يتمحور البحث الحاليّ في المضامين التي تتعلّق بحقوق الإنسان بغضّ النظر عن الفئة الاجتماعيّة التي تجري تغطيتها. لذا، إنّ هذا البحث هو بحث في موضوع أكثر من كونه بحثًا في مجال التمثيل، وبذا يضيف هـذا البحث إلـى أنماط بحثيّة أصبحـت مقبولة في السـاحة الأكاديميّة الإسـرائيليّة، وتصـبّ جلّ اهتمامها علـى البعد التمثيليّ لمجموعات سـكّانيّة مختلفة، بدون سـياق مبدئيّ شامل وواسـع.

السياق النظريّ والتاريخيّ لحقوق الإنسان

يحتلّ موضوع حقوق الإنسان حيّزًا آخذًا في التوسّع في جميع مجالات الحياة. فمنظومـة حقوق الإنسـان التي تبلـورت على خلفيّـة الأحداث المأسـاويّة في الحرب العالميّة الثانية، وتمثّلت بالإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، ومِن ثَمّ بمعاهدات ووثائق دوليّـة، تحوّلت إلـى مرجعيّة محوريّة في النقاشـات الدائرة في المؤسّسـات الدوليّة كمـا فـي الدول المختلفـة. الحديث يجري عـن توجُّه أكثـر ممّا حول حقّ هـذا أو آخر، ومن الممكن أن نفنّد ثلاثة مواقف في هذا السـياق، إذ إنّ الموقف الأوّل يتمثّل في كون منظومة حقوق الإنسـان فلسفة سياسيّة واجتماعيّة وثقافيّة تتمثّل في جميع نواحي الحياة ويجري التأكيد عليها من خلال الممارسات والأنظمة. يشكّل هذا الموقفُ الرؤيةَ المبدئيّة لمؤسّسـات دوليّة، وعلى رأسـها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة، والمحكمة الدوليّة ومن ثَمّ مؤسّسـات تابعة لدول مختلفة ومنظّمات مدنيّة تعمل على نطاق عالميّ (كمنظّمة العفو الدوليّة ومنظّمة أطباء لحقوق الإنسان ومنظّمات أخرى).

الموقف الثاني في هذا السـياق يتولّد عن نقد مفاهيم حقوق الإنسـان المهيمنة في الموقـف الأوّل، فيجـري اعتبـار منظومة حقوق الإنسـان هذه ذاتَ بُعـد ثقافيّ يعكس الثقافـة الغربيّـة الفردانيّة والعَلمانيّـة، وبالتالي فإنّ أيّ دعم لهـذه المنظومة من يقدّم دفعـة للهيمنـة الغربيّـة على السـاحة الدوليّة، ويُخضـع ثقافات غير غربيّـة ودولاً لا تنتمي إلى الديمقراطيّات الليبراليّة الغربيّة لرقابة أخلاقيّة خارجيّة. ويدّعي أصحاب هـذا الموقـف أنّ خطاب حقوق الإنسـان ما هو إلاّ آليّـة ذكيّة ومَصوغـة صياغة جيّدة للهيمنة والسـيطرة والتدخّل في شـؤون دول مسـتضعَفة من قِبل الـدول القويّة في العالم، على رأسـها الولايات المتّحدة. كذلك يشـير أصحاب هذا الموقف إلى ازدواجيّة المعاييـر عند الـدول المتحدِّثة بحقوق الإنسـان كمنظومـة قِيَميّة كونيّـة، وإلى أنّ هذه الدول تدعم أنظمة لا تحترم حقوقَ الإنسـان، بـل تحتقر هذه الحقوق وتهين حرمتها

على نحوٍ يوميّ (مثلما في دعم الولايات المتّحدة لحكم بينوشـيه في تشيلي، وللحكم الملكيّ فيٍ السـعوديّة)، كما أنّ هذه الدول لا تحترم حقوق الإنسـان عندما لا تتماشى هـذه الحقـوق مع مصالـح الطبقات الاجتماعيّـة المهيمنة فيها، ومن ذلـك عدمُ احترام المهاجرين من دول العالم الثالث في فرنسا وألمانيا وبريطانيا، وعدمُ احترام الحقوق الاجتماعيّـة والاقتصاديّـة للفقراء في الدول الرأسـماليّة. هذا الموقـف لا ينفي أهمّيّةَ حقـوق الإنسـان، ولا الحاجـةَ إلـى الدفاع عن حقـوق مجموعـات وأفراد فـي الدول المختلفة، وإنّما يضيف بعض الملابسـات الناتجة عن كيفيّة اسـتغلال حقوق الإنسان لمصالـح سياسـيّة واقتصاديّـة مـن قِبل الـدول المحتكِرة لخطـاب حقوق الإنسـان. كذلـك يبـيِّن هذا الموقفُ تصـادُمَ حقوق الإنسـان الليبراليّة مع عقائـد وثقافات بعض المجموعـات غير الليبراليّة في الدول الغربيّـة (Douzinas، 2010). من هذا الباب، يضيـف هـذا الموقف مبـادئ يعتبرها جزءًا لا يتجـزّأ من حقوق الإنسـان، بالرغم من أنّهـا تتعـارض مع بعض المبادئ المقبولة في الموقـف الأوّل، مثل الحقوق الجماعيّة أو الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة.

الموقـف الثالـث هـو الموقـف البَيْنيّ الـذي يدّعي عـدم وجود تصـادم بين حقوق الإنسـان والثقافات غير الغربيّة، إذ إنّ رؤيته لا تتقبّل كونيّة حقوق الإنسان الغربيّة، من جهة، ولكن لا تقبل نقض بعض حقوق الإنسـان الأساسـيّة بذريعة الخصوصيّة الثقافيّة أو الاجتماعيّة. يدّعي هذا الموقف أنّ حقوق الإنسـان ليسـت منظومة أحاديّة متماسـكة تخضـع للرؤيـا الثقافيّة الغربيّـة، بل هي تَوجُّه إنسـانيّ شـموليّ ينعكس بأشكال مختلفة، وله تفسيرات متعدّدة في سياقات متنوّعة.

تدور نقاشـات وحوارات لا نهائيّة بين أصحاب المواقف المختلفة، وهذا ممّا يُثري ثقافـة حقوق الإنسـان ويحوّلهـا إلى منظومـة فكريّة تتجـاوز الأُطُر المحلّيّـة، حيثما تتمأسـس حقوق الإنسـان في سـياقات سياسـيّة متباينة وتتحوّل إلى دسـتور عامّ تحتكم له المجتمعات المختلفة. إنّ حقيقة وجود شرائع حمورابي كمستند مكتوب أوّل يتحدّث عن حقوق إنسان –وإن كانت مَصوغة بشكل سلبيّ– تعكس عدم دقّة الادّعاء الذي مُفادُهُ أنّ حقوق الإنسـان هي أيديولوجيّة غربيّة عَلمانيّة. لا يمكن التغاضي عن الحقيقة التاريخيّة التي ملخَّصُها أنّ قواعد حقوق الإنسـان تجلّت في شرائع مختلفة فـي جميع أقطـاب العالم، وعلى وجـه الخصوص في الديانات السـماوية التي –وإن

كانت محدودة من حيث الحقوق- شرّعت بعض الجوانب من الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة والتي يمكن اعتبارها بدايات فلسفة حقوق الإنسان. فإذا نظرنا إلى الوصايا العشر، نجد أنّها تعكس حقوقًا أساسيّة مركزيّة، صِيغت على هيئة قوانين، مثلما في الوصيّة "لا تقتل" التي تؤسّس للحق في الحياة، أو "لا تسرق" التي أسّست للحقّ في الملْكيّة. كذلك إنّ الديانة المسيحيّة شجّعت على تغيير مكانة النساء والعبيد قياسًا إلى ما كان مألوفًا في المجتمع الرومانيّ في بدايات تطوّر الديانة(Bogdan، 2005).

إنّ مقولة الخليفة عمر بن الخطاب "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمّهاتهم أحرارًا" (وهاجسه الأساسيّ بتنظيم لشؤون الأمّة يجري لخلق توازن ما بين سلطة أذرع الدولة وبين الحيّز الخاصّ الذي يمارس الأفراد فيه حرّيّاتهم)، تعكس مصادرَ غيرَ غربيّة لحقوق إنسان أساسيّة، صيغت على هيئة قوانين ملزمة في حقب تاريخيّة قديمة. كذلك إنّ قضيّة حقوق الإنسان تثار بشكل واسع في إطار النقاشات والأبحاث الفلسفيّة والفقهيّة منذ إقامة بيت الحكمة حتّى الاحتلال التركيّ للمشرق العربيّ.

تُعتبر منظومة حقوق الإنسان جزءًا من مسيرة إنسانيّة لها خصوصيّات بحسب الزمان والمكان الذي نشأت فيه. وقد ظهرت الخلافات حول معنى الحقوق وأصولها وماهيّتها منذ الحقبة اليونانيّة، وتشكّلت مدارس ذات مواقف مختلفة في هذا المجال (Epictetus، 1998). تطوّرت منظومة الحقوق على نحوٍ أكثر وضوحًا منذ أن بدأ الحديث عن حقوق أساسيّة تُدافِعُ عن جوانب معيّنة من الحياة الإنسانيّة، كالحقّ في الحرّيّة، أو الحقّ في الملكيّة. هذه الحقوق – كما حقوق أخرى- لم تكن مقبولة بنفس المفهوم أو المعنى في كلّ أقطاب الدنيا، ولم تنشأ من لا شيء في العالم الغربيّ وبدون التأثّر بالقواعد القانونيّة والأخلاقيّة التي تطوّرت في الإمبراطوريات الشرقيّة ولكنها لم تأخذ مَنْحًى شاملاً هناك. إنّ معنى الحرّيّة والحقّ في الملْكيّة جرت مَأْسَسَتهما ونُظّمتا بأشكال مختلفة في سياقات ثقافيّة وسياسيّة وجغرافيّة مختلفة. ولا يمكن التغاضي عن الاهتمام بالحقوق الاجتماعيّة في الثقافات الشرقيّة والتي اهتمّت اهتمامًا خاصًا بالفقراء واليتامى والمجموعات المستضعَفة المختلفة. بناءً على ذلك، يمكن الإجمال بالقول إنّ مسيرة حقوق الإنسان تطوّرت مع مرور الزمن وشُرّعت على نحوٍ واضح وكجزء لا يتجزّأ من تطوّرات البنى السياسيّة منذ القدم

حتّـى اليـوم. فإذا نظرنا إلى "الماغنا كارتا" (وهي تعود إلى العام 1215 م.) كعلامة تاريخيّة فارقة، نرى أنّ الثقافة السياسيّة الأوروبية بدأت تركّز على أهمّيّة المشارَكة السياسـيّة كحـقّ مشـروع ينضـاف إلى بعـض الحقوق التـي كانت تُعتبـر امتيازات طبقيّـة محـدودة للطبقة الأرسـتقراطيّة في تلـك الفتـرة (Dunn، 1992). لا يمكن التغاضي عن الصراع العنيف الذي نشب بين منظّرين دينيّين أتَوْا ليدافعوا عن مكانة الكنيسـة والإيمـان الدينيّ الأعمى، من جهة، وأولئك الذيـن حاولوا المزج ما بين الفكر الدينيّ وفكر إنسانيّ شامل (مثلما فعل توماس الأكوينيّ)، من جهة أخرى.

تُعتبر حركة الإصلاح اللوثريّة في بدايات القرن السـادس عشـر دفعة مهمّة في إضفاء الشـرعية الدينيّة على بعض الممارسات الفرديّة التي تحوّلت إلى عمود فقريّ في تطوُّر النزعات الليبراليّة الفردانيّة لاحقًا (Weber، 1958). كذلك ساهم تطوّر البروتسـتانتيّة فـي الفصل بين السـلطة الدينيّة والسـلطة السياسـيّة، ممّـا أعاد إلى النقاش السياسـيّ قضيّةَ مصادر السـلطة، وذلك بعد أن أُنهكت مؤسّسـة الملْكيّة جرّاء نزاع طويل مع السـلطة الباباويّة من جهة ومع الارستقراطية المحلّيّة من جهة أخرى (Wuthnow، 1989). ولا شـك أنّـه كان للحركـة الإصلاحيّـة تأثيـر عميـق على المجتمـع الأوروبـيّ، الذي غرق فـي صراعات دينيّة وعقائديّـة أدّت إلى موت الآلاف، ممّا ألزم الوصول إلى تهادنات واتّفاقات أسّست لبعض حقوق الإنسان وعلى رأسـها حرّيّة العقيدة والضمير، كما سـاهمت مساهمة واسـعة في دفع أهمّيّة حرّيّة التعبير إلى مقدّمة المنصة السياسيّة في تلك الفترة.

إنّ بوادر نشـأة الدولة الحديثة، منذ أواسط القرن السادس عشر، أدّت إلى نشوء صراعـات بين سـلطة الملك المطلَقة وتدخُّل الأرسـتقراطيّة بشـؤون الدولة، وبخاصّة على مسـتوى المصروفات المادّيّـة. تُعتبر الثورة الإنجليزيّة في أواخر القرن السـابع عشـر (الثـورة التـي تمخّضت عـن وثيقة الحقـوق من العـام 1689 وشـملت بعض المبادئ التي ربطت بين سـلطة الملك والبرلمان) فاتحة مهمّة في تطوُّر منظومة حقوق الإنسـان (Dunn، 1992). تطـوّر مؤسّسـة البرلمـان أدّى إلـى التأكيد علـى أهمّيّة ووظائفيّـة بعض الحقوق المركزيّة، وعلى رأسـها الحقّ فـي الملْكيّة والحقّ في التعبير عـن الـرأي (Locke، 1956). صحيـح أنّ منظومـة الحقـوق هـذه اقتصـرت علـى مجموعـة صغيرة مـن المتنفّذين في المجتمـع، إلاّ أنّها كانت النواةَ التـي حَوّلت قضيّةَ

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

حقوق الإنسان إلى قضيّة مبدئيّة وهاجس ينبغي التعامل معه على نحو موسّع. إنّ الصراعات على النفوذ بين السلطة المَلَكيّة والأرستقراطيّة أدّت إلى تعاقُدات سياسيّة واجتماعيّة جديدة أعطت البرجوازيّةَ الصاعدةَ الحقَّ في دخول البرلمانات في بعض الدول الأوروبيّة، وبالتالي أدّت إلى توسيع رقعة الحقوق السياسيّة. وفي تلك الفترة بالضبط، بدأ بعض المفكّرين بتوسيع إطار فكرة الحقوق لتشمل كلَّ أفراد المجتمع وذلك بناء على المنطق القائل بأنّه إذا كان المجتمع الإنسانيّ مركَّبًا من أشخاص يولدون سواسية، فلا بدّ أن يَعكس التنظيمُ السياسيُّ هذا المبدأ.

كان مفكّرو الحقوق الطبيعيّة، ومن ثَمّ بعض أصحاب فكرة العَقد الاجتماعيّ، أوّلَ مَن تحدّث عن حقوق الإنسان كجزء من طبيعة البشر الذين يولدون ومعهم حقوقهم التي لا يمكن أن تُسلَب، ولذلك هنالك حاجة لتأطيرها في القانون والدفاع عنها من قِبل مؤسّسات الدولة. وقد جرى تأسيس علاقة إلزاميّة بين مجرّد الوجود الإنسانيّ والحقوق المتعلّقة بالطبيعة وليس بالاتّفاق. قد أسّس هؤلاء المفكّرون لفكرة فردانيّة المجتمع والمساواة السياسيّة وحصانة الأفراد من سطوة السلطة السياسيّة. ركّز هؤلاء المفكّرون على فكرة السيادة السياسيّة المتمثّلة بالشعب كمجمل الأفراد الذي يتكوّن منه المجتمع، وهو ما تحدّى الانتماء الطبقيّ وقضايا المِلْكيّة بصورة حادّة (Hobbes، 1909). كذلك إنّ الربط الذي كان قائمًا بين المِلْكيّة والحقوق السياسيّة بدأ ينهار مع دخول قطاعات جديدة إلى الساحة السياسيّة والتي كان من المستحيل الإبقاء على محدوديّتها كما كان سابقًا. نشأ مفهوم المواطَنة ليعكس التعاقد القانونيّ والسياسيّ بين الدولة وأفراد المجتمع وليؤسّس لمساحة من الحقوق تمنح الأفراد الحقّ في تحديد ماهيّة الإطار السياسيّ الذي يعيشون فيه (Pocock، 1996). إنّ مفهوم المواطَنة الذي شمل المشاركة السياسيّة في تحديد ماهيّة الدولة تحوّل مع الوقت إلى منظومة قانونيّة كان من المستحيل التغاضي عنها كأفق أخلاقيّ وسياسيّ وقانونيّ لا بدّ من أخذه على محمل الجِدّ، ولا سيّما عند الحديث عن قضيّة العدل الاجتماعيّ (Marshall، 1964). وفي هذا السياق، بدأت عمليّة الفرز بين الحقوق السياسيّة والقانونيّة وقضايا المِلْكيّة، وذلك من أجل خلق الانطباع أنّ القدرة على التأثير السياسيّ يجب أن تُستمَدّ من مبدأ المساواة المدنيّة وليس قياسًا بالقدرة المادّيّة للأفراد.

بالرغـم مـن أنّ هذا الفصل أتى للدفاع عن تحكُّم قطاعات صغيرة بالموارد المادّيّة الأكبـر، فأنّـه أسَّـسَ لمنظومـة سياسـيّة وقانونيّة جديـدة مبنيّـة على مبدأ المسـاواة والحرّيّـة. أعطت الثورة الأمريكيّـة زخمًا لهذا التطوّر، وجرت قَوْنَنَة منظومة الحقوق فـي دسـتور قانونـيّ ملزم (تخضع لـه جميع مؤسّسـات الدولـة) تَحَوّل إلـى ثقافة سياسـيّة شـاملة لهـا فعلها حتّى يومنـا هذا. إنّ التبايُنات في المشـاركات السياسـيّة والقيمـة الإنسـانيّة لأعضـاء المجتمع الأمريكـيّ المختلفين كشـفت النقاب عـن فوقيّة الدسـتور وانقطاعه عن الواقع السياسـيّ في الولايات المتّحدة في تلك الفترة، إلاّ أنّه فتـح المجال أمام تطوّرات أدخلـت مجموعات متوالية إلى منظومة الحقوق التي جرى توسـيعها لتشـمل أغلبيّةَ قطاعات المجتمع (Smith، 1997). إنّ الفترة الأكثر وقعًا على تطوّر منظومة حقوق الإنسان كانت الثورة الفرنسيّة التي يمكن اعتبارها مفصلاً أساسـيًا في تطـوُّر عالميّة ثقافة حقوق الإنسـان التي تمثّلت بإعلان حقوق الإنسـان والمواطـن في العـام 1789، الإعلان الذي عـرّف مفهوم الحقـوق الفرديّة والجماعيّة مستمدًا إيحاءاته وروحه من فكر التنوير والحداثة (Rousseau، 1957). كان هذا الإعـلان، وما زال، لافتًـا للأنظار، وذلك لجرأتـه ولغته المباشـرة ومضمونه العالميّ، بمفهـوم أنّ المقصـود بحقـوق الإنسـان هو كلّ إنسـان وفـي كلّ ثقافة، وكـون الأمّة مصدر كلّ سـلطة وأكّد على حقوق الأفراد، مشـيرًا إلى أهمّيّة الربط بين هذه الحقوقِ (وعلى رأسـها الحرّيّة والمساواة والأخوّة) وممارساتِ السلطة التي أُخضعت لإرادة الشـعب وانحصـرت وظيفتها في المحافظة على اسـتتباب الأمـن وتمكين المجتمع من ممارسة حقوقه إلى أقصى الحدود.

ارتبطـت هـذه التطوّرات فـي منظومة حقوق الإنسـان مع تطـوّرات أخرى، منها الدينيّـة والثقافيّـة والاجتماعيّـة، والتي صبغت هـذه الحقوق بصبغـة ثقافيّة محدّدة تعكـس الثقافـة الغربيّـة (Sharon، 2010). إلاّ أنّ المبـدأ الأساسـيّ فـي الحقـوق كان، وما زال، كونيًا يشـكّل أفقًا إنسـانيًا تصبو إليه أغلبيّة المجتمعات الإنسانيّة دون الخضـوع للتبعـات الثقافيّة المحـدّدة للثقافة الغربيّـة، وعلى رأسـها الفردانيّة المطلقة ودَور الديـن فـي المجتمع. إنّ السـجال القائم فـي العالم الغربـيّ –وبخاصّة في تلك الدول التي كانت رائدة في تطوّر منظومة حقوق الإنسـان (ولا سيّما الولايات المتّحدة الأمريكيـة وفرنسـا)– يدلّ علـى أنّ الفصل المزعوم بين الدين والدولـة والتأكيد على

فردانيّة الفرد هما نموذج مثاليّ منسلخ عن الواقع، ومع ذلك شكّل مقياسًا جرى استعماله من أجل التأكيد على أحاديّة معنى منظومة حقوق الإنسان. تُبيّنُ النقاشات الجارية في العقود الأخيرة أنّ منظومة حقوق الإنسان لا تمتثل لثقافة أو دولة واحدة –وإن كان ثمّة من يدّعي هذا–. كذلك يتبيّن أنّ الدول التي تدّعي زعامّة حقوق الإنسان تستغلّ تفسيرًا انتقائيًّا لهذه المنظومة من أجل دفع مصالحها وتحقيق مآربها على الساحة الدوليّة والمحلّيّة.

إذا عدنا إلى المواقف الثلاثة الأساسيّة التي ذكرت سابقًا، نرى أنّ الموقف الثالث (أي البَيْنيّ) هو الموقف الأكثر اعتدالاً والذي لا يقع في شِباك إمبرياليّة حقوق الإنسان من جهة، أو في أتون الخصوصيّة الثقافيّة من جهة أخرى. هذا الموقف هو الذي يحذو البحثُ حذوه، والمعادلة الوسطيّة التي تأخذ بعين الاعتبار مركزيّة حقوق الإنسان الفرديّة والجماعيّة هي التي وَجّهت عمليّةَ الاستقصاء بأكملها. إنّ التطوّرات الجارية على خطاب حقوق الإنسان في العالم تدلّ على أنّ القيم الإنسانيّة الأساسيّة تحوّلت إلى قيم شاملة تلتزم بها أغلبيّة الدول في العالم، بالرغم من أنّ التجاوزات التي تقوم بها دول معيّنة ومجموعات سياسيّة مختلفة ما زالت جزءًا من الظاهرة السياسيّة العالميّة.

لقد نجحت منظومة حقوق الإنسان في أن تتحوّل إلى سلطة لا يمكن التغاضي عنها كمنظومة قِيَميّة في السياسة الدوليّة. انعكس هذا الوضع في الخطاب السياسيّ لحقوق الإنسان، وفي المكانة الخاصّة لمؤسّسات حقوق الإنسان الدوليّة؛ نحو: "منظّمة العفو الدوليّة"؛ "أطباء لحقوق الإنسان"؛ "مراسلون بلا حدود"؛ "هيومن رايتس ووتش". لهذه المؤسّسات مكانة محترمة في الساحة الدوليّة، وهي تضع مقاييس أمام الدول المختلفة، بما في ذلك الدول الغربيّة. يعني هذا التطوّر أنّه حتّى الدول التي تُعتبر غير ملتزمة بهذه القيم تأخذ بعين الاعتبار إسقاطاتها (أي القيم) على مكانتها في الساحة الدوليّة. لا شكّ أنّ التوجّهات الأساسيّة في السياسات الدوليّة تعبّر عن تجانس آخِذٍ بالازدياد في كلّ ما يتعلّق بالالتزام بحقوق الإنسان، ممّا يحدّد إمكانيّات حِراك قوى سياسيّة على مستوى الدول أو التنظيمات، ويُلزمها بالانتظام والالتزام بهذه المعايير أو محاولة الالتفاف عليها بشكل لا يضعها أمام مراقبة دوليّة.

توسّــعت منظومة حقوق الإنســان لتشــمل جوانب لم تكن محوريّة في الســابق. فإذا نظرنا إلى نشــأة الحقوق، نرى أنّ الحقوق المدنيّة والسياســيّة هي التي تصدّرت القائمة، كما نرى أنّ الحقوق الاجتماعيّة لم تؤخذ بنفس القيمة منذ البداية. مع مرور الوقت، جرى توســيع رقعة الحقوق لتشــمل حقوقًــا اجتماعيّة واقتصاديّة أساســيّة (مــع تفــاوت فــي المكانــة بين حــقّ وآخر)، مثل الحــقّ في المســكن، والحقّ فــي كرامة العيــش، والحــقّ في التعليــم، والصحّة، ومجموعــة طويلة أخرى مــن الحقوق. كذلك توسّــعت رقعة الحقوق مع مــرور الزمن، لتتجاوز الرجالَ أصحاب الملْكيّة، ولتشــمل جميع طبقات المجتمع –بمن في ذلك النساء والأطفال.

إنّ النظرة التحليليّة للإعلان العالميّ لحقوق الإنسان تعكس جليًّا شموليّة الحقوق، بالرغــم من أنّهــا بقيت حقوقًا فردانيّة فقط. إلاّ أنّ المعاهــدات الدوليّة التي تحدّثت عن الحقوق المدنيّة والسياسيّة من جهة، والحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة من جهة أخرى، أكّدت أنّ حقوق الإنسان لا بدّ أن تكون كذلك جمعيّة، إذ إنّ بعض الحقوق لا يمكن أن تتحقّق إلاّ من خلال وجود المجموعة التي ينتمي إليها الأفراد (كحقّ تقرير المصيــر، والحقّ في الانتمــاء الثقافيّ، والحقّ فــي العيش بكرامة). واســتمرّت عمليّة توسيع حقوق الإنسان لتشمل جوانب إضافيّة انعكست في الاتّفاقيّة الدوليّة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصريّ واتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المــرأة والبروتوكول الاختياريّ لاتّفاقيّــة حقوق الطفل، واتّفاقيّــة مناهضة التعذيب، والعهد الدوليّ لحقوق الشــعوب الأصلانيّــة، والاتّفاقيّة الدوليّة لحماية حقوق جميع العمّــال المهاجرين وأفراد أُسَــرهم. عمليّــة التطوّر هذه ما زالت مســتمرّة، ولم تكتمل بعــد؛ حيث هناك مشــاورات مســتمرّة في ما يتعلّق بتوســيع دائــرة الحقوق (كالحقّ بالمعرفة، وحرّيّة نقل المعلومات، وحقوق النشر، وما إلى ذلك).

حقوق الإنسان في إسرائيل– صورة الوضع الراهن

قبل مراجعة مشاركة الإعلام الإسرائيلي في الدفاع عن حقوق الإنسان، يبقى من اللازم التطرق لحالة حقوق الإنسان في إسرائيل في تنويعةٍ من المواضيع.

إنّ حقوق الإنسان في السياق الإسرائيليّ موضوع شائك، وذلك لأسباب تتعلّق بتاريخ الدولة منذ نشأتها؛ فقد قامت على التمييز الأساسيّ بين شموليّة حقوق الإنسان وخصوصيّة الانتماء القوميّ (Akram، 2011؛ Kretzmer، 2002). لقد أقيمت إسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطينيّ الذي هُجّر منه مئات الآلاف، وانتُهكت حقوقه الوطنيّة الأساسيّة في النكبة (حرب الأعوام 1947 – 1949)، وإنّ الكيان القوميّ اليهوديّ الذي أقيم جرّاء هذه ذلك أَسَّسَ لمنظومة قانونيّة ودستوريّة مبنيّة على التمييز الجذريّ بين الذين انتمَوْا إلى الهُويّة اليهوديّة كما عرّفتها الدولة الإسرائيليّة، والتي بقيت فضفاضة تخدم سياسات توسّعيّة كجزء ممّا اعتُبِر حقّ الشعب اليهوديّ على الأرض وحقّه في الدفاع عن نفسه، وبين حقوق الشعب الفلسطينيّ الذي لم يُنتزع منه حقّه في تقرير المصير فحسب، وإنّما كذلك حقّه في البقاء في وطنه التاريخيّ كشعب سياديّ وصاحب حقّ كسائر الشعوب (Pappe، 2011؛ Masalha، 1997).

إذا نظرنا إلى القوانين الأساسيّة التي اهتمّت الدولة الإسرائيليّة بسَنّها منذ أيامها الأولى، رأينا أنّ منظومة الحقوق التي روّجت لها الدولة مبنيّة على تمييز قسريّ. فقانون العودة، وبالمقابل قانون "أملاك الغائبين" الذي عُرف في ما بعد باسم قانون "الحاضر الغائب"، يدلاّن بشكل واضح على التمييز المبدئيّ بين مجموعتين أساسيّتين من السكّان، الأولى هي اليهوديّة ولها حقوق كاملة دون تساؤلات، ومجموعة أخرى يجري تقويض كلّ الأسس التي تثبت حقوقها كمجموعة سكّانيّة

أصلانيّة تنتمي إلى وطنها الذي سُلب بغطاء الشرعيّة الدوليّة (Kretzmer، 1990؛ Jamal، 2011). هـذا التمييـز هو أسـاس منظومة الحقوق التي نمت في إسـرائيل منـذ قيامها حتّى اليوم، فإنّ حــقوق الأغلبيّـة اليهوديّة تعتبر المنظومة الملزمة والتي تشـكّل السـقف الأساسـيّ لكلّ ما يتبعها مـن حـقـوق. يعني هـذا أنّ منظومة حقوق الإنسان الإسـرائيليّة مرهونة ومشروطـة بـأسـبقيّة قــوميّة تحدّد معالمها وتضع لها حدودًا مَآلُها الحفاظُ على الهيمنة اليهوديّة في جميع مجالات الحياة، وأنّ هُــويّة الأغلبيّة اليهوديّة تستبق منظومـة الحقوق (Jabareen، 2002؛ Jamal، 2009). وجـرى تجييـر لغة الحقوق لترسـيخ الهيمنـة اليهوديّـة التي أخضعـت كلّ المنظومة السياسيّة والقانونيّة لحقّ الشعب اليهوديّ.

تحدّثـت وثيقـة الاسـتقلال الإسـرائيليّة عـن أشـكال مختلفـة مـن الحقـوق، إلاّ أنّهـا رهنتهـا بالبنْيـة القوميّـة التـي لا تعطي الأغلبيّـة اليهوديّـة فقط، وإنّما الشـعب اليهـوديّ بأكمله داخل وخارج إسـرائيل، الحقَّ الكامل فـي التحكّم بمنظومة الحقوق داخـل الدولة وفي علاقاتها مـع محيطها الدوليّ. إذا أكّدنا نقطـة الانطلاق هذه، نرى أنّ منظومـة حقـوق الإنسـان التي تطـوّرت علـى مجرى الوقـت في إسـرائيل أكّدت علـى أنّ حـقّ الإنسـان يجب أن يبقـى مرهونًا بالانتماء القوميّ، وبسـلّم الأسـبقيّات الإسـتراتيجيّ الذي يحظى بدعم كبير عنـد جمهور الأغلبيّة اليهوديّة في الدولة. على سبيل المثال، إنّ قانون الطوارئ الذي فُرض منذ العام 1948 ما زال قائمًا حتّى اليوم، ويجري تمديده بشـكل متواصل دون طرح تحدّيات جِدّيّة على اسـتمراريته، كما أنّ قوانـين الطوارئ التي وضعتهـا حكومة الانتداب البريطانيّة في العام 1945 ما زالت سـارية المفعول في إسـرائيل 2012. كذلك إنّ حقوق الملْكيّة والتخطيط والبناء (التي تعكس حقوقًا أساسـيّة في كلّ المعاهدات الدوليّة) ما زالت مرهونة باعتبارات منافية لهذه الحقوق، وعند النظر إلى عمليّة بناء الدستور الإسرائيليّ المرحليّ بحسب اتّفاق هـراري مـن العام 1950، نـرى أنّ أغلبيّة هذه الحقوق أتت لتنظّم مؤسّسـات الدولة، ولتؤكّد على الجوانب المادّيّة (لا سـيّما قضايا الأرض)، إذ إنّ قانون الأسـاس الثاني الذي سُـنّ في العام 1960 كان قانون أسـاس أراضـي إسـرائيل الذي وضـع الأسس المركزيّـة لِما سُـمّي لاحقًا "نظام ملْكيّة أراضـي إسـرائيل". وينصّ هـذا القانون على أنّ أراضــي إسـرائيل (وهـي أراضي الدولة، وأراضي سـلطة التطويـر أو أراضـي الـ

"كيرن كيميت") هي أراض غير قابلة للمتاجرة، وتتبع للشعب اليهوديّ فقط (Yiftachel and Meir، 1998). وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ الدولة الإسرائيليّة قامت بمصادرة أغلبيّة الأراضي العربيّة التي كانت بملْكيّة خاصّة، وأنّ الدولة الإسرائيليّة أصبحت المالك الأكبر للأراضي (إذ هي تسيطر على ما يفوق الـ 92% من الأراضي في الدولة)، فإنّ الحقّ الأساسيّ بالملكيّة -لا سيّما لهؤلاء الذين خسروا أرضهم جرّاء عمليّات مصادَرة سُنّت لها قوانين متعدّدة- يصبح عديم المعنى (Kedar، 1998). ما زال هذا الحقّ ("الحقّ في الملكيّة على الأرض") يشكّل الامتحان الأساسيّ لمنظومة الحقوق الإسرائيليّة، التي تُظهر بوضوح ودون التباس أنّ حقوق الإنسان الأساسيّة لا تزال رهينة اعتبارات خارجة عن حقوق الإنسان كما تعبّر عنها المواثيق الدوليّة المختلفة. في هذا السياق، يظهر أنّ هذه الاعتبارات هي التي تهيمن على مبادئ حقوق الإنسان في سياقات أخرى، وعلى رأسها الحقوق السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة. إنّ الكثير من القوانين الإسرائيليّة التي تؤسّس لحقوق مدنيّة وسياسيّة واجتماعيّة تتحايل على مبدأ المساواة في الحقوق، وتخلق تراتُبًا قِيَميًّا يتنافى مع روح هذه الحقوق، وهو ما ينعكس في الاعتراض الكبير على سَنّ قانون أساس: المساواة، وحذف كلّ ما يتعلّق بذلك المبدأ من قوانين أساس أخرى وعلى رأسها قانون: كرامة الإنسان وحرّيّته. على رأس هذه المجموعة من الحقوق هو تعريف الدولة كدولة يهوديّة بالرغم من كون ما لا يقل عن خُمس المواطنين فلسطينيّين وهم أصحاب الوطن الأصليّون والذين تخضع حقوقهم الأساسيّة لاعتبارات تتعلّق بهُويّة الدولة الإثنيّة. لقد انعكس هذا التراتب البنيويّ في منظومة الحقوق الأساسيّة. إنّ الحيّز السياسيّ المتاح لتحدّي هذه المنظومة آخذ بالانحسار، وما عمليّة القَوْنَنة الجارية منذ قيام الدولة حتّى الآن، وخصوصًا بعد العام 2002، إلاّ مرآة لتقويض الحقوق السياسيّة والمدنيّة للأقلّيّة الفلسطينيّة (Jamal، 2011). هذه العمليّات التي تتجلّى في قوانين متنوّعة تظهر في الحيّز الاقتصاديّ؛ إذ إنّ سحب المورد الاقتصاديّ الأساسيّ لهذه الأقلّيّة -وهو الأرض- يؤسّس لعمليّة الإفقار التي تعلّل وجود ما يفوق الـ 50% من المواطنين العرب تحت خطّ الفقر (أندبلاد، 2011). كما أنّها تعلّل نسبة البطالة العالية في المجتمع العربيّ وتفسّر أسباب الضائقة السكنيّة التي يواجهها هذا المجتمع. إنّ الاستثمار الرسميّ للدولة في المجتمع العربيّ لا يتناسب مع نسبة هذا المجتمع في التعداد السكّانيّ في الدولة،

وليس ثمّة أيّ مجال لا يتجلّى فيه الإجحاف في الحقوق الأساسيّة للمجتمع العربيّ. لا يعنـي هـذا التحليـل إلاّ أنّ المجتمع العربيّ يقـع على هوامش المجتمع الإسـرائيليّ، وأنّ تمتّعـه ببعـض الحقوق ما هو إلاّ ارتدادات لا يمكـن اعتبارها مبدئيّة عند الحديث عـن منظومة حقوق الإنسـان. فالحقوق السياسـيّة والمدنيّة والاجتماعيّـة والثقافيّة، التي لا تزال منقوصة، تشكّل مؤشّرًا لعمليّات التمويه التي تتضمّنها منظومة حقوق الإنسـان الإسـرائيليّة (Or، 2003). من هـذا المنطلق، يمكن اعتبـار منظومة حقوق الإنسـان الإسـرائيليّة منظومة انتقائيّة وجزئيّة، فإنّ ما يتمتّع به المجتمع اليهوديّ – الإسرائيليّ من حيث المبادئ والحقوق يخضع لحدود إثنيّة وقوميّة لا تعكس شموليّة حقوق الإنسان بمحض طبيعتها.

إنّ الخطـاب الإسـرائيليّ السياسـيّ والقانونـيّ يتغنّى بمركزيّة حقوق الإنسـان كمنظومـة قيميّـة مركزيّـة في إسـرائيل، لكن انتقائيّة هـذه المنظومة، التـي تظهر في التراتُـب القِيَميّ الذي طرحناه سـابقًا، تُظهر أنّ عامل الانتمـاء القوميّ يقوِّض ركائز هـذه المنظومـة، ويجعل مركّباتهـا آليّات تخدم عمليّـات فرض الهيمنـة اليهوديّة على جميع مناحي الحياة. كذلك إنّ ظواهر العنصريّة الآخذة بالانكشـاف والانتشـار في المجتمع اليهوديّ نفسـه تعكس جزئيّة هذه المنظومة وخضوعها لاعتبارات سياسيّة، وتحافـظ علـى موازين القـوى الاجتماعيّـة والثقافيّة المهيمنـة في المجتمـع اليهوديّ – الإسـرائيليّ. وتعكـس هـذه الجزئيّـة والتوجّهـات المقوّضـة لهـا في اسـتطلاعات الـرأي المختلفـة في المجتمع الإسـرائيليّ، تعكس أنّ الأغلبيّة اليهوديّة تمنح الشـرعيّة للحـدّ مـن حقوق إنسـان أساسـيّة للمواطنين العـرب، وتعكس كذلك مواقـفَ تتنافى مـع مبـادئ حقـوق الإنسـان داخـل المجتمـع اليهـوديّ – الإسـرائيليّ نفسـه.[2] هذه الاسـتطلاعات تؤكّـد أنّ عمليّـات القَوْنَنة الجارية في السـنوات الأخيـرة، مثل قانون النكبـة، وقانـون المواطنـة، وقانون منع المقاطعـة وقوانين أخرى، تتغـذّى من أرضيّة خصبـة تمنحها الشـرعيّة من قِبل الأغلبيّـة اليهوديّة المهيمنة. جدليّـة عمليّات القَوْنَنة والمواقف المتجلّية في اسـتطلاعات الرأي هي الأساس في الحكم على منظومة حقوق

2. The Israeli Democracy Index 2011. Available at: http://www.idi.org.il/events1/Events__The__President%27s__Conference/2011/Documents/democracy%20english.pdf. (شوهد آخر مرة في: 24.2.2012)

الإنسـان في إسـرائيل، وتعكس التأزّم الآخذ بالتعمق بين أقلّيّةٍ في المجتمع اليهوديّ تحـاول الحفـاظ على قناع إنسـانيّ، وأغلبيّةٍ في نفس المجتمع تَعتبـر هذا القناع عقبة فـي تحقيق مخطّطات سياسـيّة تنفي شـموليّة حقوق الإنسـان وتُخضعها لمشـروع قومجيّ شـوفينيّ. تتماشـى هذه الجدليّة مـع عقليّة الاحتلال الذي يسـلب ما يقارب 4 ملايين فلسـطينيّ حقوقهم الأساسـيّة (ناهيك عن سلب حقوق 5 ملايين فلسطينيّ فـي الشـتات)، وتُظهر أنّ محـاولات الدولة الإسـرائيليّة الفصل ما بينهـا وبين واقع الاحتـلال مـا هو إلاّ تحايـل آخر على منظومة حقوق الإنسـان. فكيـف يمكن الحديث عـن حقوق إنسـان داخل المدن الإسـرائيليّة التـي يتمتّع بها المواطنون الإسـرائيليّون اليهود، عندما يقوم هؤلاء أنفسـهم بعمليّات القمع والتقويض لمبادئ حقوق الإنسان في الأراضي الفلسـطينيّة المحتلّة؟! هذه البنْية السياسيّة والحقوقيّة تتناقض تناقضًا مباشـرًا مع منظومة حقوق الإنسـان كمنظومة شـاملة مبنيّة على فكرة المساواة بين أبناء البشر ومنزّهة عن انتماءاتهم وهُويّاتهم المختلفة.

لم ترسَّـخ حقوق الإنسـان في إسرائيل في داخل دستور، ولم يرسَّخ في قوانين الأسـاس سـوى بعض منها.[3] وأظهر تقرير جمعيّة حقوق المواطـن الصادر في العام 2009 والـذي يرصـد حالـة حقوق الإنسـان في إسـرائيل، أظهـر أنّ دولة إسـرائيل تسـير بخطى حثيثة نحو التنصّل من مسـؤوليّتها عن ضمـان أكثر الحقوق جوهريّةً لمواطنيهـا، ألا وهـي: الحقّ في الصحّة؛ الحقّ في التعليم؛ الحقّ في المسـكن؛ الحقّ في العيش الكريم.

تشـهد السـنوات الأخيـرة تعاظمًـا في غيـاب المسـاواة، واتّسـاعًا فـي الفجوات الاقتصاديّة الاجتماعيّة. الكثير من مشاريع القوانين التي تُطرح على طاولة الكنيست تُعبّـر عـن اتّجاهـات عنصريّة وعن نزعـة إلى تقليـص الحرّيّات الأساسـيّة، وانتهاك حقوق الإنسـان.[4] الكثير من الإجراءات تثير الخشـية من تـآكل وتفتّت الديمقراطيّة، ومنهـا نذكر: الإضرار بمكانة الجهـاز القضائيّ بعامّة؛ مكانة المحكمة العليا على نحو

3 سُنّت في سنوات التسعين –في ما سُنَّ– القوانين التالية: كرامة الإنسان وحرّيّته؛ قانون مساواة الفرص في العمل؛ قانون مساواة الأشخاص الذين مع إعاقة؛ قانون التأمين الصحّيّ الرسميّ؛ قانون حقوق المريض؛ قانون المرافَعة العامّة؛ قانون الاعتقالات الجديد؛ قانون مُتناوليّة المعلومات.

4 سُنّت في الآونة الأخيرة قوانين من هذا النوع. من بينها: قانون المواطنة؛ قانون المقاطعة؛ قانون لجان القبول في البلدات الجماهيريّة.

خاصّ؛ ممارســة التهديد تجاه ناشــطي المجتمع المدنيّ؛ انتهــاك حرّيّة التعبير.[5] كذلك تتزايـد انتهاكات حقوق الأقلّيّات في إسـرائيل. بالإضافة إلـى ذلك، تتعاظم الفجوات بـين اليهود والعرب في مواضيع شـتّى، كالتربية والاقتصاد وغيرها. (سفيرسـكي وكونور– أتياس، 2012).

جـرى توثيـق التمييز ضـدّ العـرب مواطنـي الدولة على امتـداد سـنوات الدولة فـي الكثير مـن الأبحاث والاسـتطلاعات، وجرى التأكيـد عليها في أحـكام قضائيّة، وقرارات حكوميّة، وتقارير مراقب الدولة، وفي وثائق رسـميّة أخرى. نَشـرت لجنة أور (التـي عُيّنـت لتقصّي الحقائق حـول أحداث أكتوبر عام 2000) في شـهر أيلول عـام 2003 تقريرًا بالـغ الأهمّيّة حول التمييز والغبن تجاه الجمهـور العربيّ. وحدّد التقريـر أنّ "الدولة لـم تعمل بما فيه الكفاية، ولم تبذل مـا يكفي من الجهد بغية منح المساواة لمواطنيها العرب وإزالة مظاهر التمييز والظلم".

لا مجـال هنا للتوسّـع في شـأن التمييز الممارَس ضدّ الجمهـور العربيّ، لكن من المهـمّ الإشـارة أنّ مسـألة الأرض والتخطيط تشـكّل أحـد المجالات التـي يعاني فيها العـرب من أصعب أصناف التمييز والغبن. على سـبيل المثال، نذكر خطر هدم المنازل الذي يتهدّد ما بين 60،000 وَ 70،000 من السـكّان العرب البدو الذين يعيشـون في عشـرات القرى غير المعترَف بها في النقب، والتي تفتقر إلى شبكات المياه والكهرباء، والخدمـات التعليميّـة والصحّيّـة، وما إلى ذلك. يسـكن مَن تبقّى مـن عرب النقب في بلدات معترَف بها، لكنّهم يعانون من اكتظاظ سـكّانيّ خانق وبنى تحتيّة رديئة، ومن نقص في الخدمات المختلفة، ويعانون كذلك من نسب مرتفعة من البطالة والفقر.[6]

بالإضافـة إلى ذلك، وعلى الرغم من الالتزام الرسـميّ تجاه حقـوق المرأة، يَلحق التمييز النسـاء في سـوق العمالة الإسـرائيليّ وفي الحيّز العامّ، كما في جميع أجزاء العالـم البطركـيّ. الأجر الذي تتقاضاه النسـاء يقـلّ عن ذلك الذي يتقاضـاه الرجال، ويجـري إقصاؤهنّ عن وظائـف مرموقة. كما يجري وضـع الحواجـز أمام ارتقائهنّ في السلّم الوظيفيّ، ويعملن ضمن شروط عمل تقلّ جودة عن تلك التي لدى الرجال.

---

5. انظر: Dahan (2009).

6. انظر:www.adalah.org رسالة لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو من تاريخ 4.9.11 حول لجنة غولدبيرغ (الدخول الأخير للموقع في تاريخ 9.9.2011).

تحظى النساء بمكافآت أقلّ من تلك التي يحصل عليها الرجال (نحو: ساعات إضافيّة؛ علاوة السيّارة،؛ وغير ذلك)، ولا يجري انتخابهنّ لمناصب جماهيريّة مؤثّرة. كلّ هذا دون أن نتطرّق إلى العنف البدنيّ واللفظيّ الذي يمارس تجاه النساء.

ثمّة شريحة أخرى ضمن الفئات التي تعاني من التمييز في إسرائيل، هي مجموعة ألالاجئين أو من يتم نعتهم ب "مَن يمكثون في البلاد على نحو غير قانونيّ". منذ نهاية تسعينيّات القرن الماضي تعاظمت ظاهرة الماكثين غير القانونيّين في إسرائيل. غالبيّة هؤلاء يحملون تأشيرة سائح تنتهي مدّة سَرَيانها، فيَبقَوْن في الدولة على نحو غير قانونيّ. تشير التقديرات أنّ نحو 148،000 شخص يمكثون في إسرائيل بصورة غير قانونيّة، وَ 107،000 شخص منهم دخلوا إليها بواسطة تأشيرة سياحيّة، ودخل 17،000 شخص بتأشيرة عمل كعمّال أجانب في مجالات التشغيل المصرَّح بها وانتهت مدّة تأشيرتهم، ونحو 25،000 من طالبي اللجوء السياسيّ.[7] بدءًا من نهاية التسعينيّات، حدّدت حكومات إسرائيل سياسة تبغي تقليص أعداد العمّال الأجانب الوافدين إلى إسرائيل، وهو ما أدّى إلى التعرّض لهم من قِبل سلطات الهجرة تعرّضًا شمل -في ما شمل- ملاحقات وإبعادًا، وأحيانًا شمل حبسًا غير قانونيّ.

حالة اللاجئين (بالخطاب الإسرائيلي متسلّلين) لا تختلف بكثير، على الرغم من أنّهم يتمتّعون بالحماية بحسب مبدأ "حظر الإعادة" المُدْرَج في العهدة الدوليّة حول مكانة اللاجئين من العام 1951. حجر الزاوية في هذه العهدة هو مبدأ حظر الإعادة (Non Refoulement) الذي يمنع منعًا باتًّا إعادة فرد إلى مكان يتهدّد فيه الخطر حياته وسلامة جسده أو حرّيّته.

وقّعت إسرائيل على معاهدة اللاجئين، لكنّها لا تتبنّى سياسة واضحة مرسَّخة في الدستور تجاه اللاجئين وطالبي اللجوء: آليّة استقبال اللاجئين في إسرائيل ترتكز إلى نظام داخليّ غير معلَن. القرار حول منح أو عدم منح شخص ما اللجوءَ يُتّخَذ داخل لجنة وزاريّة مشتركة، وبدون شفافية أو تمثيل. نسبة الاعتراف

7. انظر: لجنة وزاريّة مشتركة حول **مكانة أبناء اللاجئين: توصيات** (2010).

باللاجئين في إسرائيل هي من بين الأدنى في الدول الغربيّة، وتبلغ 1% فقط.[8]

ظلّ الاحتـلال الثقيـل ونظـام الفصل يجثمـان على الأراضـي المحتلّة منـذ العام 1967. مـا زالت إسـرائيل تحرم أربعة ملايين فلسـطينيّ في الضفّـة الغربيّة وقِطاع غـزّة مـن حـقـــوقهم الأساسـيّة: الحقّ في الحيـاة؛ الحقّ في الأمن الفـرديّ؛ حرّيّة التنقّـل والحــركـة؛ حرّيّـة كسـب لـقمة العيـش؛ حـرّيّـة التعبير؛ الحقّ فـي الصحّة. بالإضافـة إلـى ذلـك، ظـروف الاعتقـال فـي الأراضـي المحتلّـة غيـر قانونيّـة؛ وذلك لأسـباب عديدة، من بينها أنّ اعتـــقال الـقاصرين يخالف المواثيق الدوليّة، لا سـيّما مـعاهدة حقوق الطفل الأمميّة. تأسيس السلطة الفلسطينيّة في منتصف التسعينيّات وانسحاب إسرائيل من قِطاع غزّة في صيف العام 2005 لم يغيّرا من موازين القوى الأساسـيّة التـي بموجبها تتحكّم إسـرائيل بحياة الفلسـطينيّين، وتتحمّل مسـؤوليّة الانتهـاك الخطيـر والمتواصـل لأبـسـط حقوقهـم اليوميّة. وقـد حدّد تقريـر منظّمة "بتسـيلم" الـذي فحـص حــالة حقوق الإنسـان في العالم، ولا سـيّما في الأراضي المحتلـة (2008)، حـدّد أنّ غـــالبيّـة الحقـوق فـقـدت معانيها في الأراضـي المحتلّة. تفاقمـت كلّ هذه الممارسـات، وزادت حـدّةً وقسـوةً منذ بدايـة الانتفاضـة الثانية في نهاية العام 2000.

لا تبقـي صــــورة الــوضــع التي اسـتُعرضت أعلاه مجالاً للشـكّ فـي أنّ حالة حقوق الإنسـان في إسـرائيل تقضّ المضاجع. ولا عجب في خروج الكثير من سكّان الــدولـة فـي صيف عـام 2011 إلى الشـوارع للاحتجاج على الوضــع القائم. طالب المحتجّـون – في ما طالبوا – بتقليص الفجوات الاجتـماعيّة والاقتصاديّة والجندريّة والقوميّـة. وطالبـوا كذلك بخلق تماسُـك اجتماعـيّ ضــروريّ لوجـود الدولة.[9] في بعـض الأحيـان، طرح بعـض المحتجّـين – وإن بصـورة غيـر صريحة– مطلـب إنهاء الاحتلال.[10]

نُشـر التقريـر الأخيـر الصــادر عن لجنة حقـوق الإنسـان التابعة لـلأمم المتّحدة

8. انظر: طـال (2007).

9. http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1372380 (الـدخول الأخـير للموقـع في تـاريخ 25.9.11).

10. http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1180908 (الـدخول الأخير للموقع في تاريخ 25.9.11).

والذي يرصد حالة حقوق الإنسان المدنيّة والسياسيّة في إسرائيل، نشر في أيلول من العام 2010، وهو يصدر للمرّة الثالثة منذ انضمام إسرائيل لمعاهدة الحقوق المدنيّة والسياسيّة، مع العلم أنّ التقريرين السابقين قد نُشِرا في العام 1998 والعام 2003. أشار هذا التقرير إلى القلق المتزايد في صفوف المجتمع المدنيّ حيال حالة حقوق الإنسان في إسرائيل.[11]

لجنة المراقبة التي رصدت حالة حقوق الإنسان في إسرائيل بالاعتماد على تقارير إسرائيليّة، وتقارير "ظلّ" لمنظّمات المجتمع المدنيّ، ناشدت إسرائيل بأن تتبنّى تعليمات تحمي بصورة واضحة وصريحة مبدأ المساواة وحقوق الإنسان، كجزء من قوانين الأساس فيها. وناشدتها كذلك بأن تسنّ حظرًا جنائيًّا صريحًا ضدّ التعذيب. أوصت اللجنة كذلك بإلغاء التشريعات ضدّ الإرهاب، تلك التي تفرض –في رأيها– قيودًا مفرطة على حقوق الإنسان. في هذا السياق، تناولت اللجنة بالأساس القانون الذي يجيز سَجن المحاربين غير القانونيّين، ومرسوم الطوارئ في موضوع قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل (وهو المرسوم التي يحظر لَمّ شمل العائلة إذا كان أحد الزوجين من سكّان الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة). ناشدت اللجنة إسرائيل بإلغاء التشريعات الجنائية المعمول بها في الأراضي المحتلّة والتي تمكّن من تقديم القاصرين (سنّ 18–16) إلى المحكمة باعتبارهم بالغين. وتطرّقت اللجنة كذلك إلى سياسة الحصار على غزّة وسياسة العقاب الجماعيّ، وانتقدت ممارسة سياسة الاغتيالات وهدم المنازل في القدس الشرقيّة. تطرّق التقرير كذلك إلى سياسة التصاريح المعمول بها تجاه السكّان الفلسطينيّين الذي يقطنون في منطقة التماسّ، وسياسة توزيع المياه في مناطق السلطة الفلسطينيّة (الضفّة الغربيّة)، والتعامل مع رافضي الخدمة العسكريّة لأسباب ضميريّة، ومكانة اللغة العربيّة في الحيّز العامّ في إسرائيل، وغياب مراعاة احتياجات الجمهور العربيّ في إسرائيل في مجال التخطيط.

تنبغي الإشارة أنّه على الرغم من الانتقادات الحادّة تضمّن التقرير ملاحظات إيجابيّة كذلك، وتمحورت هذه في الأساس في قوانين جديدة سُنّت في إسرائيل

11. http://www.idi.org.il/BreakingNews/Pages/304.aspx (الدخول الأخير للموقع في تاريخ 9.9.11).

لحماية حـقـوق مجموعات مُسـتضعَفة (النساء؛ ذوي الاحتياجات الخاصة؛ ضحايا الاتّجار ببني البشـر)؛ وامتدحت اللجنة كذلك إسـرائيل لمصادقتها على بروتوكولَيْن لوثيقة حقوق الطفل.

الإعلام وحقوق الإنسان- علاقة لم تُفحَص حتّى الآن

ذُكر في وثيقة مبادئ الأخلاق المهنيّة الدوليّة التي وضعتها منظّمة اليونسكو- في ما ذكر:

Principal VIII: Respect for Universal Values and Diversity of Cultures :A true journalist stands for the universal values of humanism، above all peace، democracy، human rights، social progress and national liberation، while respecting the distinctive character، value and dignity of each culture، as well as the right of each people freely to choose and develop its political، social، economic and cultural systems.[12]

هذه الوثيقة هي بمثابة توصية لا أكثر، ولا تُلزم الدول الأعضاء في منظّمة اليونسكو. الالتزام نحوها لا يتصدّر على الدوام اهتمامات وسائل الإعلام القويّة في العالم. تشكّل قضيّة الصحيفة البريطانيّة " News of the World "، التي اتُّهمت بالتصنّت غير القانونيّ على محادثات شخصيّات مرموقة كثيرة، مثالاً واحدًا فقط على التوتّر البنيويّ بين مصالح الشركات الإعلاميّة الاقتصاديّة وبين حقوق الإنسان الأساسيّة. وبينما يرتكز الإعلام ونشاطه على قيم إنسانيّة أساسيّة، كحرّيّة التعبير وحقّ الجمهور في المعرفة من خلال احترام خصوصيّات الفرد، فإنّ جزءًا كبيرًا من النشاط الإعلاميّ يتعارض مع قيم إنسانيّة أساسيّة. لقد تحوّل انتهاك حقوق الإنسان إلى جزء لا يتجزّأ من النشاط الصحفيّ. يمكن العثور على أمثلة لهذا الأمر في حالات تغطية شركات تجاريّة تعود ملكيّتها لصاحب الوسيلة الإعلاميّة المُعلنة، وكلّ ذلك من دون الكشف عن منظومة العلاقات المتشعّبة والمصالح المستترة

12. انظر: http://cimethics.blogspot.com/2008/07/international-ethics-principles-unesco.html (الدخول الأخير للموقع 9.9.11).

من وراء تغطية هذه الشركة أو تلك.

هذه العلاقة بين المصالح الاقتصاديّة وسياسة التغطية وحقوق الإنسان تحوّلت إلـى علاقة إشـكاليّة على نحوٍ لا يُقلّ من الإشـكاليّات التي يعانـي منها الإعلام المجنّد الـذي يعمل لصالح أنظمة ظلاميّة باسـم هـذه القيم العقائديّة أو تلـك. على الرغم من ذلـك إنّ ثقافة "البرافدا" ما زالت قائمة فـي مواقع عدّة في أرجاء المعمورة، وما زال الإعـلام في العديد من الدول يشـكّل بوقًا دعائيًا لحكم اسـتبداديّ ظالـم يروّج لعالم أحـاديّ البعد. لا يمكن فصل انتهاك حقوق الإنسـان (بدءًا من حرّيّة التعبير، وصولاً إلى حقّ الجمهور في معرفة الأمور) عن انتهاك حقوق الإنسـان الأساسـيّة الأخرى، والتي لا يمكن التعبير عنها في الإعلام الذي يقع تحت سيطرة النظام.

لا يمكـن تجاهل حقيقة أنّ المبـادئ الكونيّة للإعلام تتطلّب من الصحفيّين احترام قيـم إنسـانيّة ترتكـز إلى السـلام والديمقراطيّـة وحقوق الإنسـان، وتـروّج للتطوّر الاجتماعـيّ وتحرُّر الشـعوب من خلال إبداء الاحترام والاعتـراف بالقيم التي توجّه ثقافات مختلفة. كلّ ذلك من خلال الاعتراف بحقّ الفرد في اختيار وتطوير منظومات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة تخصّه.

جـرت العادة بحسـب منهـج غانـس (Gans، 1979) علـى التمييز في دراسـة الإعـلام بـين "أخبـار النظـام" – Order News وَ "أخبـار غيـاب النظـام" – Disorder News. "أخبـار النظـام" هي أخبار "إيجابيّة" تتنـاول –في المعتاد– التحسينات والإبداع، والاستقرار الاجتماعيّ، والازدهار الاقتصاديّ وما شابه. هذا النوع من الأخبار يشـمل تقارير إيجابيّة، كالمشارَكة في المجهود القوميّ في مجالات مختلفـة، وتقارير حول أحداث إيجابيّة على المسـتوى المحلّـيّ، وغير ذلك. في المقابل، تقـف "أخبـار غياب النظام" –وهـي غالبًا ما تكون "سـلبيّة"– وتتمحور في إلحاق الضـرر بالممتلكات والناس، والتحطيـم والتهديد، والتآمر، وغيـاب التنظيم، وانعدام الأخلاق، وغياب الاسـتقرار الاجتماعيّ والسياسـيّ، والتوتّرات، والانشـقاقات وما شابه (كـاسبي، 1998: 8).

توصّل الكثيرون على خلفيّة هذا التحليل إلى الاسـتنتاج أنّ وسائل الإعلام غالبًا تنـزع في تغطيتها إلى تجاهل المواضيع المتعلّقـة بالأقلّيّات المختلفة في المجتمع. وإذا

حَظِيَتْ هذه الأقلّيّات بتغطية إعلاميّة، فهي غالبًا تتميّز بسياق سلبيّ. ثمّة مَن يدّعي أنّ الأمر يتعلّق بلغز البيضة والدجاجة- فبسبب غياب متناوَليّة وسائل الإعلام لمجموعات ذات مكانة متدنّية، تجد هذه المجموعات نفسها مرغَمة على استخدام وسائل احتجاج تُعتبر عنيفة في بعض الأحيان وذلك بغية الحصول على تغطية إعلاميّة (أبرهام، 1998: 10).

إذا ما افترضنا صحّة هذه الادعاء، يُطرح عندئذ السؤال التالي: هل توجّه مبادئ حقوق الإنسان لليونيسكو الصحفيّين في الإعلام الإسرائيليّ؟ حتى الآن لم يقم أيّ من الأبحاث بمراجعة ورصد طرائق تغطية الإعلام الإسرائيلي من منظور حقوق الإنسان، ولم تُكتب عن هذا الموضوع سوى قلة قليلة من المقالات. تطرقت غالبية الأبحاث إلى تمثيل المجموعات المسحوقة (النساء، والمعاقين، ومثليي الجنس) في الإعلام الإسرائيلي، ولم تتغطى التغطية حدود الإجماع الإسرائيلي، ووجّهت البحث في هذا المضمار قيم مجتمع حضاري، وديمقراطي، وزاخر بالتنوع، وذاك الذي يؤمن بالمساواة ويُمارسها.

تغطية مجموعات مختلفة في الإعلام الإسرائيليّ

أحد الأبحاث في هذا المضمار هو البحث الذي أجرته جمعيّة حقوق المواطن في العام 2002 عندما نشرت مجموعة من المقالات التي ترتكز إلى أبحاث قامت بفحص ورصد أنماط غياب المساواة في المجتمع الإسرائيليّ. تمحورت المقالات حول قضايا غياب المساواة في الإعلام، لا سيّما في قِطاع البثّ الجماهيريّ. راجعت المقالاتُ غيابَ المتناوليّة الكافية لوسائل الإعلام، وإقصاء مجموعات مختلفة في إسرائيل عن الحيّز الإعلاميّ، والتعامل المُقَوْلَب مع النساء، والعرب، والشرقيّين، والمهاجرين اليهود الجدد، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمثْليّين.

ترسم المقالات صورة مفصّلة لإعلام ذي ملامح واضحة للغاية: إعلام أشكنازيّ، وذكوريّ، وعَلمانيّ، وذي ميول جنسيّة نحو الجنس الآخر (Heterosexual)، ومعافى بدنيًا ونفسانيًا. يُنظر إلى المجموعات الأخرى في المجتمع (كالعرب، والنساء، والشرقيّين، والمتديّنين، واليهود القادمين، والمثْليّين والمثليّات، وذوي الاحتياجات

الخاصــة)، كمجموعــات هامشــيّة. هذه المجموعــات تُعرَض فــي أحيــان متقاربة في ســياقات سلبيّة كمجرمين وشــاذين، أو كضحايا، وذلك من خلال الاستخدام المكثف لصور سلبيّة ترتبط بهذه المجموعات.

خُصّــص الكثير من الأبحــاث الأخرى في العقود الأخيرة لمســألة تمثيل ومفهوم النساء في الإعـــلام الجماهيريّ. جميع هذه الدراسات تشير إلى نــزعــة واضحة من التمثيل المنقــوص للنساء ودفــعهنِ نــحو هــوامش الأَجنْدة الإعــلامــيّة (Braden، 1996). وكشف بحث قام برصد برامج القناتين الثانية والعاشرة في ساعات ذروة المشــاهدة، كشــف النقاب عن أنّ 25% من الشــخصيات التي ظهرت في هذه البرامج كانت من النساء، مقابل 57% من الرجال (لاؤور، ألفينت، أبرهام، فيرست، 2004). أشــارت دراســة أخرى إلى نزعة مماثلة أطلقت عليها اسم "الإبادة الرمزيّة للنساء". أجريت هــذه الدراســة مــن قبل Global Media Monitoring Project (GMMP) (2008)، وشارك فيها مركز "إعلام" (Tuchman، 1978).

تناولــت ليش (2007) المَناحــي التــي يجــري فيهــا تمثيل النســاء فــي الإعلام الإســرائيليّ (2007). ويُستشَــفّ من أبحاثها أنّ الإعلام الإسرائيليّ يصوّر الرجال علــى أنّهــم الأغلبيّة "الاعتياديّــة"، بينما تُعرض النســاء كأقلّيّة "الآخَــر". في بحث أجرته حول تمثيل النســاء، توصّلت عليزا لافي (2006) إلى استنتاج مشابه يجري بحســبه عرض النســاء فــي الحيّز الخــاصّ، وفي تخوم الأحــداث العامّــة، ويُعرَضن كمُنقــادات لا كقائدات، وكموضوعات لا كذوات، وكعاطفيّات لا كعقلانيّات. وتلخّص لافــي قائلــة: "الرجــال هــم الخطــاب، ولا تقــوم النســاء إلاّ بإضفــاء اللــون على هذا الخطــاب". قــام فايمــان هــو كذلك بدراســة تمثيل النســاء فــي الإعلانــات التجاريّة، وأشــارت دراســته إلى أنّ صــورة النســاء والمنتَجات التــي يقمن بالترويــج لها تُعيد إنتــاج المكانة المتدنّية للنســاء، والتي تتجسّــد في اختزال كينونــة المرأة في جزء واحد في جســدها. الشــفاه أو الصدر أو أجزاء أخرى في الجسم تتحوّل إلى مجْمل صورة الجســد النســائيّ الذي يُعرض كمصدر للإغــواء والانجذاب، وعليه فهــو يقوم بدور مروِّج للمَبيعات (فايمان، 2000).

ثمّــة كذلك قلّة من الأبحاث حول المثْليّــين والمثْليات. تطرّقَ كاما (2002) إلى هذه القضية وأشــار إلى حقيقة أنّ العَقد الأخير قد شــهد تغيُّرًا إيجابيًّا في مســألة تمثيل

المثليّين والمثليّات في الإعلام، إذ يجري عرضهم أعضاءً لهم دورهم في المجتمع العامّ، وأصحابَ مهن وحياة عائليّة، ولا ينحصر انتماؤهم في الهوامش غير المهمّة والإجراميّة في المجتمع.

يدّعي عاميت كاما أنّه، على الرغم من ذلك، ما زال الطعن والتشكيك بالمثليين والمثليات قائمًا من خلال تمثيلهم الإعلاميّ، وأشار -في ما أشار- إلى النظرة المُقَوْلَبة تجاههم والتعامل معهم كنوع من "الفسحة الكوميديّة"، واستخدام مقابلات أُجرِيت جهات محافظة تعبّر عن مواقف رجعيّة متطرّفة، وتسوّغ انتهاك حقوقهم.

قام كاما كذلك (2003) بفحص تعامل الإعلام مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتَمحوَرَ بحثه في النحو الذي يؤثّر فيه تمثيلهم الإعلاميّ عليهم من الناحيتين النفسانيّة والاجتماعيّة. عرّف الباحث تعامل الإعلام مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة على غرار تعريف كلوغستون الذي صنّف أنماط تمثيل المعاقين في فئتين: الفئة التقليديّة والفئة التقدّميّة (Clogston، 1994). تَعرض الفئة التقليديّة المعاقَ عاجزًا من الناحية الطبّيّة، بينما تعامل الفئة التقدّميّة المعاقين كمن عُرّفوا على هذا النحو من قبل المجتمع.

درس غيل أوسلاندر ونورا غولد (2002) تمثيل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في إسرائيل وكندا في بحث مشترك. وتوصّل الاثنان إلى استنتاج مُفادُه أنّ الإعلام الإسرائيليّ متخلّف في التعامل مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة مقارَنةً بالإعلام الكَنَديّ، ويتميّز بنظرة محافظة تشدّد على محدوديّات المعاق، وتعرضه شخصًا عاجزًا لا يستطيع الانخراط في المجتمع. في المقابل، يقف التوجّه التقدّميّ الذي يسلّط الضوء على قدرات وحقوق المعاق، ويندّد بمظاهر التمييز على خلفيّة المحدوديّة. في إسرائيل لم تَظهر مواضيع تعالج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلاّ في الصفحات الداخليّة، وكانت التقارير أكثر اقتضابًا من التقارير الكنديّة، وشملت -في بعض الأحيان- صورة بدون تقرير. في التقارير الصحفيّة والتلفزيونيّة التي تناولت الأشخاص مع إعاقة اقتبست الصحافة الكنديّة أقوال الأشخاص في التقرير بوتيرة تفوق ثلاثة أضعاف وتيرةَ الاقتباس في الصحافة الإسرائيليّة (التي ارتأت - عوضًا عن ذلك- اقتباسَ أقوال آخرين حولهم).

أَوْلـى الكثيـرُ مـن الباحثين اهتمامًـا بطرائق تمثيـل المواطنين العـرب في الإعلام الإسـرائيليّ، وحاولـوا التوقّـف عند العلاقة بـين الأقلّيّـة العربيّة والإعـلام العبريّ. فـي بحـث أجراه أبو ريّا وولسـفيلد وابرهـام، (1998) حول ماهيّـة التفاعلات بين الإعـلام العبـريّ والمواطنـين العرب فـي إسـرائيل، تَبيَّنَ –في مـا تبـيَّنَ– أنّ 2% من التقاريـر فقـط في الصحافة العبريّة فـي الفترة الواقعة بين العامـين 1973 وَ 1996 تناولـت قضايـا تتعلّـق بالمواطنين العـرب. ويدّعي البحـث أنّ تعامُل وسـائل الإعلام الإسـرائيليّة في تغطية أخبار وقضايا المواطنين العرب تعامُلٌ سلبيّ، وتتمحور حول قضايا ثابتة، وتوظّف مقولات تعميميّة ونظرة مُقَوْلَبة، وتتمحور حول الخطر الأمنيّ الذي يتربّص (في رأي الإعلام الإسـرائيليّ) بالأغلبيّة اليهوديّة ودولة إسـرائيل من قبل هؤلاء المواطنين. في المقابل، تحظى المواضيع المركزيّة التي تتصدّر أَجِنْدة الأقليّة العربيّة السياسـيّة (نحو: مشكلة الفقر؛ ضائقة السكن؛ صعوبات التشغيل والتعليم؛ مصـادرة الأراضـي؛ القـرى غيـر المعترف بهـا)، بتغطية شـبه معدومة فـي الإعلام الإسرائيليّ.

يعتقد نايجير وأبو ريّا (2001) أنّ فهم غياب التغطية الإعلاميّة لأخبار وقضايا المواطنـين العـرب فـي الإعـلام الإسـرائيليّ يتطلّـب تعاملاً مع السـياق الواسـع، أي تعامـل الدولـة والمجتمـع اليهوديّ مع هـؤلاء المواطنـين. الجمع بين المركّبـات الثلاثة (الإعـلام، والمؤسّسـة السياسـيّة – الأمنيّـة، والمجتمع اليهـوديّ) الذي يتجسّـد في الإجماع حول ضـرورة المحافظة على الطابع اليهوديّ الصـهيونيّ للدولة، هذا الجمع يتسـبّب فـي التعامل السـلبيّ من قبل الإعـلام تجاه الأقلّيّة العربيّة. تُشـكِّل وسـائل الإعلام الإسـرائيليّة جزءًا لا يتجزّأ من الكوليكتيف اليهوديّ، وهو بدوره يتعامل مع نفسـه على هذا النحو. يتقاسـم المجتمع الإسـرائيليّ والمؤسّسة السياسـيّة– الأَمنيّة مصالحَ مشـتركة ونظرة مشـتركة تُسـاهم في نزع الشـرعيّة عن مَطالـب المواطنين العرب القوميّة والمدنيّة، وتدفعهم نحو الهوامش. خطاب حقوق الإنسـان في الإعلام الإسرائيليّ يمتنع عن تغطية القضايا التي تتعلّق بالانتهاك الجوهريّ لحقوق الإنسان الأساسيّة، كهدم المنازل – على سبيل المثال.

فحَص البحث الذي أجراه فيرست وأبرهام (2004) تمثيلَ الجمهور العربيّ في الإعـلام العبريّ خلال يـوم الأرض الأوّل في العام 1976 وأحـداث أكتوبر في العام

2000. وتوصّل البحث إلى استنتاج مُفادُهُ أنّه ثّمة تشابه كبير في تخطية الحدثين، على الرغم من الاختلاف الكبير في طّابع وسائل الإعلام التي شهدت مسار تحديث وعَصْرَنة، وتحسّنت قدرتها في الحصول على معلومات دقيقة. تغطية أحداث يوم الأرض في الصحافة المكتوبة في العام 1976 تشكّل نموذجًا كلاسيكيًا على التعامل السلبيّ، والمُقَوْلَب، وعلى علاقات القوّة غير المتكافئة بين الأغلبيّة والأقلّيّة. شمل التأطير الصحفيّ (Framing) حينذاك طرائق تمثيل مختلفة منحت الشرعيّة لانتهاك حقوق المواطنين العرب، وساعدت في محو وجود المجموعة وطلباتها، ولم تشمل تقريرًا حول نتائج المواجهة أو استخلاصًا لعِبَر الأحداث.

تغطية أخبار وقضايا المواطنين العرب في العام 2000 كانت مشابهة جدًا. في كتابه **صحافة تحت التأثير** يحلّل داني دُور (2001) الصحافة العبريّة في الأشهر الأولى التي تلت أحداث أكتوبر 2000. إحدى الأدوات التي قام دور باستخدامها تمثّلت في مراجعة المضامين المعروضة في العناوين مقابل المضامين التي عُرضت في متن التقرير. وتوصّل الكاتب إلى استنتاج ملخَّصُهُ أنّ الصحافيّين قاموا على الدوام بعرض صورة مشوّهة وأحاديّة البعد حول الواقع، وفي الكثير من الحالات ظهرت فروق بين المضامين التي ساقها الصحفيّون، من جهة، والمضامين التي ارتأى المحرّرون تسليط الضوء عليها (من خلال التشديد، وصياغة العنوان، واختيار موقع التقرير، وما شابه)، من جهة أخرى. نبع الفرق بين العنوان و متن التقرير من أنّ الصحفيّين والمراسلين الميدانيّين كانوا على اطّلاع حول ما يدور على الأرض، بينما ارتأى المحرّرون اليهود ملاءَمة التغطية للتقارير التي ساقتها قوّات الشرطة.

فحص إلياس وسوكير وجمّال (2006) درجة التعدّديّة الثقافيّة في القنوات التجاريّة، وظهور مجموعات الأقلّيّة في ساعات ذروة المشاهدة بالاعتماد على بيانات بحث مُتابعة للسّلطة الثانية للراديو والتلفزيون. وأظهرت النتائج أنّ مجموعات الأقلّيّة كلّها تُعاني من غياب التمثيل في النشرات الإخباريّة للقناتين التجاريّتين (القناة العاشرة والقناة الثانية). ويعتقد جمّال أنّ هامشيّة العرب في الإعلام الإسرائيليّ تدلّ على إقصاء مزدوج: إذ يجري – بعامّة– إقصاؤهم عن شاشات التلفزيون، لكن عندما يظهرون عبرها يُعْرَضون في إطار مُقَوْلَب وتقليديّ يميّز علاقات التبعيّة الثقافيّة والاجتماعيّة. وبحسب البحث، إنّ إقصاء العرب من

الحيّـز الثقافيّ الإسـرائيليّ يتجسّـد كذلك فـي حقيقةِ أنّهـم لا يملكون قـدرة التعبير عن إرادتهم ومواقفهم على نحو شـرعيّ. يُشـترط ظهورهم في الإعلام الإسـرائيليّ بمـدى ملاءَمتهم لأنموذج "الآخر" الذي يتعامل مـع العرب كغرباء عليهم الخضوع لإملاءات الأغلبيّة المهيمنة أو تأكيد أفكارها المُقَوْلَبة حولهم.

هـذا الاسـتعراض لأبحاث التمثيل في إسـرائيل يدل على وجـود خطاب إعلاميّ غير مُراعٍ لحقوق الإنسـان الأساسيّة. على الرغم من التغطية التي تحظى بها الفئات المسـحوقةً في وسـائل الإعلام، فإنّ تحدّياتها ونضالاتها من أجل المساواة، وانتهاك حقوقهـا الأساسـيّة لا تحظى بـأيّ اهتمام منها. ثمّـة تطبيع لموقع الفئات المسـحوقة الاجتماعـيّ المتدنّـي، ويجري عرضها بصورة نمطيّة، وهو مـا يثبّت دونيّتها الثقافيّة والاجتماعيّة.

تغطية الاحتجاجات في الإعلام الإسرائيليّ

يُنظر إلى الحقّ في الاحتجاج بوصفه جزءًا من حقوق الإنسان الاجتماعيّة في الديمقراطيّة. معايَنة الأدبيّات المهنيّة في هذا المجال تُظهر أنّ تغطية معارك النضال لتحسين الأجور أثارت اهتمامَ الباحثين البالغَ. يشكّل الاحتجاج مفترق طرق خاصًا يمكن من خلاله التعرّف على الجهة التي يميل الإعلام إليها: هل هم المشغِّلون أم العمال؟ يمكن كذلك الإشارة إلى تزاوج محتمل بين رأس المال والسلطة، ومتابعة النحو الذي تعمل فيه وسائل الإعلام على ترسيخ النظام الاقتصاديّ.

يُظهِر البحث حول طرائق تغطية الإضرابات في وسائل الإعلام عددًا من الأنماط المتكرّرة. أشار الباحث كومار (Kumar، 2001) إلى حقيقة عرض الإضرابات كإخلال بالنظام الطبيعيّ. حظيت هذه الفرضيّة بالدعم من خلال أبحاث مدرسة جلازغو في سنوات السبعين، تلك الأبحاث التي أشارت إلى النشاط السلبيّ من قِبَل الإعلاميّين في كلّ ما يتعلّق بالاحتجاجات والإضرابات (Glasgow، 1976). وادّعى بارنتي أنّ الدولة تُعرض كجسم حياديّ يبتغي إعادة تحريك عجلات الإنتاج بمعزل عن شروط المفاوضات. يجري كذلك التقليل من شأن الدعم الذي يلقاه المحتجّون في صفوف الجمهور، وينسحب التوجّه ذاته على التضامن من قِبَل منظّمات عمّاليّة أخرى (Parenti، 1986). بحسب هذه المميّزات، تختار الصحافة الوقوف في صفّ المشغِّلين، على الرغم من وجود فروق بين صحف مختلفة في تغطية الإضرابات. على هذا النحو وجد رايْت أنّ الصحف الكبرى قامت بتغطية الإضرابات على نحوٍ سلبيّ أكثر من الصحف الصغيرة والمستقلّة (Wright، 2001).

تجدر الإشارة أنّه، على الرغم من الأبحاث المذكورة آنفًا، شهدت الفترة الأخيرة نموّ اتّجاه جديد في الصحافة بعامّة، وفي الصحافة الإسرائيليّة على وجه الخصوص، يتجسّد في توفير "عناق إعلاميّ" للاحتجاجات، لا سيّما على ضوء احتجاجات "الربيع العربيّ" (2011). يمكن التحدّث عن نمطين من التعامل الإعلاميّ مع

المظاهـرات والاحتجاجـات التي تهزّ عـروش الأنظمة في العالم العربـيّ. يُمثّل النمط الأوّل الإعلامَ الرسميّ الذي خضـع لسيطرة النظام الذي تهاوى لتوّه. وسائل الإعلام هذه اختارت تجاهل الأحداث وواصلت تغطيتها بحسب أجِنْدَة اعتياديّة تمحورت في قضايا الاسـتهلاك والطبيعة والترفيه. برز هذا النمط في الإعلام التونسـيّ والإعلام المصريّ قبل سقوط الطاغيتين، ويبرز اليوم في سوريا التي يتصرّف فيها التلفزيون وكأنّ شوارع المدن المختلفة في الدولة تخلو تمامًا من مظاهر الاحتجاج. نمط التعامل الإعلامـيّ الثاني يتمثّل فـي معانقة الاحتجاجات وتغطيتها على نحـوٍ يُبرزها ويعزّز مركزيّتهـا؛ وكلّ ذلـك مـن خلال البحث عـن أبطال لغـرض الدفع نحوَ "شَـخْصَنة" الانتفاضـة ضدّ النظام الاستبداديّ. تروّج التغطية الإعلاميّة في هذا النمط لمشروعيّة الاحتجـاج، وتجتذب إليه الكثيـر من الانتباه الجماهيريّ والشـعبيّ الذي يحوّلها إلى لاعب مركزيّ على الشاشـة. ينتج عن ذلك أنّ قوّة الجماهير المحتجّة تصيب الآخرين بـِ "العدوى"، ويغـرق الإعلام بطموحـات التغيير التي تؤثّر على الخطـاب. ميّز هذا النمطُ من التغطية الإعلامَ العالميَّ الذي لا يقع تحت سيطرة نظام حكم واحد، كشبكات "الجزيرة" وَ "العربيّة" وَ "CNN" وَ "BBC" وَ "SKY".

أظهر بحث أجراه معهد "روتم TRI أبحاث إستراتيجيّة" لصالح موقع "إيس" تَماثُـلَ الجمهـور الإسـرائيليّ بأطيافـه المختلفـة مع النضـال الاجتماعـيّ على ضوء التغطيـة الإعلاميّـة التي حَظِيَ بها هـذا النضال. وادّعى 81.1% من المسـتجوَبين أنّ التغطية الإعلاميّة الواسـعة الداعمة دفعتهم إلى تأييد الاحتجاجات الاجتماعيّة، بينما ادّعـى 9.5% فقـط أنّ هذه التغطيـة دفعتهم إلى معارضتها. أبـرز الخطاب الإعلاميُّ في إسـرائيل الاحتجاجاتِ الاجتماعيّةَ حدثًا تاريخيًّا إيجابيًّا، وسـلّط الإعلام الضوء على أبطال الاحتجاجات، وأشـار إلى رقعتها الواسـعة كتعبير عن عدم الرضى العامّ فـي صفوف السـكّان. علـى الرغم من ذلـك، لم يَجِـد الخطاب الإعلاميّ عـن الإجماع فـي كلّ ما يتعلّق بسـبل التعامل مـع الاحتجاج الاجتماعيّ. التعبيـر الأفضل عن ذلك هـو النحو الذي جرت فيـه تغطية المجهود الحكوميّ للتعامل مـع مطالب الجمهور، لا سـيّما الخطاب المتعلّق بلجنـة "طْرخْطينْبيرغْ" وتوصياتها. التّغطيـة الإعلاميّة لهذا الموضـوع لجمت مطالب الجمهور، وسلّطت الضوء على المجهود الذي تبذله الحكومة من أجل التفاعل معها.

مثودولوجية البحث

يستخدم هذا البحث منهجية كمّيّة مدمجة بأبعادٍ نوعيّة مهمة. تُمكّن منهجيات البحث الكمّيّة من متابعة وتيرة، وحجم، وموقعٍ التقارير التي تناولت حقوق الإنسان. ويمكّننا التمحور في الكمّيّة من إجراء مراجعة موضوعية لأنماط التغطية، أما المناحي النوعيّة فتبتغي استبيان المدارك والتبصرات على مستوى المضمون.

الحقل البحثي يتضمن مراجعة وفحص وسائل الإعلام المركزية في إسرائيل: "يديعوت أحرونوت"؛ "معاريف"؛ "هآرتس"؛ "يسرائيل هَيوم"؛ "القناة العاشرة"؛ "القناة الثانية"؛ "القناة الأولى".

امتدّت فترة البحث من الأول من نيسان إلى الحادي والثلاثين من تموز عام 2011. ستجري عمليّة فحص لـ 384 تقريرًا صحفيًا وتلفزيونيًا تتعلق بحقوق الإنسان من أصل 1585 تقريراً شملته عيّنة البحث. يجدر بالإشارة أنّنا سنقوم باختيار عيّنة تمثيليّة من التقارير الصحفية على نحو منهجي، وهو ما يضمن تواصلاً في تغطية قضايا محدّدة بعينها.

أداة البحث هي استبيان ترميز يشمل 53 سؤالاً، بعضها مغلق أو عدديّ، وبعضها مفتوح، وبعضها الآخر مبني بحسب سلم تدريجيّ- ترتيبيّ، الأمر الذي يستوجب قراءة دقيقة ومتمعّنة لكلّ تقرير يُدْرَج في العيّنة.

من الجدير ذكره أنّ بناء الاستبيان قد سبقته إقامة لجنة توجيه خاصّة ساهمت بالِغَ المساهمةِ في بناء الاستبيان، وذلك من خلال وضع معايير توجيهيّة لاختيار التقارير التي سيتضمّنها البحث. تقرّر في لجنة التوجيه أن كلّ تقرير يتطرّق إلى حقوق الإنسان في إسرائيل وفي الأراضي المحتلّة (بما في ذلك في المستوطنات اليهوديّة) سيُدرج ضمن البحث. لن يشمل البحث تقارير تتناول حقوق الإنسان في العالم. لغرض انتقاء التقارير ذات الصلة، جرى إعداد قائمة بحقوق الإنسان ميّزت بين خمسة أنواع من الحقوق (الملحق 1):

1. الحقوق الطبيعيّة
2. الحقوق القانونيّة
3. الحقوق الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة.
4. الحقوق الجماعيّة.
5. حقوق الأصلانيّين.

يخضع كلّ تقرير يعالج على نحو واضح حقوق الإنسان لعمليّة تحليل بحسب استبيان البحث، ويُدخَل إلى منظومة مُحَوْسَبة.

تتطرّق بعض الأسئلة إلى مقدار التقارير، بينما يتطرّق بعضها الآخر إلى نوعيّة التغطية. يبتغي هذا الدمج تعميق التحليل، وتمكيننا من استخلاص النتائج العميقة حول طرائق التّغطية. بالإضافة إلى ذلك، سيجري انتقاء عيّنة من التقارير التي ستُحلَّل بحسب البارومترات في الاستبيان، وذلك بغية الوقوف على خصائص التغّطية المركزيّة ومدلولاتها، من خلال مراجعة درجة احترام حقوق الإنسان الأساسيّة.

البارومترات الأساسيّة التي ستوجه البحث هي تلك المتعارَف عليها في أبحاث جدول الأعمال والبروز في أبحاث الإعلام في العالم:

بارومترات كمّيّة:

1. عدد التقارير في الصحيفة، أو التلفزيون أو الملحق: سؤال عدديّ يبتغي –في الأساس– توفير مؤشّر حول كمّيّة التقارير التي تعالج معالجةً مباشرة أو غير مباشرة حقوقَ الإنسان في الإعلام الإسرائيليّ.

2. عدد التقارير في التلفزيون والصحافة المكتوبة التي تتناول حقوق الإنسان: سؤال كمّيّ آخر يرتبط هدفه بهدف السؤال الأوّل. من ناحية، يوفّر هذا السؤال مؤشّرا عدديًا لكمّيّة التقارير التي تعالج حقوق الإنسان، ويفحص من الناحية الأخرى (بالإضافة إلى السؤال الأوّل) نسبة التغطية المخصَّصة لحقوق الإنسان في الصحافة العبريّة.

3. **اسم الكاتب وانتماؤه الجندريّ:** سؤال مفتوح يبتغي فحص العلاقة بين الجندر والتغطية المراعِية لحقوق الإنسان.

4. **رقم الصفحة التي أُدرج فيها التقرير / رقم التقرير:** سيراجع هذا السؤال درجة أهمّيّة وبروز التقرير. الفرضيّة هنا هي أنّ التقارير التي أُدْرِجت في الصفحات الأولى تحمل أهمّيّة تفوق تلك التي أُدرِجت في صفحات لاحقة في الصحيفة ذاتها.

5. **حجم وطول التقرير:** المساحة المخصّصة للخبر في الصحيفة تعكس البروز والأهمّيّة والالتفات. كلّما كان الخبر / التقرير أكبر، حصل على مزيد من البروز، ونُسبت إليه أهمّيّة أكبر لدى جمهور القرّاء.

6. **مساحة التقرير الصحفيّ / مدة التقرير التلفزيونيّ بالدقائق:** يعكس هذا السؤال مدى بروز التقرير. من المفترض أنه كلما ازدادت مساحة التغطية ازدادت أهمّيّة التقرير.

7. **عدد الكلمات في التقرير:** هذا السؤال يقتصر على الصحافة المكتوبة. يُفترض أنّ عدد الكلمات يشير إلى درجة الأهمّيّة المنسوبة للموضوع ودرجة الحاجة إلى معالجته صحفيًا. على الرغم من ذلك، ليس ثمّة علاقة بين الطول والمضمون. ويمكن للتقارير –سواء أطالت أم قصُرت– أن تدعم تطبيق حقّ معين أو اتّخاذ موقف ضدّها. يشير عدد الكلمات كذلك إلى كمّيّة العمل التي بذلها الكاتب في الموضوع، ومن المعقول أنّه يتوقع درجة مماثلة من الالتفات لدى القرّاء.

بارومترات على مستوى المضامين:

8. **الإطار الاجتماعيّ– الجغرافيّ للتقرير:** سيفحص هذا السؤال خصائص الفئات الاجتماعيّة التي تتطرّق إليها التقارير بحسب مفتاح الموقع الاجتماعيّ والمنطقة الجغرافيّة (كالتفريق بين اليهود الإسرائيليّين والمستوطنين – على سبيل المثال).

9. **حقوق المجموعات في العيّنة:** سيفحص هذا المتغيّر العلاقة بين حقوق الإنسان ومجموعات في المجتمع الإسرائيليّ. نبتغي من خلال ذلك فحص الادّعاء

السـائد في صفـوف منظّمات حقـوق الإنسـان أنّ مجموعات معيّنـة تحظى بمعاملة متحمّسـة من قبل الإعـلام الإسـرائيليّ –مقارنةً بمجموعات أخرى تجـري تغطيتها على نحو سلبيّ أو انتقاديّ.

10. المواضيع: سـيفحص هذا السـؤال ما هـي القضايا التـي تعالجها التقارير التـي تتناول حقوق الإنسـان. تشـكّل القضايا التـي تُطرح في سـياق التقارير حول حقـوق الإنسـان دليلاً مهمًّا على أنماط تغطية حقوق الإنسـان في الإعـلام العبريّ. نشـير هنـا أنّنـا سـنقوم باسـتخدام قائمة المواضيـع التي جـرى تحديديها بحسـب برنامج GMMP (الملحق 2).

11. نـوع حقـوق الإنسـان الني يتطـرّق إليهـا التقرير: يبتغي هذا السـؤال تعريـف الحقـوق التي تتناولها التقاريـر. أُعِدّت لهذا الغرض قائمـة خاصّـة تضمّ 62 حقًّا في مجالات شتى، وترتكز على الحقوق المتّفَق عليها في صفوف منظّمات حقوق الإنسان في العالم.

12. مصدر التقرير وهُويّة المراسـل: يشـكّل مصدر التقرير وهُويّة المراسـل مؤشّرين مهمّين لتحليل أداء الإعلام الإسرائيليّ. خلص البحث الذي أجراه مصالحة وجمّال (2010) (والذي فحَص النحو الذي يتمثّل فيه الجمهور العربيّ الفلسـطينيّ فـي الإعـلام الإسـرائيليّ)، خلـص إلى اسـتنتاج مفـاده أنّ المراسـلين العـرب الذين يغطـون الشـؤون العربيّـة لا يسـتطيعون تغيير طريقـة تمثيل العرب فـي الصحافة العبريّة، لكنّهم يسـتطيعون المسـاهمة في إثراء التنوّع والسياق الذي يجري التطرّق فيهما إلى الجمهور العربيّ. ما يعنيه الأمر هو وجود علاقة معيّنة بين خلفيةِ المراسل الشخصية وطرائقِ تغطيته. من هنا سيقوم البحث بفحص العلاقة بين هُويّة المراسل (في المناحي الجندرِية، والسياسيّة، والمهنيّة) ومفهوم حقوق الإنسان في التقرير.

13. عنـوان التقريـر: سـيفحص هـذا المتغيّـر كيف ينظـر العنـوان إلى حقوق الإنسان. سيفحص البحث – من خلال سلّم تدريج– الدرجةَ التي يدعم العنوان فيها هـذه الحقوق أو ينتهكها. علاوة على ذلك، سـنقوم بفحص درجة التوازن بين حقوقٍ مختلفة في نفس العنوان.

تجـدر الإشـارة هنـا أنّ البحث لـن يكتفي بسـؤال واحـد يفحص نظـرة العنوان

لحقوق الإنسان. لقد أظهر استعراض لعدد من العناوين في الإعلام الإسرائيليّ قبل بداية البحث أن بعضها –لا سيّما في صحيفة "هآرتس"– تطرّقت إلى عدد من الحقوق في عنوان واحد، وفي الكثير من الحالات ظهر تعامل مغاير (إلى حدّ التصادم) بالنسبة لحقوق مختلفة. حصل هذا الأمر على نحو خاصّ عند تغطية نشاط الجيش الإسرائيليّ في الأراضي المحتلّة، وعُمِل به لغرض خلق توازن في التغطية. بغية فحص هذه المسألة على نحو معمّق، ثمّة حاجة إلى وضع عددٍ من الأسئلة التي يمكن من خلالها تحليل العنوان، والتمييز بين الحقوق التي تُعامَل على نحو إيجابيّ، وتلك التي تُعامَل على نحو سلبيّ.

14. مضمون التقرير: ستتطرّق مجموعة من الأسئلة إلى مضمون التقرير. ستفحص الأسئلة ما إذا كان مضمون التقرير يدعم حقوق الإنسان أم ينتهكها. ستقاس درجة التأييد أو الانتهاك من خلال سلّم خاصّ. وعلى غرار طريقة فحص مضمون العنوان، سنقوم هنا أيضًا بفحص التوازن أو التصادم بالنسبة للحقوق التي يتناولها التقرير.

15. مواثيق دوليّة: هذا السؤال مُعَدٌّ لفحص درجة التزام الإعلام الإسرائيليّ بالقانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان، وفحص مدى التطرّق إلى معاهدات دولية وقّعت عليها إسرائيل، عند تغطية هذا الإعلام لقضايا تتعلق بحقوق الإنسان.

بارومترات تتعلّق بالإبراز:

16. موقع التقرير في الصفحة أو في النشرة الإخباريّة: يُعتبر موقع التقرير في الصفحة أو في النشرة الإخباريّة بارومترًا مهمًّا في مسألة البروز. تتمثّل الفرضية في حقيقة أنّ وضع التقرير في القسم الأعلى من الصفحة، أو في مستهّل النشرة الإخباريّة يمنحُه بروزا أكبر. كلما اقترب التقرير من أسفل الصفحة أو من نهاية النشرة الإخباريّة، أخذ بروزه بالتراجع. هذا البارومتر ليس صحيحًا في جميع الحالات، ويتعلّق الأمر بدرجة وجود وسائل إبراز أخرى.

17. هل هنالك صورة أم لون؟: يقتصر هذا البارومتر على الصحافة المكتوبة،

دون سـواها. التقريـر الذي ترافقه صـورة يحظى ببروز أكبر. لـذا فكلّما كانت هناك صـورة، وكلّمـا كانت الصورة في متن الخبر أكبر، سـيحظى التقريـر ببروز أكبر. لا يمكـن من هذا الأمر الاسـتنتاج أن الصورة بحد ذاتها تشـكل مؤشّـرًا علـى الأهمّيّة؛ في الكثير من الحالات تأتي الصورة على حساب النص المكتوب. لا تتوافر في بعض الأحيـان علاقـة بين مضمـون التقرير والصـورة. يبتغي وضع الصـورة في حالات كثيـرة جـذب الانتبـاه والاهتمام لـدى القـرّاء، وليس بالضـرورة لمضمـون التقرير، وحتى على حسابه في بعض الأحيان.

18. إحالـة فـي صفحة العناوين أو في بداية النشـرة الإخباريّة: يولي هذا البارومتـر انتباهًـا خاصًّـا للتّقارير التي توضع في الصفحـة الأولى من الصحيفة أو تلـك التـي تُفتتَح بها النشـرة الإخباريّة. لا ريـب في أنّ الصفحة الأولـى، أو تلك التي تُفتتَح بها النشـرة الإخباريّة هي الأهمّ. يتعامـل القرّاء بادئ ذي بدء مع العناوين في الصفحـة الأولـى، أو إنّهم يشـاهدون الدقائـق الأولى من النشـرة الإخباريّة. من هنا تُشكِّل الصفحة الأولى ومدّة افتتاح النشرة مقتطفات من التقارير الأكثر أهمّيّة بنظر المحرريـن. يعـزو الكثير مـن الباحثين للصفحة الأولـى وللدقائق الأولى من النشـرة الإخباريّة الدَّوْرَ المركزيَّ في تحديد الأَجِنْدَة الإعلاميّة.

اقتباسـات: سيفحص هذا المتغيّر وجود اقتباسات في التّقرير ويقوم بتصنيفها. فرضية البحث الأساسـيّة تتمثل في ارتباط الاقتباس في التقرير بمسألة المصداقية. يميل صحفيون لنسب الأقوال إلى من تجري مقابلتهم بغية إثبات مصداقية التقرير. الفرضيّة الأخرى هي أن الصحافيين يُدْرِجون مزيدًا من الاقتباسات عندما يُنظر إلى الشـخص الذين تُقتبس أقواله على أنّه مصـدرٌ رفيعٌ للثّقة والمصداقية، وعندما يعتقد المراسـل بـأن ثمّـة أهمّيّة لأقواله. مـا يعنيه الأمر فـي نهاية المطاف هـو أن الاقتباس يشكل مؤشّرًا آخر على البروز.

بارومترات تتعلق بالتأطير:

19. النحو الذي يتعامل فيه التقرير مع حقوق الإنسان: سيقوم هذا السؤال بفحص طريقة التعامل مع حقوق الإنسان في التقرير: هل هذا التعامل مباشر أم غير

مباشـر؟ هل هو تعامل جوهريّ أم تقني؟ هذا السـؤال مركزيّ جدًّا، ويشـكل مؤشّرًا واضحًـا على تعامل الإعلام مع حقوق الإنسـان، ويشـكّل كذلـك مفترق طرق تتوزع منـه أربعـةُ مسـارات مختلفة: جوهريّ مباشـر (يذكـر الحق ويتطرق لمعانيه بشـكل مباشر)؛ جوهريّ غير مباشر (يذكر الحق بدون التطرق لمضامينه)؛ تقنيٌّ مباشر(لا يذكـر الحق ولكن يلمح إلـى مضامينه)؛ تقنيٌّ غير مباشـر (لا يذكر الحق ولا يتطرق لمعانيه). وبما أنّ هذه البارومترات تحمل في طياتها انحرافًا (Bias) ذاتيًا، فقد وُضِع تعريـف واضـح للفـروق بين البارومتـرات المختلفة، وأخذت عيّنـة تمهيديّة قامت من خلالهـا مسـتطلِعتان بتحليـل التقاريـر ذاتها، بغية الوقـوف على درجة التشـابه في النحو الذي تقومان فيه بتصنيف التقارير المختلفة. سـيقتصر البحث في تحليله على تلـك التقارير التي تَوافر حولها اتفاق تام، والتي تسـري البارومترات عليها بصورة واضحة.

20. **خصائص بلاغيّة:** سـيتمحور هـذا المتغير في فحص اسـتخدام الكلمات والجانـب البلاغـي في التقريـر. ما يعنيه الأمر هـو فحص الرمزيّـة اللغويّة، وفحص استخدام المصطلحات التي تؤيد أو تنتهك حقوق الإنسان على نحو واضح وصريح.

21. **إطـار التقريـر:** سـيفحص هذا المتغير وجـود أطر إعلاميـة واضحة تكرر نفسـها. يبتغي تشخيصُ أُطُر الميديا استكشافَ درجة دعم أو انتهاك حقوق الإنسـان فـي التقريـر. وبمـا أن هـذا المتغير يحمل فـي طياته انحرافـا ذاتيًا، سـيجري تعريف البارومتريـن: "مؤيّـد" وَ "منتهـك" بصـورة واضحة، وقـد نُفّذت حيالهمـا عمليّة تقاطع شملت اثنتين من المستطلِعات. التقارير التي حازت على اتفاق تام ستُدرَج في عيّنة البحث دون سواها.

نتـائج

قـام البحـث بفحـص31 مـن أعـداد الصحـف التالية: "يديعـوت أحرونـوت"؛ "معاريف"؛ "يسـرائيل هَيـوم؛ "هآرتس". المراجعة الأوليّـة أظهرت وجود 1318 تقريـرًا فـي الصحف بالمُجْمَل فـي العيّنة. بالإضافة إلى ذلك، قـام البحث بفحص 19 نشـرة إخباريّة مُتلفزة فـي القناة الأولى، والقناة الثانية، وكذلك في القناة العاشـرة. شملت النشرات الإخباريّة الثلاث 267 تقريرًا في المجمل.

شـكلت صحيفة "يديعوت أحرونوت" %29.53 مـن العيّنة، أما حصّة صحيفة "هآرتـس" فقد كانت %25.55، وحصّـة "معاريف" وصلت إلى %11.4، وحصّة صحيفة "يسـرائيل هَيوم" %17.03. مصدر الفرق بين النسـب المختلفة في العيّنة للصحـف الثـلاث هـو عـدد التقاريـر المتغيّر فـي كلّ صحيفة. فـي مـوازاة الصحف المكتوبة، وصلت حصّة القناة الثانية في البحث إلى %6.94، وحصّة القناة العاشـرة كانت %4.79، وحصّة القناة الأولى تلخّصت في %5.11.

يتبـين من فحـص مجمل التقاريـر أن 259 تقريرًا في الصحافـة المكتوبة وَ 125 تقريـرًا فـي التلفزيـون عالجـت موضوع حقـوق الإنسـان. عرضت القناة العاشـرة العـدد الأكبـر من التناول للموضـوع، حيث عالجت نسـبة %56.58 من التقارير في القناة حقوق الإنسان. تلتها القناة الأولى التي ارتبطت نسبة %45.68 من تقاريرها بالموضـوع. ووصلـت القنـاة الثانية إلى المكان الثالث مـن حيث كمّيّـة التقارير التي تناولت موضوع حقوق الإنسان، وذلك بنسبة %40.91.

في الصحافة المكتوبة، تبوّأت صحيفة "هآرتس" موقع الصدارة من حيث كمّيّة التغطية لموضوع حقوق الإنسـان، حيث تناولته نسـبة %21.23 مـن تقاريرها التي فحصتهـا العيّنـة هذا الموضوع. جاءت صحيفة "يسـرائيل هَيوم" فـي المكان الثاني بعـد صحيفـة "هآرتـس" وبفارق بسـيط عنهـا، حيث أظهـرت العيّنـة أنّ %20.74 مـن التقاريـر عالجت موضوع حقوق الإنسـان. %18.86 مـن التقارير في صحيفة "معاريـف"، وَ %17.95 مـن التقارير فـي صحيفة "يديعـوت أحرونوت" تناولت

هي الأخرى موضوع حقوق الإنسان.

عندما نقوم بفحص كمّيّة التقارير التي تعالج موضوع حقوق الإنسان في العيّنة بمجملهـا، يتبـيّن أنّ القناة العاشـرة تحتل المكان الأول من حيث كمّيّـة التقارير التي بُثّت فيهـا حول الموضـوع. 43 من التقاريـر (11.2%) من مجمـل العيّنة جاءت من هـذه القنـاة. ومن الجائز أن يعود السـبب في ذلـك إلى حقيقة أنّ كمّيّـة التقارير التي تبث في هذه القناة أقل منها في قنوات أخرى.

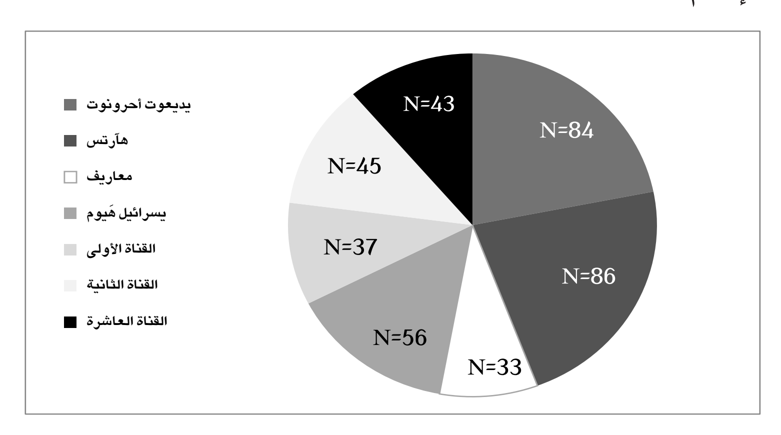
كانـت صحيفـة "هآرتس" صاحبـة كمّيّـة التقارير الأكبر فـي موضوع حقوق الإنسـان مـن مجمـل العيّنـة (22.40%). وعبّرت صحيفـة "يديعـوت أحرونوت" عـن درجـة مراعـاة أقلّ لحقوق الإنسـان من صحيفـة "هآرتس" في مجمـل العيّنة، ووصلـت النسـبة فيهـا إلـى 21.88%. 14.58% من مجموع التقاريـر حول حقوق الإنسان أُدرِجت في صحيفة "يسرائيل هَيوم"، وَ 8.59% من مجمل التقارير حول هـذه الحقوق أُدْرِجـت في صحيفة "معاريف". في الصحافة المرئية، عُرضت نسـبة 11.72% من التقارير التي تناولت حقوق الإنسـان فـي القناة الثانية، بينما عُرضت نسبة 9.64% من التقارير حول حقوق الإنسان في القناة الأولى.

تُظهـر النتائـج أنّ القنـاة الأولـى (9.64%) وصحيفـة "معاريـف" (8.59%) وصحيفـة "يسـرائيل هَيـوم" (14.58%) تطرّقت علـى نحو أقل لحقوق الإنسـان فـي تغطيتهـا. من المحتمل أنّ السـبب فـي ذلك هو المفهـوم الأيديولوجي السـائد في "معاريف" وَ "يسرائيل هيوم"، والذي يدفع موضوع حقوق الإنسان نحو مواضع أقلّ مركزية على أجندتها، أو ربما عدم بروزه مقارنة بتناول قضايا ومواضيع أخرى في هاتين الصحيفتين. لم نفلح في العثور على سـبب منطقي لنسـبة التطرّق المتدنّية إلى حقوق الإنسـان في القناة الأولى، وهي القناة الإسـرائيليّة العامّة. يُتوقّع من هذه القنـاة بالـذات أن تُظهر مراعاة اسـتثنائيّة لموضوع حقوق الإنسـان. مـن المحتمل أنّ الهيمنـة السياسـيّة في هـذه القناة تؤثّر على نحـو فائق على طابـع تغطيتها للقضايا المطروحة على جدول الأعمال في المجتمع الإسرائيليّ.

الجدول (1)– تقارير تتناول حقوق الإنسان في وسائل الإعلام

اسم الصحيفة	عدد التقارير / الأخبار بالمجمل	النسبة من مجمل العيّنة	تقارير / أخبار حول حقوق الإنسان	نسبة الأخبار حول حقوق الإنسان	نسبة حقوق الإنسان بحسب الصحيفة
يديعوت أحرونوت	468	29.53%	84	21.88%	17.95%
معاريف	175	11.04%	33	8.59%	18.86%
هآرتس	405	25.55%	86	22.40%	21.23%
يسرائيل هَيوم	270	17.03%	56	14.58%	20.74%
القناة الأولى	81	5.11%	37	9.64%	45.68%
القناة العاشرة	76	4.79%	43	11.20%	56.58%
القناة الثانية	110	6.94%	45	11.72%	40.91%
	1585	100.00%	384	100.00%	

الرسم رقم 1 – إعداد التقارير ألتي تتناول حقوق الإنسان في وسائل الإعلام المختلفة



فحص البحث نسـبة التقارير في الصحافة المكتوبة التي تتعلّق بحقوق الإنسـان بحسب تاريخ النشر. يظهر من البيانات أنّ تاريخ 28.7.2011 سجّل التناول الأعلى لحقـوق الإنسـان في تغطية الصحافـة الإسـرائيليّة؛ المكتوبة منهـا والمرئية. في ذلك اليـوم جـرى التعامل مـع 23 حقًّا، على نحو مباشـر أو غير مباشـر، فـي الصفحات الإخباريّة، وجرى التطرّق إلى حقّين في المَلاحق.

عـدد التقارير الكبير حول حقوق الإنسـان في ذلك اليوم يثير التسـاؤل حول ما إذا كان هنالـك دافع لهذا الأمر. يتبيّن من فحص انطباعيّ لطابع التقارير ومضامينها في هذا التاريخ أن الأمر يتعلق بالاحتجاجات الاجتماعيّة التي وصلت أوجها في تلك المرحلة. تبين كذلك أن الثامن والعشرين من شهر تموز كان اليوم الذي تلا هدم قرية العراقيب للمرّة الخامسة والعشرين، مما ولّد الكثير من ردود الفعل. شـهد ذلك اليوم كذلـك تطـورات– وصِفت بالدراماتيكية– فـي التحقيق حول اغتيـال الفنان جوليانو مير– خميس.

كما يظهر في الرّسـم "2"، كان يوم السـابع من نيسـان هو كذلك مثيرًا بسـبب النسـبة المرتفعـة للتقارير التي تتعلق بحقوق الإنسـان والتي نشـرت في ذلك اليوم. رُصـد 22 تقريـرًا في القسـم الإخباريّ، وتقريـر واحد في الملحـق، وضمت جميعها تناولاً مباشرًا أو غير مباشر لحقوق الإنسان.

ثمّـة أهمّيّـة للتوقف عنـد ظاهرة اسـتثنائية تتعلّـق بخطاب حقوق الإنسـان في الإعـلام الإسـرائيليّ. يصـادف الثالث مـن أيار اليـوم العالمي لحريـة الصحافة، لكنّ هذه الصحف لم تشـمل سـوى 3 تقارير تتطرّق إلى حقوق الإنسان في هذا التاريخ. يُظهر فحص الحقوق التي ذكرت في التقارير أن حرية التعبير أو "حقّ الجمهور في المعرفة" (والذي يُشتق من حرية التعبير) لم يُذكرا في أي منها.

يتبيّن من فحص موقع التقارير حول حقوق الإنسـان (في الأقسـام الإخباريّة أو الملاحـق) أنّ غالبيتها أُدرجت خلال فترة البحث في قسـم الأخبار، ولم يُدرج سـوى عدد قليل منها في الملاحق المختلفة (15.1%).

تُظهر البيانات في الرسـم "2" عدم وجود تجانس في نسبة التغطية. ثمّة تباينٌ كبير بين التواريخ المختلفة، ولا يتوافر نمطٌ ثابت يمكِن أن يُعزى لسبب من الأسباب.

الرسم "2" – التطرّق إلى حقوق الإنسان بحسب التاريخ والموقع

0 5 10 15 20 25

التاريخ	تقارير في الصحافة
01.03.11	8
17.03.11	5
29.03.11	7
03.04.11	8
05.04.11	11
07.04.11	22
10.04.11	8
14.04.11	6
21.04.11	8
03.05.11	3
05.05.11	4
08.05.11	5
10.05.11	3
12.05.11	7
17.05.11	8
19.05.11	5
22.05.11	8
24.05.11	7
26.05.11	6
31.05.11	18
02.06.11	17
07.06.11	3
09.06.11	8
14.06.11	17
16.6.11	15
19.06.11	10
21.06.11	9
23.06.11	7
28.06.11	3
30.06.11	17
03.07.11	9
05.07.11	8
07.07.11	13
12.07.11	8
14.07.11	10
19.07.11	6
20.07.11	9
21.07.11	9
26.07.11	16
28.07.11	23

تقارير في الصحافة
تقارير في التلفزيون

المجموعات الجيو- اجتماعية التي تخضع للتغطية

بغية التّعمق في فحص أنماط تغطية حقوق الإنســان في الصحافة العبريّة، قمنا بفحص عدد من خصائص التغطية، وكذلك الانتماء الجغرافيّ وهُويّة المجموعات التي تظهر في التقارير الصحفية حول حقوق الإنسان. مَرَدُّ التقسيم لِهُويات جغرافية هو ضــمّ مواطنــين وغير مواطنين فــي إطار عينة البحــث. بالإضافة إلى ذلــك، يتعلّق هذا التقســيم بوجــود تقاريــر كثيرة تتناول ما تقوم به إســرائيل، ويقوم به إســرائيليّون في الأراضي المحتلّة التي تعتبرها وســائل الإعلام العبريّة جزءًا لا يتجزّأ من المجتمع الإسرائيليّ.

تُظهــر نتائــج البحــث أن غالبيّــة التقاريــر المتعلقــة بحقــوق الإنســان (71.1%) تطرّقــت إلــى حقــوق الجمهور اليهــوديّ في إســرائيل. 9.9% مــن التقاريــر تناولت حقــوق الجمهور الفلســطينيّ داخل إســرائيل، بينما تطرقت نســبة 9.4% من مجمل التقارير إلى حقوق الإنســان للفلســطينيّين في الأراضــي المحتلّة. 3.1% من التقارير تناولــت حقــوق المســتوطنين فــي الأراضــي المحتلّة، وكان لحقــوق الفلســطينيّين في القدس الشرقية من التغطية ما لا يزيد عن 1.3% من مجمل التقارير.

هــذه البيانات تُظهِــر بروز حقوق الإنســان للمجتمع اليهوديّ برمّته، وهامشــيّة التقاريــر الصحفيــة التــي تتنــاول حقــوق مجموعات بعينهــا. تبرز علــى نحو خاصّ هامشــيّةُ تناول موضــوع حقوق الإنســان لسكان القدس الشــرقية، وذلك على ضوء الانتهاكات اليومية التي تحصل في هذه المدينة. بالإضافة إلى ذلك، انتهاكات الجيش الإســرائيليّ والمســتوطنين لحقــوق الإنســان لا تحظــى بمعالجــة مكثّفة فــي الإعلام الإسرائيليّ. عندما يجري تناول هذه الانتهاكات، فإن التقارير لا تؤيد على نحو دائم الجهةَ التي انتُهِكت حقوقها.

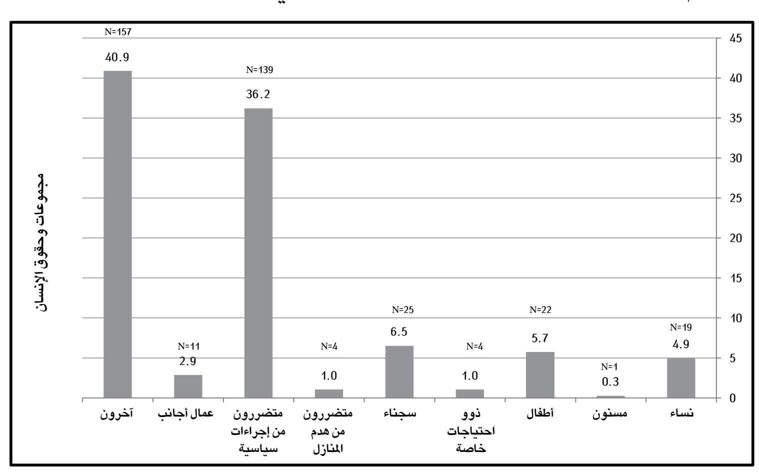
الرسم "3"- المجموعات الجيو-اجتماعية وحقوق الإنسان

المجموعات الجيو-اجتماعية وحقوق الإنسان

إسرائيل يهود	إسرائيل-عرب فلسطينيون	فلسطينيون في القدس الشرقيّة	فلسطينيون في الأراضي المحتلة	مستوطنون	آخرون
N=273	N=38	N=5	N=36	N=12	N=17
71.1	9.9	1.3	9.4	3.1	4.4

فحص البحث كذلك درجة تغطية مجموعات مختلفة بحسب مفتاح الانتماء. يُستشَفّ من البيانات أن التّقارير الصحفية التي أُدْرِجت في العيّنة تتناول 9 مجموعات مختلفة. المجموعات هي: النساء؛ المسنّون؛ الأطفال؛ ذوو الاحتياجات الخاصّة؛ السجناء والموقوفون؛ المتضرّرون من هدم المنازل؛ المتضرّرون من إجراءات سياسيّة؛ العمال الأجانب وآخرون. يظهر الرسم "4" أن المجموعة التي حظيت حقوقها بالاهتمام الأكبر هي مجموعة المتضرّرين من إجراءات سياسيّة (36.2%) تليها مجموعة السجناء والموقوفين (6.5%)، ومن ثَمّ الأطفال (5.7%)، والنساء (4.9%). نشير هنا أن الكثير من التقارير لا تذكر شريحة اجتماعيّة محددة، على الرغم من أنها تعالج حقوق الإنسان أو تتطرّق إليها. تشمل هذه الفئة المتضرّرين من العنف، والمتضرّرين في مجال الصحة، والصحفيين الأجانب، ومصابي حوادث الطرق وغيرهم. شهدت الفترة التي أجري فيها البحث ارتفاعًا في حالات العنف، ممّا أدّى إلى تغطية حقوق المتضرّرين في هذا المضمار.

الرسم "4": مجموعات جرى التطرّق إليها في البحث



بروز التقارير التي تتطرّق إلى حقوق الإنسان

قـام البحث بفحص عدد مـن البارومترات التي تقيس درجة بـروز التقارير التي تتنـاول حقوق الإنسـان في الصحافـة العبريّة. تدلّ درجة البروز علـى الأهمّيّة التي يوليهـا الإعـلام لموضـوع حقـوق الإنسـان. البارومترات التـي جـرى فحصها هي: رقـم صفحـة التقرير؛ الحجم؛ عـدد الكلمـات في الصفحـة؛ موقعها؛ إطـار التصميم الغرافيكيّ؛ اللون؛ الصورة؛ التطرّق في الصفحة الأولى.

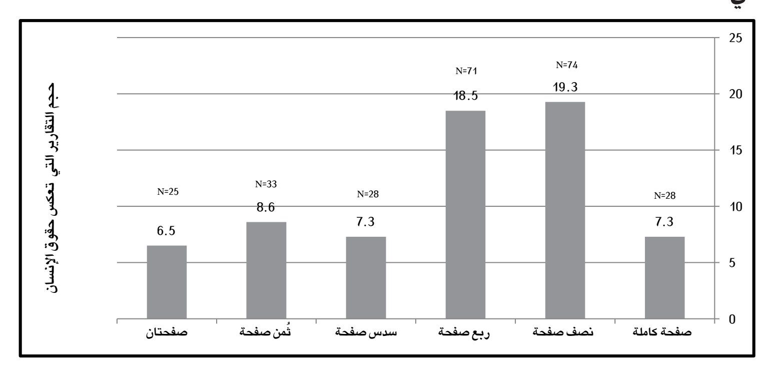
الفرضيـة المتعلّقـة برقم صفحـة التقرير هـي أن الظهور في الصفحـة الأولى أو الثانيـة (أو الثالثـة بحد أقصى) يشـير إلى بروزه على أَجنْـدَة الصحافيّ. ثمّة أبحاث سـابقة في مجـال الإعلام تعزّز الادّعـاء أنّ التقرير المُدْرَج فـي الصفحات الأولى من الصحيفة يحظى ببروز أكبر، ومن ثَمّ تحظى بانتباه أكبر لدى القرّاء.

وبسـبب عدم توافر إمكانيّة تقسـيم الصحيفة إلى أجزاء عدّة، ارتأينا فحص عدد التقاريـر التـي حصلـت على تناول تحـت معدل جميـع الصفحات ومـن فوقه. تظهر النتائـج أن معـدل الصفحات هـو 6. غالبيّة التقارير التي ضمـت تطرّقًا ما إلى حقوق

الإنسان (نحو 51%، 131 تقريرًا) وُضعت في الصفحات الأولى، مقابل نحو 49% (128 تقريـرًا) تطرقـت إلـى حقوق الإنسـان وأُدرِجت بعد الصفحة السادسـة. على الرغم من أنّ هذا التقسـيم يُشـدّد على أهمّيّة المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسـان، ثمّة احتمال معقول أنّ الحديث يدور عن توزيع عشوائي، ولا ينبع من سياسة متعمّدة.

جـرى تحديـد المعـدل فـي الصحافـة المتلفزة بحسـب عـدد التقارير في النشـرة الإخباريّـة. معـدل عـدد التقاريـر الذي احتُسِـب هو 6، وجـرى فحص مـا إذا ظهرت التقاريـر المتعلقـة بحقـوق الإنسـان قبلـه أو بعـده. وعلى غـرار الصحافـة المكتوبة، أُدْرِجـت نسـبة 57% (71 تقريرًا) من التقارير المتلفزة التي تناولت حقوق الإنسـان علـى هـذا النحو أو ذاك كواحد من التقارير السـتّة الأولى مقابـل 43% (54 تقريرًا) منها وُضعت بعد التقرير السادس.

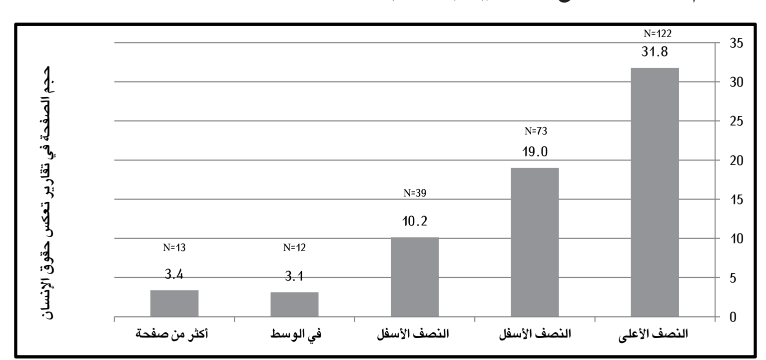
الرسم "5": مسـاحـة التـقـارير التي تـعـكـس النظرة لحـقـوق الإنـسـان في الصحـافـة



بواسـطة مقيـاس البـروز جـرى كذلك فحـص حجم التقريـر. الفرضيـة هي أنه كلّمـا كان حجم التقرير أكبر، حظي ببروز أكبر فـي الصفحة التي يُدْرَج فيها. أما في الصحافة المرئية، فكلما كانت مدة التقرير أطول، ارتفعت أهميته وازداد بروزه. يتبيّن من النتائج أن 29% من التقارير التي شملت تناولاً لموضوع حقوق الإنسان حصلت علـى نصف صفحـة (74 تقريرًا)، وحصلت نسـبة 18.5% مـن التقارير (71) على

تغطية بحجم ربع صفحة. 7.3% فقط من التقارير (28) التي تعالج موضوع حقوق الإنســان امتدت علــى صفحة كاملة، وحظيت نســبة 6.5% مــن التقارير بصفحتين. هــذه النتائج تشــير إلــى حقيقة أن غالبيّــة التقارير التــي تناولت حقوق الإنســان في الصحافة العبريّة حظيت بمساحة محترمة، أي ربع صفحة فما فوق.

الرسم "6" – موقع التقارير بالنسبة لمساحة الصفحة



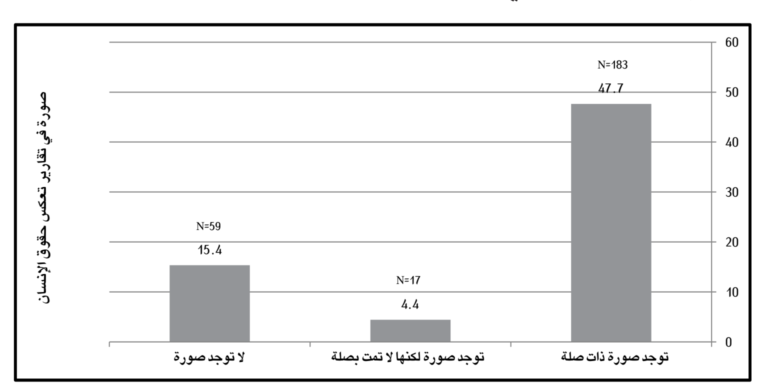
فحص التقرير كذلك مساحة المقالة. يتبين من النتائج أن معدل مساحة المقالة في الصحافــة المكتوبــة هو 40.625 ســم². غالبيّة التقارير (نحو 50%) ضمّت مســاحة تفوق المعدل (130 تقريرًا)، وحصلت نسبة 49% (129) منها على مساحة تقلّ عن المعدل. تُظهر هذه البيانات أن الفرق بين مساحة التقارير التي كانت فوق المعدل وتلك التــي تقــل عن المعدل ليس كبيرًا. علــى الرغم من ذلك، يمكن الادعــاء أنّ التّقارير التي تناولت حقوق الإنسان حظيت بمساحة كبيرة.

فــي ســـياق التقارير التلفزيونية، قام البحث بفحص طـول مدة التقارير كمتغيّر للبـروز. يتبـيّن مـن فحــص البيانــات أنّ مـعـــدل المـدّة الـزمنيــة للتقريــر المتلفز هو 2.7414 دقيقــة. تَموضعَــت نســبة 71% (89 تقريــرًا) تحــت معــدّل المــدّة الزمنية، وَ–27% (34 تقريــرًا) فـــوقـــه. يظهَر من البيانات منْحَ أهمّيّــة للتقارير التي تتناول حقوق الإنســان، لأن أكثر من نصفها ظهر في القســم الأول من النشــرات الإخباريّة. علــى الرغــم من ذلك، إنّ جزءًا لا بأس به من التقارير التي تعالج حقوق الإنســان كان

قصيرًا، إذا قورن بمعدل التقارير العام.

قمنا بفحص مـؤشّـر بروز آخر هو موقع التقريـر في صفحة بعينها. الفرضية هـي أنّ التقرير المُدْرج في القسـم الأعـلـى من الصفحة يَبرز أكثر مـن التقرير الذي يُدرج في القسم الأسـفـل. تُظهر النّتائج أن غالبيّة التقارير التي تعالج حقوق الإنسان وقعت في القسم الأعلى من الصفحة (31.8% –122 تقريرًا) مقابل 19% منها (73 تقريـرًا) وُضعت في القسـم الأسـفل. يتبيّن من النتائج أنّ 13 مـن التقارير (3.4%) حظيـت بأكثر من صفحـة واحدة، وهو ما يُثبت بـروزًا، وتعاملاً جِدّيًـا مع المواضيع التي جرت تغطيتها.

الرسم "7" – صورة في التقارير



كمؤشّر على البروز، قمنا بفحص لون التقرير. اللون الأكثر شيوعًا في التقارير هـو الأسـود أو الرمـادي. إنّ لونًا آخـر (الأحمر والأخضـر) يُبرز العنـوان على نحو إيجابيّ أو سلبيّ ويشجّع على القرّاءة. يشير اللون كذلك إلى حقيقة أنّ الحديث يدور عـن تقريـر خـاصّ ومُغاير. تبيّن فـي البحث أن 53% مـن التقاريـر الصحفية (136 تقريرًا) كانت ملوّنة، وكان اللون الأحمر الأكثر شـيوعًا، بينما خلت نسـبة 47% من التقارير (123) من الألوان.

ثمّة مؤشّـر بروز آخر هو الصورة. تجذب الصور العين وتلفت الانتباه على نحو

خـاصّ للتقريـر. يُمكن للصـور كذلك أن تجسّـد الواقع على نحو أقوى مـن الكلمات. علـى الرغم من ذلـك، في حالات كثيرة تَسـتبدِل الصـورُ النصـوصَ المكتوبة، وعليه ثمّـة ضرورة لفحـص كلّ تقرير على حِدَة لغرض فهم مدلول الصورة فيها. أكثر من نصـف التقاريـر في العيّنـة (71%–183 تقريـرًا) ضمّت صـورة تتصل بمضمون التقرير، بينما ضمت نسـبة 6% (17 تقريرًا) صورة لا تتصل بالمضمون. ولم تُلحَق صورة بـِ 59 من التقارير (23%).

قـام البحـث كذلك بفحـص البروز من خلال مسـاحة الصورة. تُظهـر النتائج أن معدل مساحة الصور هو 21.32669 سم مربع. في 65% (131) من التقارير التي تضـم صورة كانت مسـاحة الصورة أقـل من المعدل، وفـي 34% (68) من التقارير التي ألحقت فيها صورة فاقت مساحة الصورة المعدّلَ العامَّ لمساحة الصور.

جـرى فحص مؤشّـر آخـر للبروز هو التغطيـة في الصفحة الأولـى أو في بداية النشـرة الإخباريّـة. علـى غـرار بارومترات البـروز الأخـرى، التغطية فـي الصفحة الأولى أو في بداية النشرة تُكسِب التقرير أهمّيّة وتُميّزه عن التقارير الأخرى. يُظهر البحث أنّ غالبيّة التقارير التي تناولت موضوع حقوق الإنسان لم تحظَ بتطرُّق ما في الصفحـة الأولى أو في بداية النشـرة الإخباريّة. تبـيَّنَ أن 166 تقريرًا (41.7%) في الصحافة المكتوبة أُدرِجَ في الصفحة الأولى.

مواضيع التقارير التي تتناول حقوق الإنسان

فُحصـت في هذا الفصل المواضيع العينيّة التي تعالجها التقارير التي تتطرّق إلى حقوق الإنسـان. يبتغي هـذا الفحص– بادئ ذي بدء– مراجعـةَ درجة التزام الإعلام الإسـرائيليّ بحقوق الإنسان. الفرضيّة التي يعمل البحث بحسبها تتمثّل في أنه كلما حظيـت قضايـا مختلفة في موضوع حقوق الإنسـان بالتغطية، تَعمَّـقَ صدى حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيليّ.

بغيـة اختيـار موضوع التحليـل، ارتكز البحث على قائمـة مواضيع GMMP – (Global Media Monitoring Project). المواضيع متنوّعة وتشمل مواضيع

فرعية. فعلى سبيل المثال، تظهر في موضوع الاقتصاد مواضيع فرعيّة –كالسياسة الاقتصاديّة وحقوق العاملين والفقر وما شابه–. يجدر بالإشارة أننا عثرنا في بعض التقارير على أكثر من موضوع واحد. من الأمثلة على ذلك الاحتجاجاتُ الاجتماعيّةُ التي شملت تغطيتها الصحفية مواضيع فرعية، نحو: حقوق العمّال؛ تحوّلات في السوق الإسرائيليّة؛ السياسة الاقتصاديّة؛ وغيرها.

بغية تشخيص ميول التغطية الإعلامية بالنسبة للمواضيع المختلفة على نحو أفضل، قمنا بتقسيم المواضيع إلى ثلاث فئات مختلفة: التمحور في السياسة الاقتصاديّة؛ التمحور في حقوق العمال، التمحور في الموضوعين بنفس الدرجة.

كما يتبين من الرسم البياني "8"، يحظى موضوع الجيش والأمن بغالبيّة الاهتمام في الإعلام الإسرائيليّ في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان (225 تقريرًا). يرتبط هذا البروز بفترة التغطية التي كانت زاخرة بالأحداث الأمنيّة، لا سيّما الاستعدادات عشية التوجّه الفلسطينيّ إلى الأمم المتحدة لغرض الحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينيّة، والذي قَضّ مضاجع قيادات المؤسسة العسكرية في إسرائيل.[13]

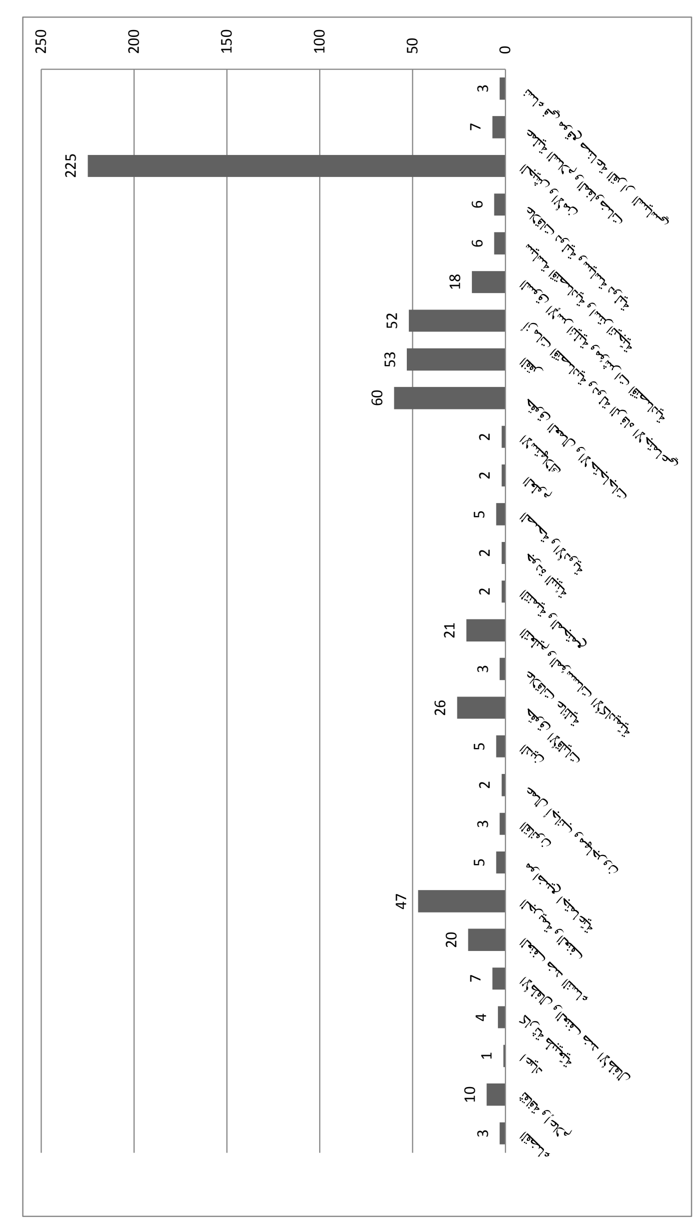
نوضح في هذا السياق أن التطرّق إلى موضوع حقوق الإنسان لا يعني بالضرورة تأييد تطبيقها. سنناقش هذا الموضوع بتوسع في الفصل الذي يتناول تحليل المضامين. غالبيّة التقارير –إن لم تكن جميعها– تعاملت مع الحدث من خلال الانتهاك الصارخ لحق الفلسطينيّين في تقرير المصير. تعاملت تقارير في محطات البث مع الحدث كنوع من "الانتفاضة الثالثة" التي يُفترض بإسرائيل أن تقوم بقمعها.

بالإضافة إلى موضوع الاعتراف الأمميّ بالدولة الفلسطينيّة، وقعت أحداث أمنية أخرى دفعت إلى حصول تغطية صحفية مكثّفة. أحد هذه الأحداث هو "هبوط

---

13. التطرّق في وسائل الإعلام إلى التوقّعات بخصوص العنف والمظاهرات من قبَل رجالات الجيش في إسرائيل. رافق الأمرَ تصريحاتُ سياسيّين إسرائيليّين اعتبروا الخطّة الفلسطينيّة إجراء أحاديًّا يُلحَق الضرر بعمليّة السلام وبالمفاوضات. http://www.mako.co.il/news-military/israel/Article-fe763bb50b3a131017.htm (الدخول الأخير للموقع في تاريخ 2.12.2011).

الرسم "8" – جدول المواضيع التي تتطرّق إلى حقوق الإنسان



الأجانب المؤيدين للفلسطينيّين في مطار اللد" أو "أسطول الحريّة إلى غزّة".[14] اختار المبادرون إلى الحدثين نوعًا جديدًا من الخطوات الاحتجاجية التي ابتغت كسر الحصار على غزة وعلى الأراضي المحتلّة. جرت تغطية الحدثين من خلال الانتهاك الفظ لحق المتظاهرين في الاحتجاج وإسماع أصواتهم. ثمّة أحداث أخرى جرت تغطيتها إعلاميًّا بكثافة هي أحداث "النكبة" وأحداث "النكسة".[15] جرى التعامل في هاتين الحالتين مع المتظاهرين (وهم من الفلسطينيّين مواطني إسرائيل) كمثيرين للشغب ومخلّين بالقانون، وكمن لا يُسمح لهم بالضرورة بالتظاهر والتعبير عن مواقفهم وآرائهم.

الموضوع الثاني الذي يرتبط الانشغال فيه بحقوق الإنسان كان حقوق العمال والاحتجاجات (60 تقريرًا). وكما ذُكِر آنفًا، كان العام 2011 زاخرًا بالاحتجاجات في الشارع الإسرائيليّ. المطلبان الأساسيّان للمحتجين تمثَّلا في "العدالة الاجتماعيّة" وَ "الحقوق الاجتماعيّة". وعلى العكس ممّا تُظهر نتائج الأبحاث السابقة، خصّص الإعلام الإسرائيليّ صفحات كثيرة ودقائق بث طويلة لتغطية الاحتجاجات (راجعوا: نماذج)، وتمثّلت هذه التغطية في غالبيتها بنزعة إيجابيّة ومؤيّدة.[16] غالبيّة وسائل الإعلام (باستثناء صحيفة "يسرائيل هَيوم") عبّرت عن تعاطفها مع الحركة الاحتجاجية في التقارير كما في المقالات التحليلية. "هذا الاحتجاج الذي بدأته بضع خيام في روتشيلد، هو من الاحتجاجات الأكثر تسويغًا وفخامةً في تاريخ الدولة" –هكذا كتب غدعون شالوم وعوديد موران في تقريرهما حول المظاهرة في تل أبيب.[17] ظهرت حماسة مُشابهة في أقوال مراسلين في وسائل إعلامية إضافية.

الفجوة الكبيرة بين تعامل الإعلام مع الاحتجاجات المتعلقة بمواصلة الاحتلال ووضع الفلسطينيّين في إسرائيل، وتعامله مع الاحتجاجات الاجتماعيّة في صيف عام 2011، يرتبط بالتقسيم الذي أجريناه بين المواضيع المختلفة. ربْطُ الانشغال

---

14. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4077107,00.html (الدخول الأخير للموقع في تاريخ 2.12.2011).

15. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4069140,00.html (الدخول الأخير للموقع في تاريخ 2.12.2011).

16. http://www.the7eye.org.il/PaperReview/Pages/paper_review_310711_deep_currents.aspx (الدخول الأخير للموقع في تاريخ 9.12.2011).

17. يديعوت أحرونوت، 31.7.2011.

فـي مواضيـع اجتماعيّة بهذه الفئة يعـزّز بروز هذه المواضيع نحو مسـتوى أعلى. علـى سـبيل المثال، يرفـع ربط موضـوع الفقر مـع حقـوق العاملـين، والاحتجاج، وأزمـات اقتصاديّـة تتصـل بالرفـاه الاجتماعـيّ، يرفـع التغطية إلـى 65%. تأييد الإعلام للاحتجاجات في الشـارع الإسرائيليّ يستوجب فصلاً من الناحية البحثية بـين الفئـات الفرعية المرتبطة بالوضـع الاقتصاديّ. ثمّة حقًّـا علاقة بين الاحتجاج الاجتماعـيّ والفقر، وارتبطت غالبيّة التقارير حـول الفقر بالاحتجاج، لكننا ارتأينا الفصل بينها، لأن من قام بالاحتجاج في الشارع الإسرائيليّ هي الطبقة الوسطى.[18]

فـي أغلـب الحالات، جرت تغطيـة الفقر في الإعلام من خلال التشـديد الخاصّ على الحقّ في "الحياة الكريمة". قام البحث الذي أجراه ولسفليد (2006) بفحص تغطيـة موضـوع الفقر فـي الإعلام الإسـرائيليّ المكتـوب على امتـداد نصف عام، وتوصل إلى اسـتنتاج ملخَّصُهُ أنّ الصحف اليومية الأربع تُقلّ من تغطية موضـوع الفقـر. بالاعتماد على معطيات ذلك البحث، تَبـيَّنَ أن 0.3% فقط من مجمل التغطية الإعلاميـة عالجـت موضـوع الفقر على نحو مباشـر. يتبـين من البحـث الحاليّ أن موضـوع الفقر لوحـده يحظى بتغطية بنسـبة 4% فقط. وهي نتيجة جِدُّ مُشـابِهة لمـا توصَّلَ إليه ولسـفيلد. التفسـير لهـذا المعطى المتدنّي نسـبيًّا هو فصـل التقارير الصحفيـة التـي تتعلق بالوضـع الاقتصاديّ، كما شـرحنا آنفًا، بحيـث يصبح هذا المعطـى ذا صلـة بالفقر فقط في الحالات التي جرت فيها تغطية الفقراء بدون علاقة بالاحتجاجات الاجتماعيّة.

الموضـوع الثالث الذي جـرت تغطيته هو "الأزمات الاقتصاديّة ودولة الرفاه" (52 تقريـرًا). تجدر الإشـارة أنّ هذا الموضوع يعرض رد المؤسّسـة الحاكمة على الاحتجاجـات، لكنه يشـمل أبحاثًا لجمعيّات ومنظّمات اجتماعيّة تعالج السياسـات الاجتماعيّـة بشـكل مباشـر. هـذا الموضـوع، وموضـوع "السـوق الإسـرائيليّة ومؤشّـرات اقتصاديّـة" (24 تقريـرًا)، يُظهران أنّ الإعلام الإسـرائيليّ، لا سـيّما الزوايا الاقتصادية فيه، قد خفّف من نزعته الفوقية والمؤسّسـاتية في العام الأخير (2011). ضمـت غالبيّـة التقاريـر انتقـادات للنخب الاقتصاديّة علـى الرغم من أن

18. http://www.themarker.com/news/tent-protest/1.675518 (الدخـول الأخيـر للموقع في تاريخ 9.12.2011).

الزوايا الاقتصاديّة عبّرت عن تعاطفها تجاههم.

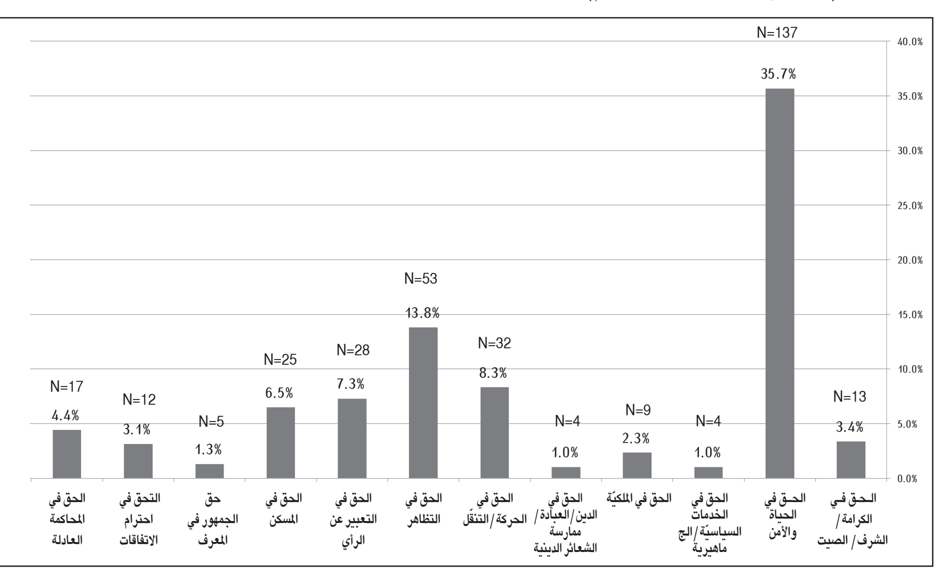
شكّلت "الجريمة والعنف" الموضوع الرابع المتعلق بحقوق الإنسان من حيث تناول وسائل الإعلام. في فترة إجراء البحث حصل ارتفاع في حالات الجريمة والعنف بأشكاله المختلفة في المجتمع الإسرائيليّ بعامة، وفي المجتمع العربيّ–الفلسطينيّ على وجه الخصوص. من أنواع العنف نذكر كلاًّ ممّا يلي: القتل؛ الضرب؛ حوادث الطرق؛ السطو؛ تجارة الأسلحة؛ وغيرها. نشير هنا أنّ غالبيّة الحالات التي ضمها البحث قامت بالتشديد على حقوق المتضرّرين، حتى حين دار الحديث عن حوادث الطرق. جرى التشديد كذلك على الحقّ في الحياة، والحقّ في المحاكمة المنصفة، وحقوق أخرى شكّلت محور تغطية حالات الجريمة والعنف.

من المهم أن نوضح هنا أيضًا أننا قمنا بالتفريق في هذه الفئة كذلك بين الجريمة والعنف بشكل عام وبين "العنف ضد النساء" (20 تقريرًا) وَ "العنف ضد الأطفال" (7 تقارير). يتعلق هذا التفريق بطبيعة الحقوق؛ إذ ثمّة حقوق عينية تحمي النساء والأطفال. يوفّر هذا التفريق –في ما يوفّر– مؤشّرًا واضحًا حول حجم العنف ضد هاتين الشريحتين المسحوقتين.

تطرّقت وسائل الإعلام إلى موضوع آخر في سياق حقوق الإنسان هو "حقوق الأقلّيّات". ارتبطت التغطية في هذه الفئة بالجمهور العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل، وبخاصّة في قضايا التخطيط والبناء، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي في النقب. انتهكت التقارير في غالبيتها حقوقَ الأقلّيّة، باستثناء التقارير الواردة في صحيفة "هآرتس". تطرقت التقارير التي خضعت للفحص إلى هدم المنازل في النقب كخطة لِـ "تنظيم البلدات" من خلال تجاهل شبه مطلق لحقيقة أنّ خطوة كهذه تجرّ مصادرة أراض تابعة لسكان في الدولة، ممّا يتسبب في انتهاك "الحق في التملّك والممتلكات"، وَ "الحقّ في اختيار مكان السكن"، وَ "الحقّ في الحفاظ على أسلوب الحياة".

وأخيرًا حظِيَ موضوع "التعليم والمؤسّسات الأكاديميّة" (21 تقريرًا) بتناول جِدّيّ مع التشديد على حقوق الإنسان. حظيت المواضيع المتبقية بتغطية لم تتعدَّ تقريرًا واحدًا أو تقريرين.

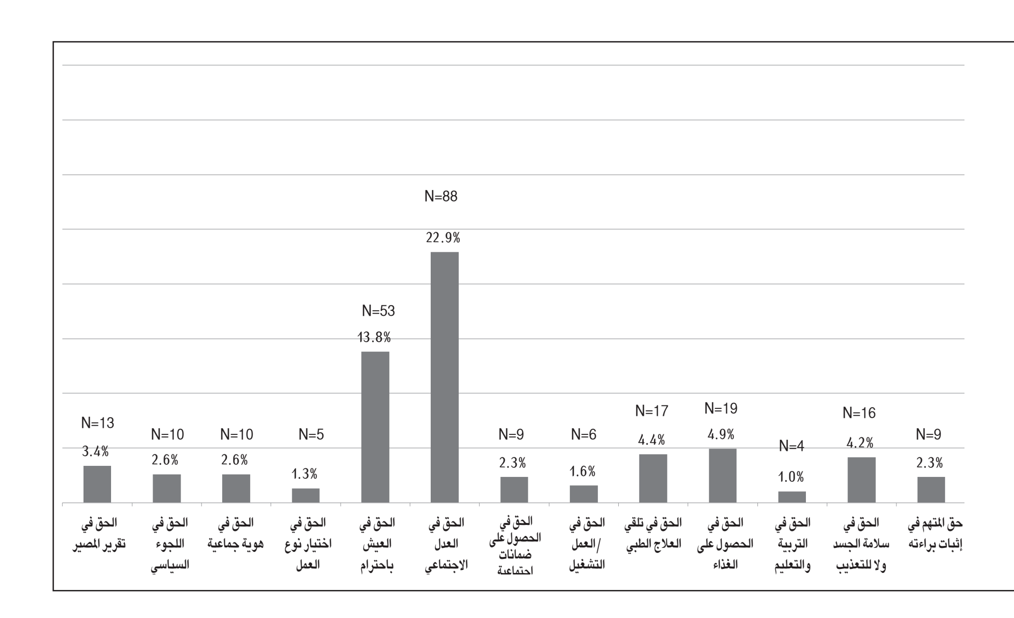
الرسم "9" – الحقوق التي جرى التطرّق إليها في التقارير التي خضعت للفحص (النسب المئوية والأرقام)



الحقوق التي جرى التطرّق إليها

على غرار الفصل السـابق، سـنتناول في هذا الفصل الحقوق التي تحظى بأعلى درجـة من التغطية في الإعلام الإسـرائيليّ علـى نحوٍ مفصّل. فـي مُجْمَل الأمر، كان هنـاك تطرّق لـِ 672 حقًّا في 384 تقريرًا جرى فحصـها فـي الصحافة المكتوبة وتلك المرئيّـة. وكما أظهر الفصل السـابق، حصل موضـوع "الجيـش والأمن" على حصّة الأسـد فـي تغطية الإعلام لموضوع حقوق الإنسـان، لكن لم يكن مـن الواضح ما هي الحقوق التي حصلت على التناول الأكبر كجزء من هذا الموضوع.

عندمـا نشـرع في تفصيـل الحقوق التي يغطّيهـا الإعلام الإسـرائيليّ، نفرّق بين حقـوق الأطفـال والبالغـين. يرتكـز هـذا التفريـق علـى حقيقة وجـود وثيقـة خاصّة



بالأطفـال،[19] ويجري التعامل مـع هؤلاء ككيان قانونيّ قائم بحـد ذاته. وثيقة حقوق الطفـل تصـرّحُ علـى نحـو واضـح أنّ "الطفل يحتـاج لضمانـات ورعايـة خاصّتين، بسبب عدم بلوغه البدنيّ والنفسيّ، بما في ذلك الحماية القانونيّة اللائقة قبل الولادة وبعدها".

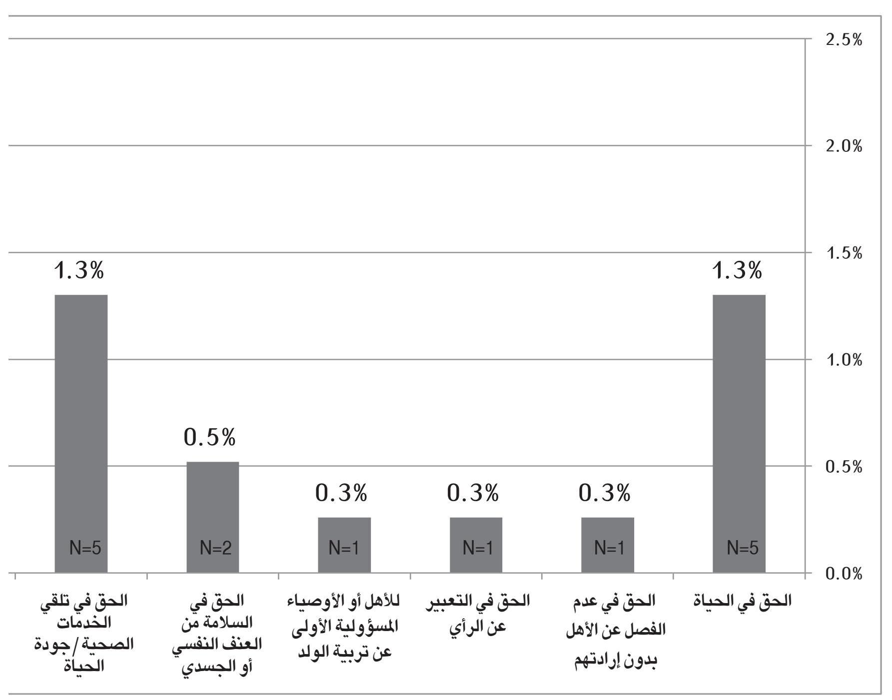
يُظهـر الرسـم "9" أنّ "الحـقّ في الحياة والأمن" هو ذاك الـذي حظِيَ بالتطرّق الأكبـر في التقارير التي جرى فحصها، حيـث أكّد 137 تقريرًا (35.7%) هذا الحقّ. نقصد في هذا السياق ذاك التطرّقَ الذي ينادي بتطبيق الحقّ، أو ذاك الذي ينتهكه.

جـاء "الحـقّ فـي العدالـة الاجتماعيّة" فـي المرتبة الثانيـة من حيـث التناول في التقاريـر التـي خضعت للفحص (88 تقريرًا، 22.9%). لا شـكّ في أنّ تناول "الحقّ

19. http://www.btselem.org/hebrew/international__law/convention__on__the__rights__of__the__child (الدخول الأخير للموقع في تاريخ 25.12.2011).



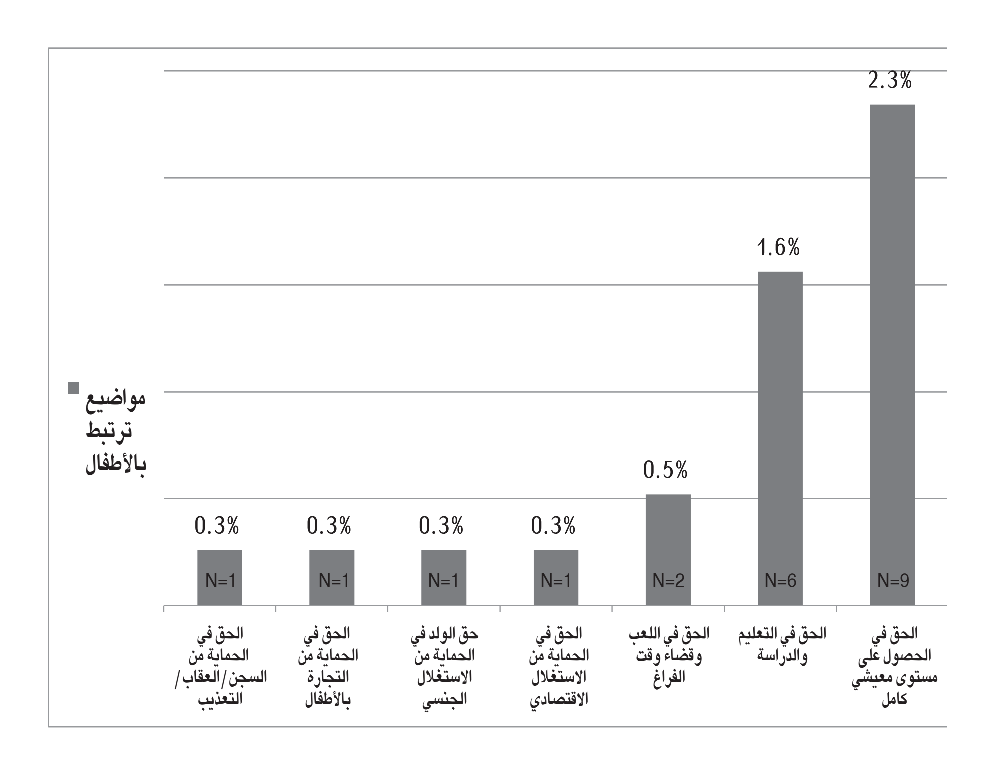
الرسـم "10" – الحقـوق التي جرى التطـرّق إليها عنـد تغطية مواضيع ترتبط بالأطفال



فـي العدالـة الاجتماعيّـة" قـد شـهد تزايـدًا على ضـوء تغطية الإعـلام الإسـرائيليّ للاحتجاجـات الاجتماعيّة في العـام 2011. بعامّة، يمكن القول إنّ الإعلام أيّد تطبيق هذا الحقّ، لكننا سنقوم لاحقًا بفحص هذه العلاقة على نحوٍ معمّق.

"الحـقّ في الحياة الكريمة" وَ "الحقّ فـي التظاهر" وصلا إلى المكان الثالث من حيث تطرّق الإعلام إليهما كمّيًا (53 تقريرًا –13.8%). هذا التناول يرتبط هو كذلك بالاحتجاجات الاجتماعيّة.

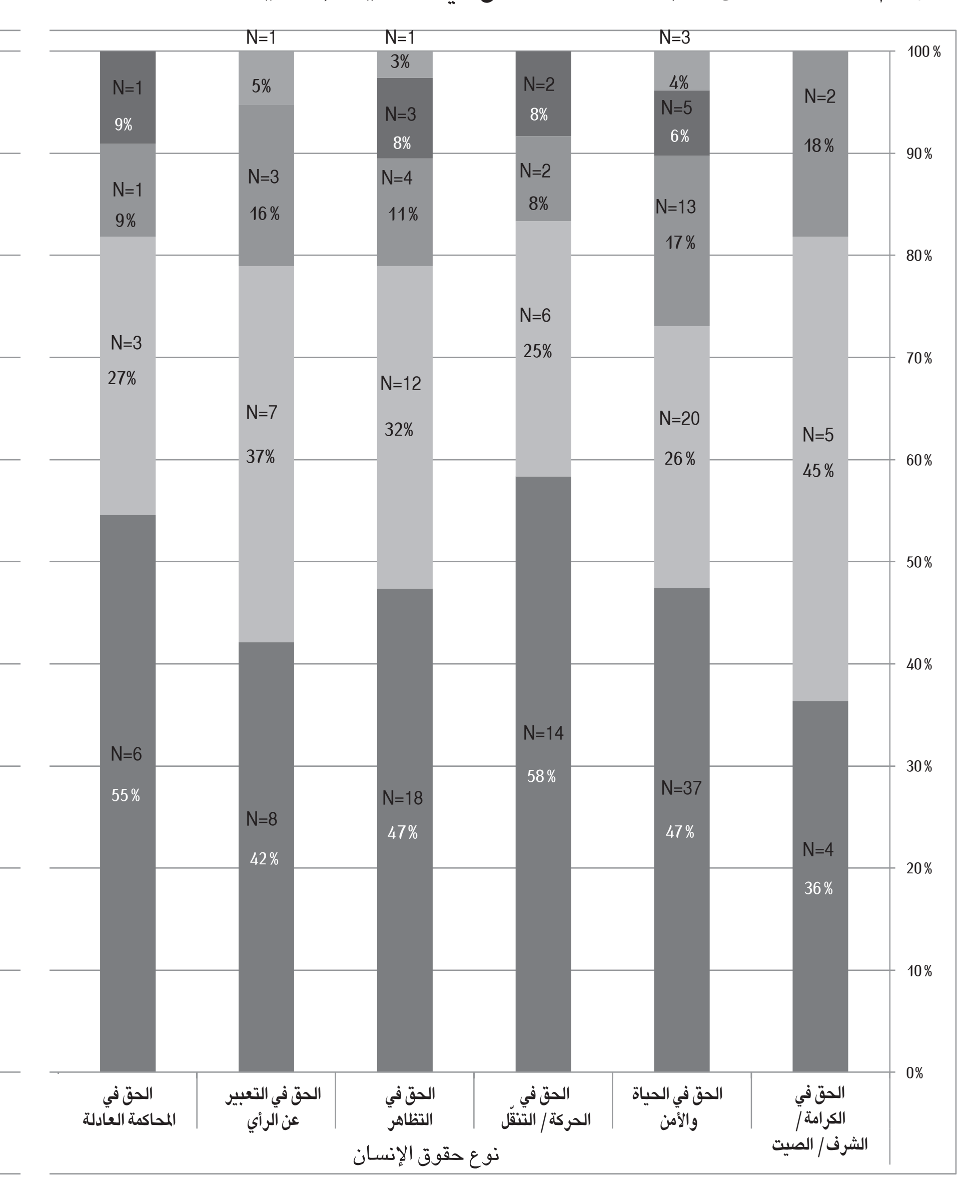
الارتفـاع في حـالات العنف في المجتمع الإسـرائيليّ (والتي توقّفنـا عندها آنفًا) تفسّـر حقيقـة حصول "الحـقّ في المحاكمة العادلـة" على المكان السـادس من حيث

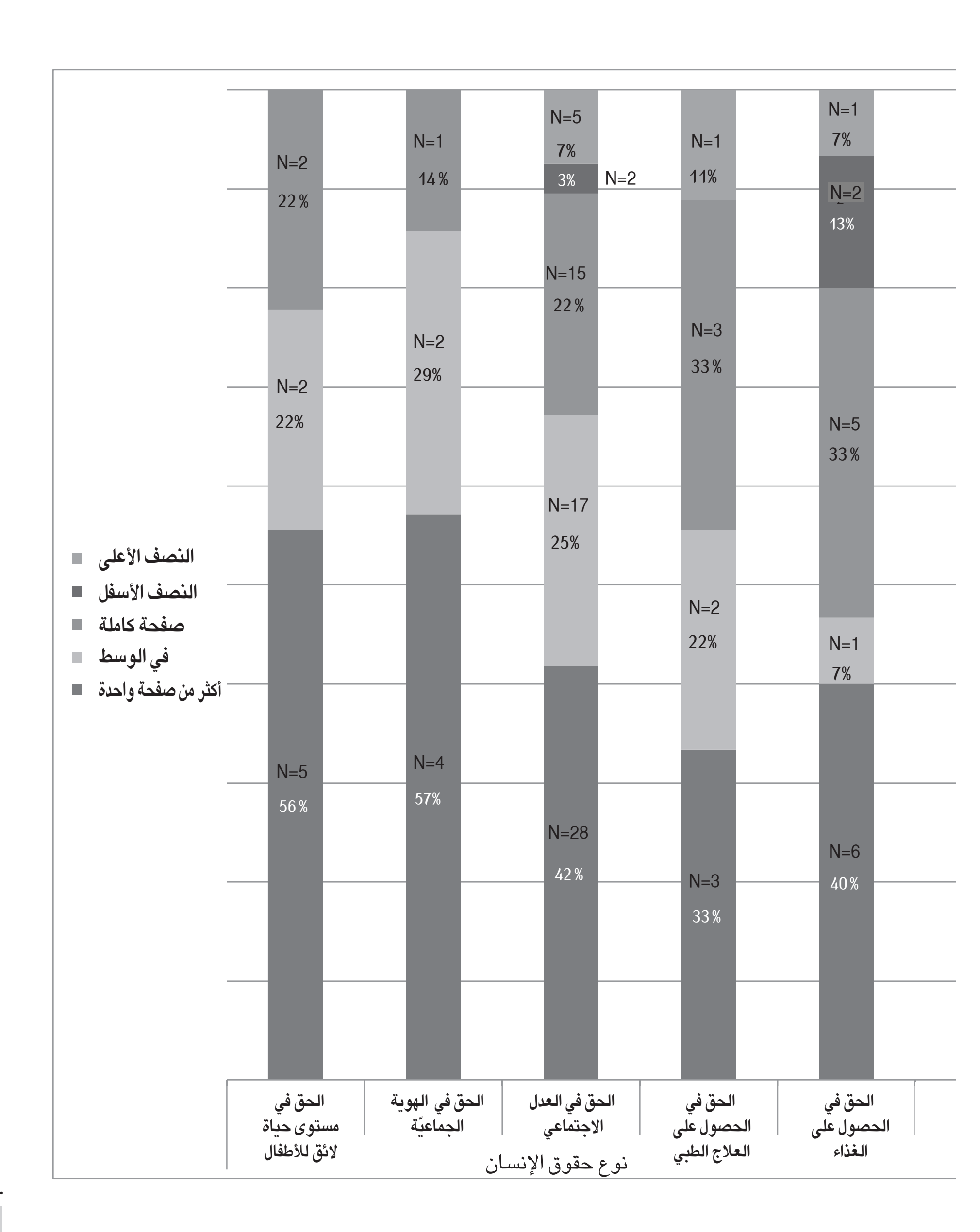


التناول من قِبَل الإعلام الإسرائيليّ (4.4%).

بالنسبة لتغطية الأطفال، يتبين من البحث أن الحقّ الذي جرى إبرازه على نحو خاصّ هو "حقّ الطفل في التمتع بمستوى معيشي عالي"، وقد حصل على تناول في 2.3% من مجموع التقارير التي جرى فحصها. الانشغال في هذا الحقّ يرتبط هو كذلك بالاحتجاجات الاجتماعيّة. غالبيّة التقارير حول الأطفال (وعددها 9) ارتبطت على نحو مباشر بالاحتجاجات في الشارع الإسرائيليّ. هذا الأمر يفسر كذلك سبب حصول "حقّ الأطفال في الحياة" على المكان الثالث في تناول وسائل الإعلام (1.3%). لا يعني ذلك أنّ هذا الحقّ ليس مهمًا، بل انصباب جُلّ الاهتمام في

الرسم "11" – حقوق مقابل المساحة والموقع في التغطية الإعلاميّة




N=2
22%
N=2
22%
N=5
56%
N=1
14%
N=2
29%
N=4
57%
N=5
7%
3%
N=2
N=15
22%
N=17
25%
N=28
42%
N=1
11%
N=3
33%
N=2
22%
N=3
33%
N=1
7%
N=2
13%
N=5
33%
N=1
7%
N=6
40%
النصف الأعلى
النصف الأسفل
صفحة كاملة
في الوسط
أكثر من صفحة واحدة
الحق في مستوى حياة لائق للأطفال
الحق في الهوية الجماعيّة
الحق في العدل الاجتماعي
الحق في الحصول على العلاج الطبي
الحق في الحصول على الغذاء
نوع حقوق الإنسان

العـام 2011 على الاحتجاجات والعدالة الاجتماعيّـة. على الرغم من أن عدد التقارير التـي تناولـت حقوق الطفل كان قليلاً، فإنّ كلّ واحدة من اسـتمارات الترميز أدرجت أربعـة حقـوق مختلفة، وهو ما يفسـر تنويعـة الحقوق التي طُرحت في هذا السـياق. تضاف إلى هذا حقيقةُ تناوُلِ بعض التقارير للعائلة ككلّ، لا للأطفال على نحو خاصّ. التقارير التي غطت احتجاجات الحاضنات هي مثال على ذلك.

حقوق الإنسان وبارومترات البروز

بعـد القيـام بالذكْـر المفصَّـل للحقـوق التي حظيـت بالتنـاول الأكثر فـي الإعلام الإسـرائيليّ، ثمّة ضرورة للتوقف عند بارومترات البروز بالنسبة لحقوق الإنسـان. الفرضيـة هـي أن الحقـوق التـي يحـاول الإعـلام الإسـرائيليّ الترويج لهـا ويوليها الأهمّيّة الأكبر هي تلك التي تبرز على نحو خاصّ خلال التغطية.

فحصنـا فـي اختبـار بروز الحقـوق مسـاحة وموقع التغطيـة بالنسـبة للحقوق المختلفة. نقطة الانطلاق هي أنه كلما كانت المساحة أكبر، ارتفعت عندها أهمّيّة الحق. يتبـين مـن النتائج أن "الحقّ فـي العدل الاجتماعـيّ" قد حظِيَ بتغطية على مسـاحة تعـدّت صفحـة واحدة فـي 15 مرّة، بينما حظِـيَ "الحقّ في الحيـاة والأمن" بتغطية علـى مسـاحة تعـدت صفحة واحدة فـي 13 مـرّة. حصل هـذان الحقّان علـى تناول أكبـر في تغطيـة الصفحـة الواحدة، وفـي تغطية نصـف الصفحة الأسـفل، ونصف الصفحـة الأعلى (انظر الرسـم "10"). عند فحص موقـع الحقوق، وبمراعاة حقيقة أن التقريـر الصحفي يحظى ببروز أكبر إذا جرت تغطيته على امتداد صفحة أو أكثر، أو فـي النصـف الأعلـى من الصفحـة، يمكن الاسـتنتاج عندها أن "الحقّ فـي العدالة الاجتماعيّـة" وَ "الحـقّ في الحياة والأمـن" حَظِيَا بالانتباه الأكبـر من قبل محرري وسائل الإعلام في البحث الحاليّ.

التفسـير لذلك ليـس بالأمر الجديـد. فالإعلام الإسـرائيليّ يولي أهمّيّـة كبيرة لِـ "الأمـن"، مما يفسـر بـروز التقارير في هـذا الموضـوع. علاوة على ذلـك، عزز تأييد الإعلاميين لاحتجاجات الشـوارع في إسرائيليّ بروزَ التقارير التي تناولت الحقّ في العدل الاجتماعيّ.

الرسم "12" – الحقوق التي تُغطَّى في الصفحة الأولى

حقوق الإنسان في الصفحة الأولى	نشر على الصفحة الأولى	لم ينشر على الصفحة الأولى
الحق في الكرامة/ السمعية الطيبة	8	5
الحق في الحياة و الأمن	56	81
الحق في الحركة/التنقل	14	18
الحق في التظاهر	27	26
الحق في التعبير عن الرأي	15	13
الحق في المسكن	12	13
الحق في محاكمة عادلة	6	11
الحق في الحصول على الغذاء	10	8
الحق في تلقي العلاج الطبي	6	11
الحق في العدل الاجتماعي	42	45
الحق في العيش باحترام	23	26
حق الطفل في مستوى معيشة لائق	2	10

0% 10% 20% 30% 40% 50% 60% 70% 80% 90% 100%

جرى فحص مؤشّـر آخر للبروز وحقوق الإنسان هو تطرّق الإعلام الإسرائيليّ إلـى الحقـوق فـي الصفحـة الأولـى. يُستشَـفّ مـن النتائـج أنّ "الحـقّ فـي العـدل الاجتماعـيّ" وَ "الحقّ في الحياة والأمن" حَظِيَا بالتناول الأكثر في الصفحة الأولى أو فـي بدايـة النشـرة. جرى ذكر "الحقّ فـي الحياة والأمن" 56 مـرّة، وَ "الحقّ في العدل الاجتماعيّ" 42 مرّة في هذه المواضع.

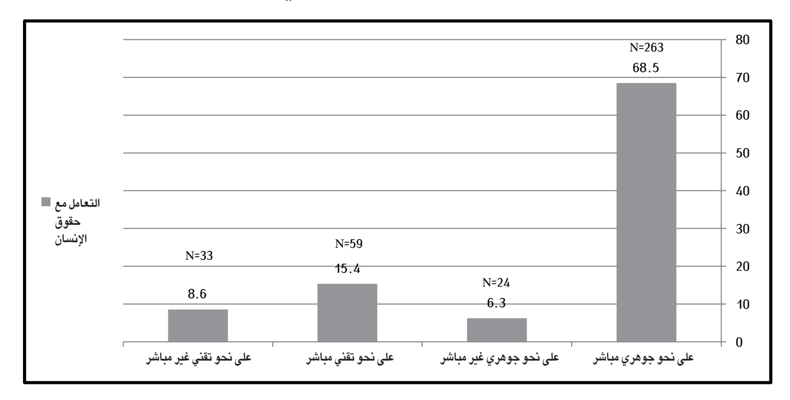
كيفيّة تطرُّق الإعلام إلى الحقوق

بينمـا يعـرض الرسـمان "9" وَ "10" صـورة واضحـة حـول الحقـوق التـي تطـرّق إليها الإعلام الإسـرائيليّ، يُظهر الرسـم "13" كيفيّة تطـرُّق الإعلام إلى هذه الحقوق. بغية الوقوف على خصائص التغطية، طُوّرت لغايات هذا البحث بارومترات تطـرُّق، وجرى تقسـيمها إلـى أربعة أنواع: تطرُّق جوهريّ مباشـر؛ تطـرُّق جوهريّ غير مباشـر؛ تطرُّق تقنيّ مباشـر؛ تطرُّق تقنيّ غير مباشـر. تُظهر النتائج أن الإعلام الإسـرائيليّ قد قام بتغطية تقارير مع تشـديد خاصّ على حقوق الإنسـان. بحسـب النتائج، كان هناك تطرُّق على نحو جوهريّ مباشـر إلى حقوق الإنسـان في 68.5% من التقارير الصحفيّة، مقابل تطرُّق على نحوٍ تقنيّ مباشـر في 15.4% من التقارير (59 تقريـرًا). فـي 6.3% من التقارير (24)، جرى التطرّق إلى حقوق الإنسـان على نحـوٍ جوهريّ غير مباشـر، وفي 8.6% منها (33) جاء التطرّق إلى حقوق الإنسـان على نحوٍ تقنيٍّ غير مباشر.

علـى الرغـم مـن أنّ غالبيّـة التطرّقـات إلـى حقـوق الإنسـان قـد وقعت فـي فئة الجوهـريّ المباشـر، لا يعكـس الأمرُ درجـةَ التزام الإعـلام الإسـرائيليّ تجاه حقوق الإنسـان. فالتطرّق إلـى الموضوع لا يعني دعمًا وتأييدًا لتطبيق حقوق الإنسـان على نحوٍ جوهريّ مباشـر. على الرغم من ذلك، يمكن القول إنّ الإعلام الإسـرائيليّ يدرك وجود قيم حقوق الإنسان عند قيامه التغطية الصحفيّة.

يُظهر الفحص أن تعامُل وسائل الإعلام (في العيّنة المنتقاة) مع "الحقّ في العدل الاجتماعـيّ" قـد جرى على نحوٍ جوهريّ مباشـر فـي غالبيّة الحـالات (97%). في نسـبة 3% المتبقية، جرى تناول الأمر على نحوٍ جوهريّ غير مباشر. أظهرت النتائج


الرسم "13" – كيفيّة تطرُّق الإعلام الإسرائيليّ إلى حقوق الإنسان



التي تتعلّق بتعامل الإعلام مع "حفظ الحقّ الجماعيّ" أمرًا مفاجئًا؛ إذ يُظهر الفحص أن التعامل مع هذا الحقّ جاء في غالبيّة المرات (نحو 43%) على نحو تقنيّ غير مباشر، بينما تعاملت وسائل الإعلام معه على نحو جوهريّ مباشر في 29% من المرات فقط.

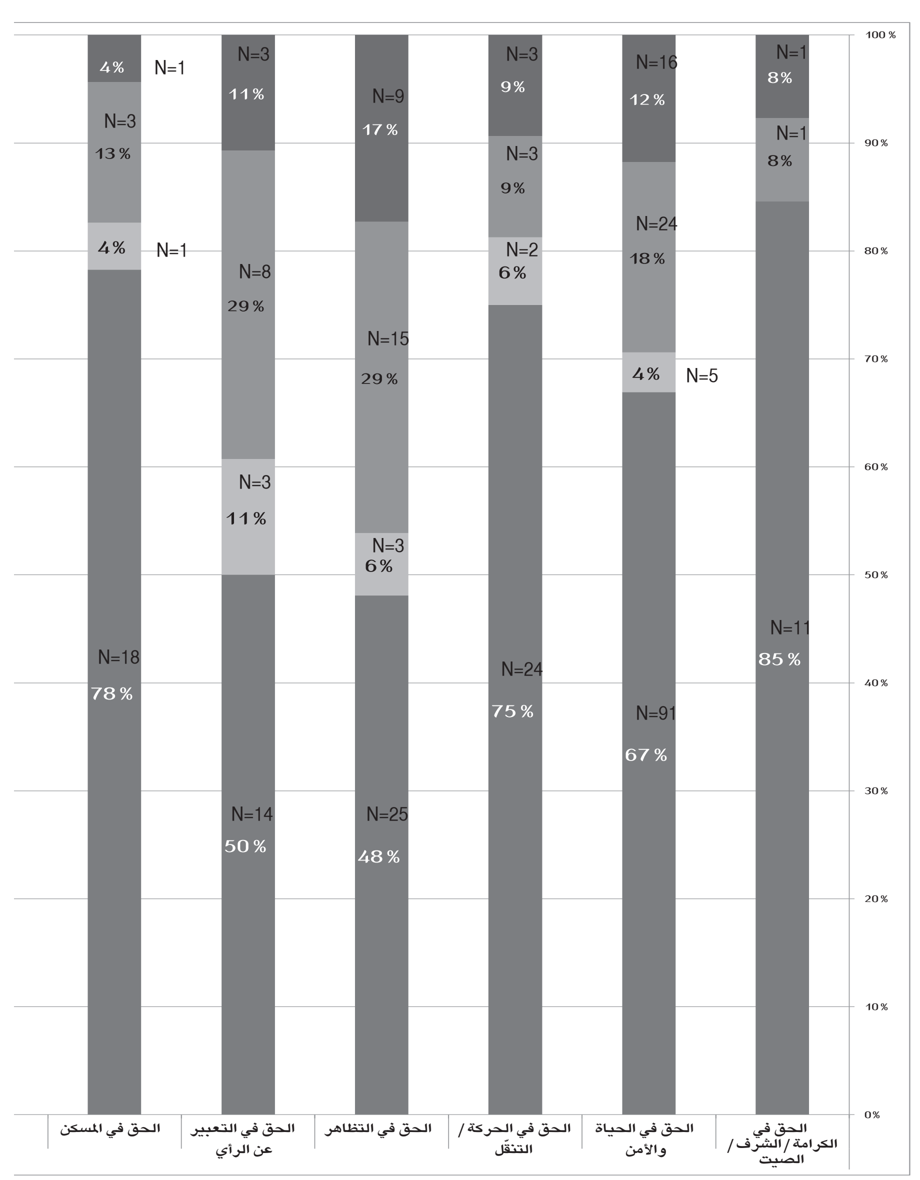
دعم او انتهاك حقوق الإنسان

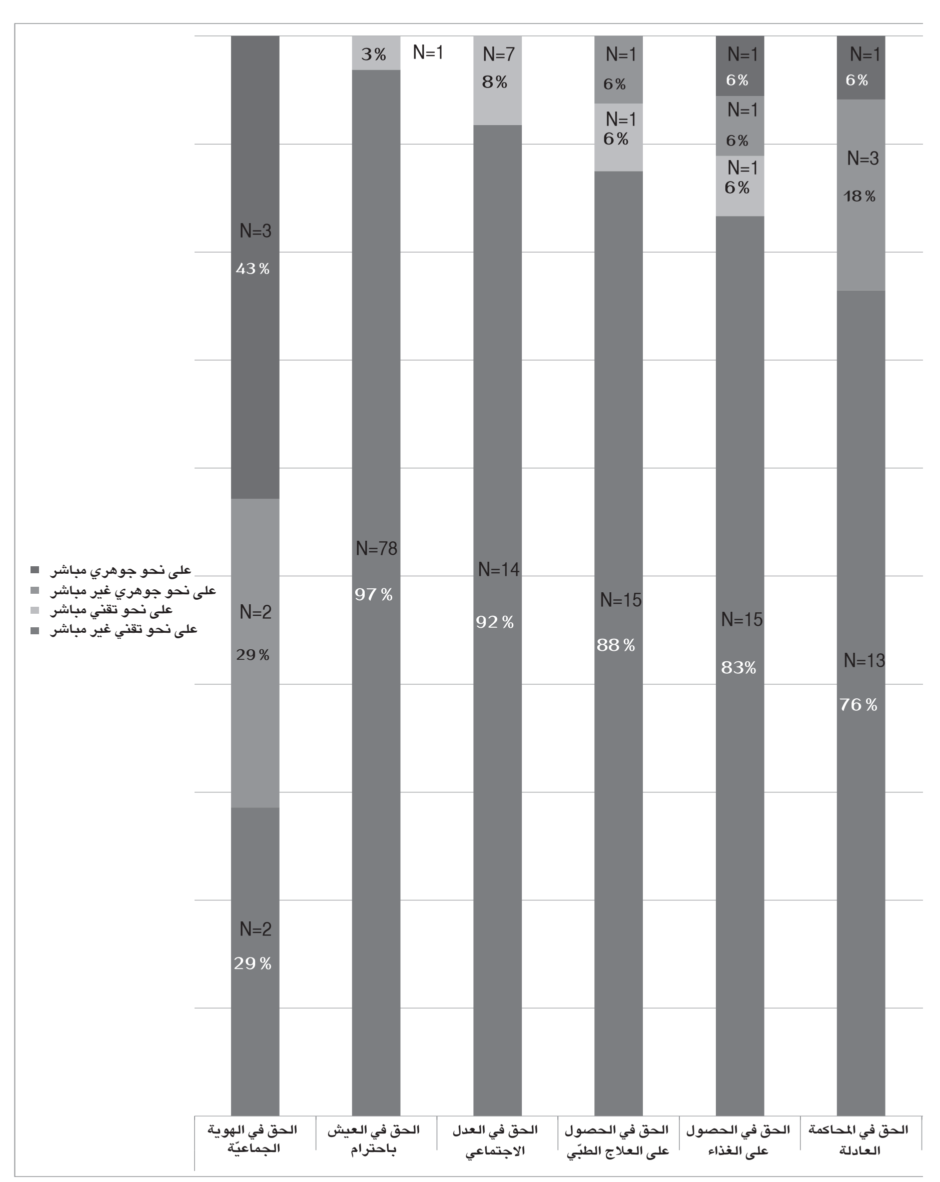
1.مضمون التقرير

راجعت الفصول السابقة الحقوق التي يتطرّق إليها الإعلام الإسرائيليّ، وكيفيّة تطرّق هذا الإعلام إلى حقوق الإنسان. سنقوم في هذا الفصل بفحص التزام الإعلام الإسرائيليّ تجاه حقوق الإنسان. قمنا بعمليّة فصلٍ بين العنوان ومضمون التقرير لأغراض البحث.

تُظهر تجربة سابقة ميل الإعلام إلى تلخيص التقرير في العنوان. يشير الباحثون في حقل الإعلام أنّ العنوان يحمل في طياته ثلاث وظائف أساسيّة: تحفيز القارئ ولفت انتباهه للتقرير؛ مساعدته على انتقاء التقارير المثيرة؛ نقل خلاصة المعلومات للقارئ (نير، 1994). يمكن الاستخلاص من هذه التعريفات أنّ الناس يميلون إلى قراءة العناوين ومن ثَمّ اتّخاذ القرارات حول ما إذا كانوا يرغبون في قراءة أكثر

الرسم "14" – تعامُل وسائل الإعلام مع حقوق عينيّة



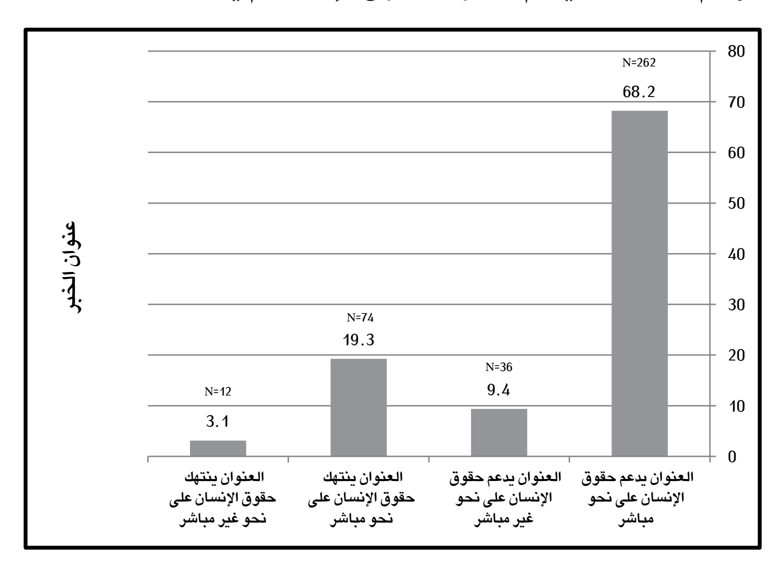


الإلتزام بحقوق الإنسان

عمقًا. لهذا السبب ارتأينا القيام بالفصل بين العنوان والمضمون.

بغيــة فحــص ما إذا كان العنوان يدعم حقوق الإنســان أو ينتهكها، تمحور البحث فــي عــدد مــن الأســئلة التي فحصت هــذه المســألة على نحو مباشــر وعلــى نحو غير مباشــر، وقاســت حجــم الدعــم أو الانتهــاك. تطرّقت الأســئلة –فــي مــا تطرّقت– إلى شــتّى الحقــوق في العنوان، وكذلك إلى الســؤال حــول ما إذا تطرَّق العنــوان إلى عدد مــن الحقوق. وتطرّقــت كذلك إلى وجود تصــادم بين هذه الحقوق أو أنّــه ثمّة توازن في ما بينها.

الرسم "15": هل يدعم العنوان حقوق الإنسان أم ينتهكها؟



تُظهــر النتائــج تأييد العناوين في الإعلام الإســرائيليّ في أغلــب المرات على نحو مباشــر لحقوق الإنســان (68.2% –262 تقريــرًا). في المقابل، ظهر انتهاك مباشــر لحقــوق الإنســان فــي العنوان فــي 19.3% من التقاريــر فقط (74 تقريرًا) (الرســم "11"). يمكن تفسير الأمر بحقيقةٍ مُفادُها أنّ الإعلام يميل –في المعتاد– إلى تغطية

الأحداث التي تتميّز بتماثل اجتماعيّ، كقتل النساء، والاحتجاجات، وحقوق الأطفال، وما شابه. هذا التماثل يوجّه الإعلام بشكل عام، ويدفعه نحو دعم حقوق موضوع التقرير المكتوب أو المرئيّ.

على الرغم من ذلك، حصلت بعض حالات انتهك فيها الإعلام الإسرائيليّ على نحوٍ مباشر حقوقَ الشخصيات المركزية في التقرير. يُظهر فحص معمّق أجريناه أن هذه الانتهاكات تحصل –في المعتاد– في المواضيع الأمنيّة التي تُعتبر خارج الإجماع السياسيّ الإسرائيليّ. لم تعبّر وسائل الإعلام عن مراعاة لحقوق الإنسان في غالبيّة الحالات التي تناول فيها التقرير قضايا أمنية وحقوق الفلسطينيّين. على الرغم من ذلك، يمكن القول إنّ الإعلام قام بتأييد أبطال فلسطينيّين في بعض الحالات، كما حصل عند اغتيال الممثّل جوليانو مير– خميس.

يمكن العثور على إثبات للادّعاء السابق في الدرجة التي يدعم فيها العنوان حقوقَ الإنسان أو ينتهكها. وكما شرحنا سابقًا، استُخدِم سلّم قيم ترتيبيّ 5–1 لغرض فحص درجة دعم أو انتهاك حقوق الإنسان، ويشير فيه الرقم "5" إلى أعلى درجة من الدعم لحقوق الإنسان، بينما يشير الرقم "1" إلى انتهاكها.

يُظهر الجدول "2" درجة دعم أو انتهاك حقوق الإنسان في التقرير. تُظهر البيانات البحثيّة أنّ العنوان في 161 تقريرًا (من أصل 262 تقريرًا) يدعم حقوق الإنسان، وأنّ الدعم لهذه الحقوق من قِبَل وسائل الإعلام مرتفع (القيمة "5").

في المقابل، وعندما "لا يدعم العنوان حقوق الإنسان على نحوٍ مباشر"، فإنّ دعم الإعلام لحقوق الإنسان يتراجع للقيمة "3". عندما يدور الحديث عن "عنوان ينتهك حقوق الإنسان على نحو مباشر"، يتبيّن أن التقارير الصحفيّة التي ينتهك فيها العنوان حقوق الإنسان (74 تقريرًا في المجموع العامّ)، يكون الانتهاك من قبل الإعلاميين حادًّا للغاية. الاستنتاج في هذه الحالة هو، إذًا، عدم توافر أي عنوان يدعم على نحوٍ قليل حقوق الإنسان أو ينتهكها على نحو قليل.

الجدول "2" – درجة دعم أو انتهاك حقوق الإنسان في العنوان

		درجة دعم / انتهاك العنوان لحقوق الإنسان				المجموع الكلّيّ
		2.00	3.00	4.00	5. يدعم بدرجة كبيرة	
دعم / انتهاك العنوان لحقوق الإنسان	العنوان يدعم حقوق الإنسان على نحوٍ مباشر	7	30	64	161	262
	العنوان يدعم على نحو غير مباشر حقوق الإنسان	11	14	9	2	36
	العنوان ينتهك حقوق الإنسان	2	10	26	36	74
	العنوان ينتهك على نحو غير مباشر حقوق الإنسان	1	5	2	4	12
المجموع الكلّيّ		**21**	**59**	**101**	**203**	**384**

عملَ البحثُ على فحص إمكانيّة حصول تصادم أو توازن بين عدد من الحقوق في نفس العنوان. يوفّر هذا الفحص مؤشّرًا لوعي الإعلام بأنّ ثمّة توتّرًا بين حقوق مختلفة. يمكن العثور على مثال حول هذا الأمر في تغطية احتجاجات الأطبّاء حيث يحصل تصادمٌ ما بين حقوق الأطبّاء وحقّ المريض في "الحصول على خدمة طبّيّة".

تُظهر النتائج وجود توازن بين الحقوق في العنوان في أغلب الحالات (في 354 تقريرًا). في أغلب المرات، أشار العنوان –كما التقرير الصحفي– إلى حقّ واحد فقط (أو عدد من الحقوق التي يتماشى كلّ منها مع الآخر). في المقابل، لم تُعرَض في 344 تقريرًا صحفيًّا حقوقٌ يتصادم كلّ منها مع الآخر، واقتصر التصادم على 39 تقريرًا.

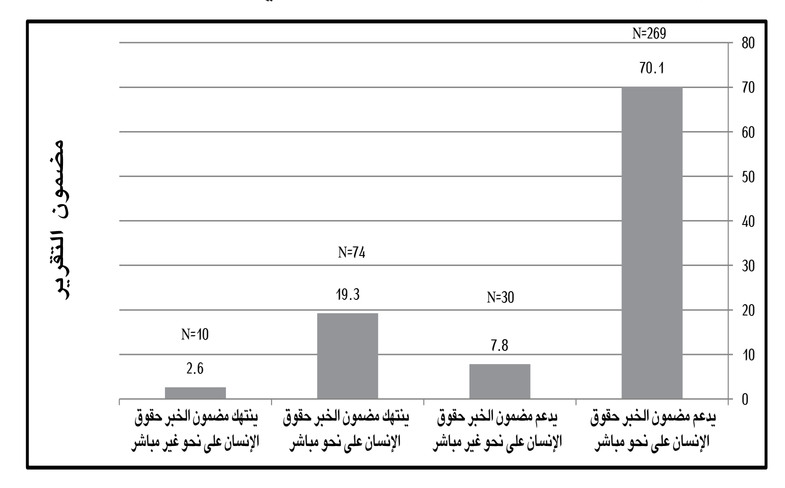
2. مضمون التقرير الصحفي

يتشابه تحليل مضمون التقرير الصحفيّ مع تحليل عنوان التقرير أعلاه. في هذه الحالة كذلك، جرى اختيار سلّم يدرِّج درجة دعم أو انتهاك حقوق الإنسان.

وجرى فحص المضمون لاستبيان ما إذا كان ثمّة تصادم أو توازن بين الحقوق المختلفة في النص. ارتكز تحليل مضمون التقارير على تحليل خطاب أساسّي تناول استخدام المصطلحات، لا سيّما النعوت التي استخدمها كتبة المقالات لتوصيف الحالة التي تطرّق إليها التقرير الصحفي. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بفحص الاقتباسات من أشخاص جرى التطرّق إليهم في التقارير، وكان هناك دعم لحقوقهم أو انتهاك لها. شمل التحليل نسبة الاقتباس من مُجْمَل النصّ.

قبل الشروع في مناقشة النتائج، ينبغي التوضيح أن السبب في إضافة أسئلة لفحص مضمون التقرير تتعلق بحقيقة أن المضمون أكثر اتّساعًا ومعلوماتيّةً من العنوان. يُتوقع من مضمون التقرير أن يستوفي متطلبات المهنية والإنصاف الإعلاميَّين، أي أن يقوم بتغطية حيادية تتناول مواقف الشخصيات المركزية في التقرير. يؤدي هذا الأمر، في بعض الأحيان، إلى تصادم بين حقوق الشخصيات المختلفة. قمنا بمراجعة الاقتباسات ونسبة الاقتباس في كلّ تقرير صحفي، بغية الوقوف على التصادم بين الحقوق داخله. بعامّة، تُخصِّص وسائل الإعلام مساحة أكبر للمواقف التي تعتقد بضرورة إبرازها، وتقتبس المواقف التي تؤيدها.

الرسم "16" : تأييد أو انتهاك حقوق الإنسان في مضمون التقرير



لا يوفّر هذا القسـم معلوماتٍ حول درجة الدّعم أو الانتهاك لحقوق الإنسـان في المضمـون فحسـب، بل يفحص كذلـك هُويّة اللاعبين الذين يميل الإعـلام إلى دعمهم. علـى هـذا النّحـو يفحـص البحـث مـا إذا كان الإعلام يميل إلـى دعم المسـتوطنين في الأراضي المحتلّة أو الفلسطينيّين؛ الرجال أو النساء، وغيرهم.

تُظهـر نتائـج البحث دعـم مضمون التقاريـر الصحفية فـي 70.1% منها (265 تقريـرًا) علـى نحـو مباشـر لحقوق الإنسـان. في المقابـل، تنتهك نسـبة 19.3% من التقاريـر (74 تقريرًا) هذه الحقوقَ. هذه النتائج تشـبه تلك التي تمخّضت عن تحليل العنوان.

يبـيّن الجـدول "3" درجـةَ الدعـم أو الانتهـاك لحقـوق الإنسـان فـي مضمـون التقاريـر. درجة الدعم لحقوق الإنسـان مرتفعة جدًّا في فئـة "مضمون يدعم حقوق الإنسـان على نحو مباشـر" (القيمة "5")، وهو الأمر الذي في الإمكان معاينته في 225 تقريـرًا مـن أصل 269. تتراجـع درجة دعم الإعـلام في التقاريـر التي "يدعم مضمونهـا حقوق الإنسـان على نحو غير مباشـر" إلى القيمـة "3". في "مضمون ينتهـك حقوق الإنسـان على نحوٍ مباشـر"، يؤيّد الإعلام هذا الانتهـاك بدرجة كبيرة (القيمـة "5"). علـى عكس البيانـات التي تمخّضت عـن فحص مضمـون التقارير، يواصـل الإعلام دعم انتهاك حقوق الإنسـان بدرجةٍ كبيـرة (القيمة "5") حتّى حين "ينتهك المضمون حقوق الإنسـان على نحوٍ غير مباشـر". ينبع هذا الفرق من حقيقة أنّ المضمـون يفـوق العنـوان في ما يتعلـق بالبعـد المعلوماتيّ والاتّسـاع للمضامين، وعليه يمكن رصد بارومترات أخرى تُمكّن من فهم موقف التقرير الصحفي.

يُستشَـفّ من النتائج المسـتقاة مـن التقارير الصحفيّة التي أدرجـت في العيّنة أن الإعـلام الإسـرائيليّ يميل إلـى دعم قيم حقوق الإنسـان. يدعم الإعـلام كذلك بدرجة كبيرة الانشـغالَ بحقوق الإنسـان بحد ذاته. عند مراجعة العيّنـة (وعلى غرار ما ظهر عنـد مراجعـة العنـوان)، تَبـيّنَ أن الإعـلام يقـف إلى جانب الشـخص الـذي تضرّرت حقوقه، ويسمع صوته في جميع القضايا باستثناء الأمور الأمنية. هذه النتيجة تظهر كذلـك عند فحص التـوازن أو التصادم بـين الحقوق في التقاريـر الصحفية التي وقـع عليهـا الاختيار. بحسـب النتائـج، لا يتوافر التوازن فـي 365 تقريرًا. مـا يعنيه الأمر هو أن التقرير يتمحور في حقّ واحد فقط، أو في حقوق تتماشى مع بعضها البعض

الجدول "3" : درجة دعم/ انتهاك العنوان لحقوق الإنسان

		درجة دعم/انتهاك المضمون لحقوق الإنسان					المجموع الكلّيّ
		2.00	3.00	4.00	5. يدعم بدرجة كبيرة	غير واضح	
مضمون التقرير وحقوق الإنسان	دعم حقوق الإنسان على نحوٍ مباشر	2	8	34	225	0	269
	دعم حقوق الإنسان على نحوٍ غير مباشر	6	13	6	3	2	30
	انتهاك لحقوق الإنسان على نحوٍ مباشر	2	5	13	54	0	74
	انتهاك حقوق الإنسان على نحوٍ غير مباشر	0	2	1	7	0	10
المجموع الكلّيّ		**10**	**28**	**54**	**289**	**2**	**383**

كان من المفترض بالمجموع الكلّيّ أن يصل إلى 384، لكنّ تعامل الإعلام مع حقوق الإنسان لم يكن واضحًا في حالة واحدة، وعليه فهي لم تحصل أيّ من القيم.

تَظهَر نتائج متشابهة عند تحليل النتائج وفحص المجموعات التي يميل الإعلام إلى تأييدها أو انتهاك حقوقها. يبيّن الرسم "17" الفرق بين المجموعات التي دعمها الإعلام في هذه العيّنة (اللون الأبيض) مقابل المجموعات الني انتهك الإعلام حقوقها (اللون الأسود).

من الرسم يظهر على نحو لا لبس فيه أن الإعلام ينتهك حقوق "الفلسطينيّين ومؤيدي الفلسطينيّين" انتهاكًا بارزًا. وعلى الرغم من تأييد الإعلام لحقوق هذه المجموعة في عدد من الحالات، يبقى الفرق بين الدعم والانتهاك عظيمًا وجسيمًا.

أحد البيانات التي تَظهر على نحوٍ جليّ من العيّنة هو درجة دعم الإعلام لمجموعات "الاحتجاجات"، وَ "المستهلِكين"، وَ "المتضرّرين من إجراءات سياسيّة". هذه المجموعات متماثلة تقريبًا، وترتبط في طابعها بالتغيُّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة. من الجدير بالإشارة أنّه ضمن مجموعة "المتضرّرين من إجراءات سياسيّة" ثمّة

الرسم "17" : المجموعات التي لقيتْ حقوقُها دعمًا من قبل الإعلام، مقابل المجموعات التي انتُهكت حقوقها

أحداث غير اقتصاديّة كطرد الفنّانين الإسرائيليّين من تركيّا.[20]

دعْم الإعلام لحقوق "المواطنين العرب" جاء مفاجئًا، على الرغم من أن الفرق بين الدعم والانتهاك لم يكن بالغًا من الناحية الكمّيّة. توقيع نحو 50 من الحاخامات على عريضة ضد تأجير الشقق والمنازل للطلاب العرب في صفد شَكّلَ خلفيّةً لهذا الأمر، حيث تجند الإعلام في هذه الحالة للاحتجاج ضد العنصرية.

في موازاة دعم "المواطنين العرب"، أيّدت وسائل الإعلام "المستوطنين" في العيّنة المنتقاة. في هذه الحالة كذلك لم يكن الفرق الكمّيّ بين الدعم والانتهاك كبيرًا.

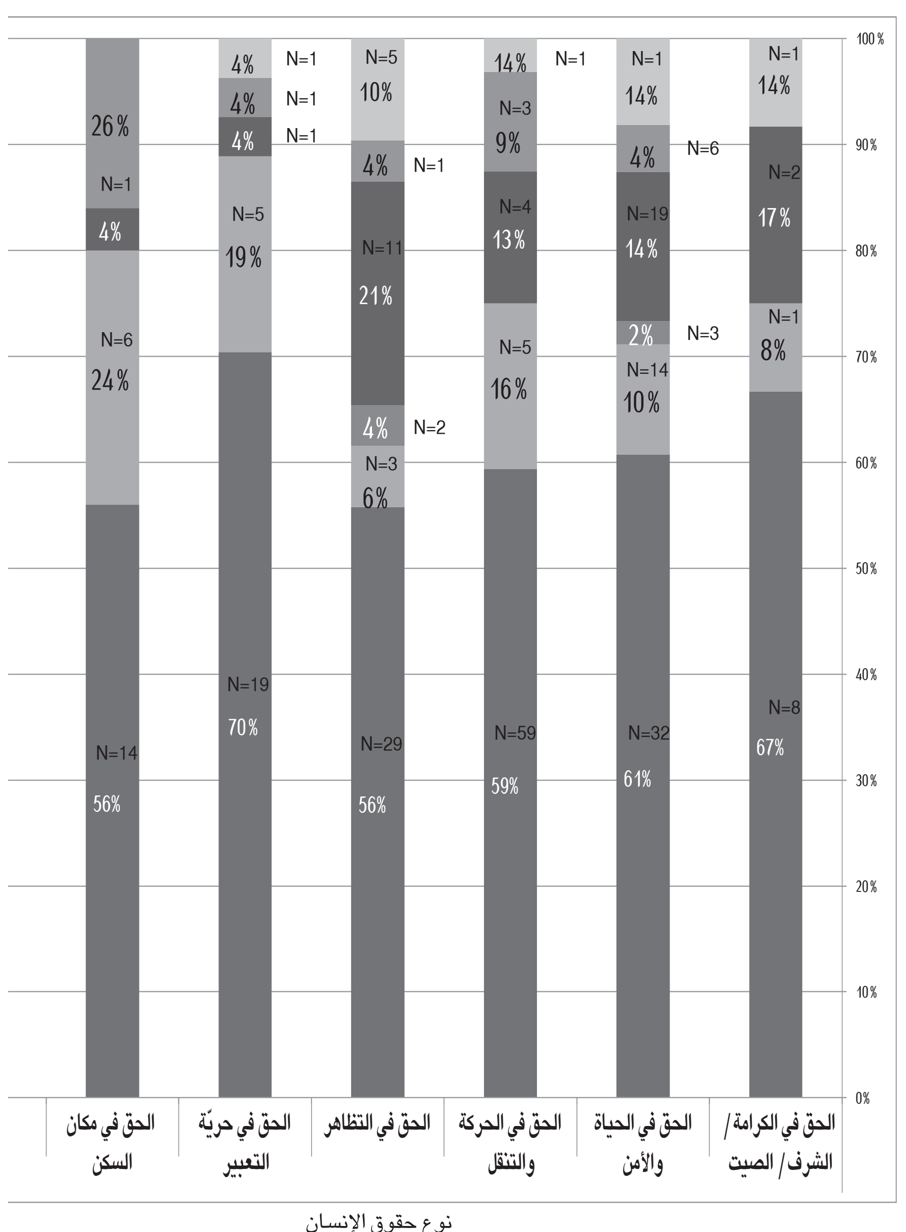
وكما ذكرنا عند تحليل المضمون والعنوان، دعم الإعلام في العيّنة المنتقاة حقوق النساء، والمسنّين، والجنود. جاء هذا الدعم نتاجًا مباشرًا للدعم الاجتماعيّ لهذه الفئات.

فحص البحث درجة تأييد أو انتهاك حقوق الإنسان بالنسبة لفئات اجتماعيّة مختلفة. وقع الاختيار على المجموعات بحسب عيّنة تمهيديّة فحصت جميعَ الفئات الاجتماعيّة التي تظهر في الخطاب الإعلاميّ. شمل استبيان البحث كلّ المجموعات التي ظهرت في العيّنة التمهيدية، ولم تَدخل التحليل النهائي إلاّ المجموعاتُ التي جرى تناولها من قبل الإعلام. يتبيّن من فحص درجة بروز انتهاك أو دعم حقوق المجموعات المختلفة أنّ مجموعات مختلفة برزت بحصولها على تعامل مختلف في الخطاب الإعلامي. يُظهر الرسم "18" أن الخطاب الإعلامي يُبرز في غالبيّة الحالات دعْمَ حقوق الإنسان لغالبيّة المجموعات أكثر من انشغاله في انتهاكها، لكن هذا المعطى ليس صحيحًا في جميع الحالات.

تُظهر البيانات أن الفلسطينيّين ومؤيدي الفلسطينيّين يحظون ببروز خاصّ عندما يدور الحديث عن انتهاك حقوقهم. في المقابل –عندما نقوم بفحص بيانات دعم حقوق الفئات الاجتماعيّة المختلفة– يتبيّن أنّ الجمهور الذي شارك في الاحتجاجات الاجتماعيّة يحصل على أكبر عدد من التقارير الصحفيّة المؤيدة. تُظهر البيانات بروزًا خاصًا لمجموعة المسنّين التي تحصل على النسبة الأدنى من الدعم لحقوقها. حقوق

20. القناة العاشرة، 22.5.2011.

الرسم "18" – دعم الإعلام للحقوق بالنسبة للمجموعات





آخر
مستوطنون
فلسطينيون في الأراضي المحتلة
فلسطينيون في القدس الشرقية
إسرائيل – مواطنون عرب
إسرائيل (يهود)
N=7
100 %
N=1
14%
N=2
29 %
N=1
14%
43%
N=5
6%
N=81
94%
N=1
6%
N=16
94%
N=19
100 %
N=3
18 %
N=1
6%
N=5
29 %
47%
الحق في التمتع بمستوى حياة ملائم
الحق في تقرير المصير مع التشديد على المساحة الجغرافية
الحق في العدل الاجتماعي
الحق في الحصول على علاج طبي
الحق في الحصول على الغذاء
الحق في المحاكمة العادلة
نوع حقوق الإنسان

المستهلكين تحظى بتأييد بارز، وثمّة تشديد على هذه الحقوق في الخطاب الإعلاميّ. تعكس هـذه البيانـات الواقـع السياسـيّ والاجتماعـيّ الـذي سـبق الاحتجاجـاتِ الاجتماعيّةَ، والتي اندلعت –في ما اندلعت– لأسباب استهلاكيّة.

تُظهـر النتائج تأييد الإعـلام لحقوق مختلفة بدرجات متفاوتـة تتعلّق بالمجموعة التي يتناولها التقرير. عندما يدور الحديث عن المسـتوطنين، على سـبيل المثال، يظهر "الحـقّ في مكان السـكن" كحق مركزيّ. عندما يدور الحديـث عن المواطنين العرب، يتبيّن أن "الحقّ في محاكمة عادلة" هو الحقّ الذي يحصل على نسـبة الدعم الأعلى. عندمـا يدور الحديـث عن الفلسـطينيّين في الأراضـي المحتلّة فإن "الحـقّ في تقرير المصيـر" مع التشـديد على المسـاحة الجغرافية هـو الأكثر بروزًا. فـي المقابل، عندما يدور الحديث عن الفلسـطينيّين في القدس الشـرقية، يكون الحقّ الأبرز في الخطاب الإعلاميّ هو "الحقّ في محاكمة عادلة". هذه النتائج تُظهِر مراعاة الخطاب الإعلاميّ للحالة التي تعيشـها فئات اجتماعيّة مختلفة، لذا ثمّة تشـديد خاصّ على تلك الحقوق التـي يتهدّدها الخطر بالنسـبة لتلـك المجموعات. على الرغم من ذلك، نُسـجّل تحفّظنا لأنّ الأمر لا يعني أنّ الإعلام يدافع على نحو مباشـر عن حقوق الإنسان للمجموعات التي ذكرناها.

بالإضافـة إلـى ذلك، فحـص البحـث النتائـج المتعلّقة باقتبـاس أقـوال داعمي أو منتهكـي حقـوق الإنسـان. يتبيّن مـن النتائـج إدراج اقتباسـات لأشـخاص يؤيّدون حقوق الإنسان في 169 تقريرًا صحفيًّا. في المقابل، عُثر على اقتباسات لأشخاص لا يؤيّدون حقوق الإنسـان في 98 تقريرًا. تُظهر نتائج العيّنة أنّ نسـبة أصوات مؤيدي حقوق الإنسـان، بالسـنتيمترات والدقائق، أكبر من المساحة التي خُصّصت لمجموعة منتهكي حقوق الإنسـان. بحسب النتائج، معدّل المساحة التي خُصّصت لاقتباس من يؤيّدون حقوق الإنسـان هي 36.57%، بينما بلغت المساحة التي خُصّصت لاقتباس منتهكـي حقوق الإنسـان 24.13%. تشـير هـذه الفجوة إلى خطـابٍ مُناصرٍ لحقوق الإنسـان، على الرغم من أنّ الإعلام لا يرتئي اسـتخدام خطاب حقوقٍ الإنسـانٍ على نحـو مباشـر، ولا يضـم فـي صفحاته إحـالات لقوانـين أو معاهـدات دوليّـة في هذا المضمار.

القانون الدوليّ ومعاهدات دوليّة في موضوع حقوق الإنسان

بغيـة الحصول على تعاطف وتفهـم دوليَّيْن، وبغية تعزيـز صورتها كمن تنتمي للـدّول الديمقراطيـة الغربيّة، عملت إسـرائيل على ملاءَمة بعـض معاييرها القانونيّة للمعاييـر الدوليّة لحقوق الإنسـان، وللقانون الدوليّ الإنسـانيّ. ترتبـط هذه المعايير ارتباطًـا مباشـرًا بقوانـين الاحتـلال، وقوانين الحرب، ومسـاواة النسـاء، والحقوق الدسـتوريّة للأقلّيّة العربيّة، والدين والدولة، وحظر الاتّجار ببني البشر، وغير ذلك. صادقت إسرائيل على مرّ السنين على معاهدات حقوق الإنسان المركزية، لكنّ غالبيّة التعليمات في هذه المعاهدات بقيت غير معروفة، ولا يجري تطبيق بعضٍ منها من قِبَل السلطات الإداريّة والحكومة الإسرائيليّة.

فحَـصَ هذا البحثُ مدى التزام الإعلام الإسـرائيليّ بهذه المعاهدات. فحص –في مـا فحص– ما إذا كان الإعلام يعي وجـود معاهدات حول الموضـوع. تُظهر نتائج في العيّنـة (التـي ضمّـت 384 تقريرًا) تطـرُّق الإعلام فـي 8 حالات فقط إلـى المعاهدات الدوليّة.

يكشـف الفحص الأكثر عمقًا للبيانـات أنّ موضـوع المعاهـدات الدولية طُرِح على بسـاط البحـث خلال تغطيـة الإعلام لحدَثَـين: الأول هـو تغطية تقرير غولدشـتاين، والثانـي هو توجُّه عائلة شـاليط للمجتمـع الدوليّ كي يتدخّل من أجل إطلاق سـراح الجنديّ الأسير في قطاع غزّة.

وكمـا تُظهـر بيانـات التقرير، عبّرت وسـائل الإعلام عـن مراعـاة معيّنة لحقوق الإنسان، لكن هذه المراعاة اقتصرت على المواضيع التي تحمل طابعًا اجتماعيًّا، وتُعزِّز مـن رواج الإعلام، وتشـير إلـى التزامه بالنزّعـة الوطنية تجاه المجتمع الإسـرائيليّ، وتتماشـى مـع المعاييـر المقبولـة اجتماعيًّا. مـن المهمّ هنا أن يشـار إلـى تراجع بروز

مراعاة حقوق الإنسان عندما يدور الحديث عن المواضيع السياسيّة والأمنيّة.

بحسـب منهـج القضــاء الإسـرائيليّ لا يشـكّل الاتفـاق الدولـي بعامّة جـزءًا من القانون المحلّيّ ما لم يقم الكنيست بإدخال تعديلات تشريعيّة تُحوّل تعليمات الاتّفاق إلـى جـزءٍ من القانون الإسـرائيليّ.[21] قد يكون هذا التقليد سـببًا –وإنْ غيرَ مباشـر– لعـدم التزام الإعلام بخطاب الحقوق الذي يَظهر فـي المعاهدات الدوليّة التي صادقت عليها إسرائيل؛ ومن هنا التزامها بها.

21. لا تسري هذه القاعدة على الاتّفاقات التي تعكس القانون الدوليّ، وتُعتبر جزءًا من القانون المحلّيّ على نحو "فوريّ".

تحليل المضمون

فـي إطـار توسـيع التبصّـرات مـن البحـث حـول " خطاب حقـوق الإنسـان في الصحافـة الإسـرائيليّة " ، نسـتعرض فـي ما يلـي بعض النمـاذج لتقاريـر صحافيّة متعلقة بحقوق الإنسـان نُشـرت خلال فترة البحث. تهدف هذه النماذج إلى المساعدة في الحصول على فهم أفضل لما ذُكر، وإلى تعزيز الادّعاءات التي طُرحت أعلاه.

إعلام داعم لحقوق الإنسان: احتجاجات المسكن

تعكس تغطيـة الإعـلام الإسـرائيليّ لاحتجاجـات صيف عـام 2011 علـى نحوٍ موثوق النتائجَ التي أشـرنا إليها أعلاه، كما تعكس تأييد الإعلام الإسـرائيليّ لحقوقٍ الإنسـان، ولا سـيّما حـقّ " العدالـة الاجتماعيّـة، وحـقّ " التظاهـر " ، وحـقّ " الحياة الكريمة " ، التي كانت جزءًا من مطالب المحتجّين.

كمـا يتّضح من البحث، الإعلام أيّد الاحتجاجات ودعَمَها، وهو ما يظهر من حيث التغطية الواسعة وكذلك من حيث استعراض أصوات ومواقف المحتجّين، إذ تواصلت تغطيـة الاحتجاجات على مدار كلّ أيّام الأسـبوع تقريبًا، حتّى حين لم يطرأ أيّ تطوّر في موضوع الاحتجاج.

ففـي العشـرين من حزيـران عـام 2011، اختـارت صحيفة " هآرتـس " تغطية " احتجاجات المسكن " على صفحة كاملة (الملحق 3). وقد نُشر التقرير على الصفحة الثالثـة التي تُعتبر موضعًا مهمًّا فـي الصحيفة. رغم عدم وجود لون خاص للصفحة يسـاعد على إبراز الموضوع على نحو واضح، اختارت الصحيفة عرض ثلاث صور: الصورة الأولى لشـخص من اليهود " الحاريديين " أمام خيام الاحتجاج في القدس؛ الصـورة الثانيـة لعريس وعـروس أمام خيام الاحتجـاج في جادة روتشـيلد في تل أبيـب؛ الصورة الثالثة لشـبّان من خيام الاحتجاج في سـاحة " تسـاهل " في كريات

شمونا (الملحق 3).

ليـس ثمّة شـكّ أنّ اختيار الصـور الثلاث لم يكـن من قبيل المصادفـة، وبخاصّة إذا أخذنـا بعـين الاعتبـار انقسـام المجتمـع الإسـرائيليّ إلـى عـدّة قطاعـات وطبقات (علمانيّين-متديّنين؛ مركز-ضَواح؛ عرب-يهود؛ وغير ذلك). لقد كرّسـت الصحيفة صفحـة كاملـة لتغطيـة الاحتجاجـات وصـوّرت طابـع هـذه الاحتجاجات بواسـطة الصـور، لتقول إنّ هذه الاحتجاجات للجميع: فالحاريديـين يناضلون جنبًا إلى جنب مع العَلمانيّين، ومناطق الأطراف تناضل مع المركز، وهذا النضال يوحّد الدولة كلّها.

تجـدر الإشـارة إلى أنّه في أسـفل الصفحـة، وبلون مختلف، جـرى إبراز نضال العـرب معدومي المسـكن في إطـار خاصّ. صحيـح أنّ التقرير هنا هـو تقرير قصير نسـبيًا (يتكوّن من 128 كلمة فقط)، لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ العرب لم يكونوا شـركاء كاملين[22] في النضال من أجل المسـكن، فإنّ مجرّد التعاطي مع الموضوع هو أمر مهمّ.

عنوان التقرير الذي جرى اختياره يتناول السؤال "من سوف ينضم"، وكان العنوان العامّ "كريات شمونة وكفار سابا تنضمّان إلى احتجاجات المسكن، وفي القدس أُقيمت خيام جديدة". أمّا العنوان الرئيسيّ، فلم يتناول إلاّ خيبةَ أمل المتظاهرين: "خيبة أمل المتظاهرين من الحكومة: فأعضاؤها مشغولون في التلفيق الإعلاميّ لا في الحلول". فعلـى مـدار التقرير، نـرى أنّ التعامل مع المتظاهريـن كان إيجابيًـا ومؤيّدا لحقوقهم بصورة مباشـرة. ورغم عدم وجود تعابير مباشـرة تشهد على هذا التأييد، اختارت الصحيفـة إبراز كلمة "تأييد". وجاء في بداية التقرير: "لن تُكسـر روح المتظاهرين"، ثمّ جاء في منتصفها: "رئيس بلديّة كريات شمونا نسيم ملكه جاء لتأييد النضال وحَظِيَ بالتصفيق".

علاوة على ذلك، فقد اعتمد التقرير على اقتباسـات عديدة لمؤيّدي النضال، كادت تحتـلّ التقرير كلّه. كذلك لم يأتـي المؤيّدون الذيـن اقتُبس بعض كلامهـم من منطقة واحدة، بل من مناطق مختلفة: القدس؛ كفار سابا؛ كريات شمونا؛ وغيرها.

---

22. انظروا: http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/266/583.html (الدخول الأخير للموقع في تاريخ 9.1.2011).

كما تضمّن التقرير حول احتجاجات المسكن إطارًا منفصلاً تناول "الزعزعة في أوساط وزراء الحكومة". صحيح أنّ التغطية تناولت مواقف وزراء الحكومة، لكن العنوان والمضمون بيّنا أنّ الصحيفة لا تتّفق مع هذه المواقف. فالعنوان الذي اختير لهذا الجزء كان "مسؤول رفيع من الليكود: سوف تُنسى احتجاجات المرضى كما نُسِيت احتجاجات مرضى السرطان"، حيث يشهد هذا الاختيار على محاولة الصحيفة نزع الشرعيّة عن هذا التصريح.

وفي نهاية هذا التقرير الخاصّ جاء ما يلي: "حاليًا يبدو أنّ أعضاء الكنيست يحاولون في الأساس التسلّق على الاحتجاجات الشعبيّة ابتغاءَ الحصول على عنوان في وسائل الإعلام. وهكذا، على سبيل المثال، قامت عضو الكنيست رونيت تيروش (من حزب "كديما") بدعوة منظّمي الاحتجاجات للمشاركة في ورشة في الكنيست مع المدرّس الخاصّ ألون جال، كي يقدّم لهم النصائح حول كيفيّة استغلال الموارد المتوافرة". إنّ مصطلحات على غرار "التسلق" وَ "الاحتجاجات الشعبيّة" ليست اعتباطيّة، وهي تصف تمامًا موقف الكاتب يهونتان، لا موقف الصحيفة التي نشرت التقرير ألا وهي صحيفة هآريتس".

إعلام داعم لحقوق الإنسان: احتجاجات الغذاء

ثمّة نموذج آخر لنضال آخر في صحيفة أخرى هو نضال "مقاطعة جبنة الكوتيج" الذي جرت تغطيته في صحيفة "يديعوت أحرونوت" في الـ 30 من تمّوز عام 2011.

حظيت "احتجاجات الكوتيج"، (ملحق 4) على غرار احتجاجات المسكن، بتغطية إعلاميّة واسعة ومؤيِّدة في الإعلام الإسرائيليّ. نلاحظ في النموذج الذي أمامنا أنّ الصحيفة لم تؤيّد الاحتجاجات بشكل كبير فحسب، بل ذكرت كذلك في متن النصّ– في ما ذكرت– أنّه "حظي نضال ألروف بتأييد عظيم: عشرات الآلاف انضمّوا إلى المجموعة على الفيسبوك، وقامت وسائل الإعلام بتغطية الاحتجاجات تغطية واسعة". ويتّضح أنّه، إضافة إلى دعم الصحيفة لهذه الاحتجاجات، ثمّة اعتراف كذلك أنّ الصحافة – على وجه العموم– تقف إلى جانب هذه الاحتجاجات.

جـرت تغطية "احتجاجـات الكوتيج" فـي صحيفة "يديعـوت أحرونوت" على الصفحة الثانية، وعلى صفحة ملوّنة كاملة تتضمّن صورة، وهو ما أبرز التقرير على نحـوٍ ملحوظ. وكان العنوان العامّ للصحيفة: "انتصرنا: بعد أسـبوعين على مقاطعة الكوتيج كانت الاستجابة لمطالبنا". يشـهد استعمال كلمة "انتصرنا"، دون إحاطتها بمزدوجـين، علـى أنّ صحيفـة "يديعـوت أحرونـوت" لا تكتفي بتغطيـة الحدث، بل تتّخذ موقفًا من النقاش، فالانتصار هو للصحيفة تمامًا كما هو للمجتمع الإسرائيليّ. ويقودنا العنوان الرئيسيّ "الكوتيج يعود إلى البيت" هو كذلك إلى الاستنتاج نفسه، حيث المقصود هو البيت الإسرائيليّ.

تضمّـن التقريـر تعابير عديـدة داعمة للنضال، نحـو: انتصرنا؛ ارتفـاع حاد في الأسعار وخضوع الشركات المنتجة. زد على ذلك أنّ نصّ التقرير جاء كلّه تقريبًا على نحو اقتباسـات من مقابلة مع المبادر إلى الاحتجاجات إيتسـيل ألروف، الذي شـارك جمهـور القـرّاء فرحتـه ونيّتـه في مواصلـة النضال حتّـى تخفيض أسـعار منتجات الحليب بشكل ملحوظ.

لقد كان تأييد الصحيفة لحقوق المستهلكين، حقّ "العدالة الاجتماعيّة" وَ "الحقّ فـي الغـذاء"، تأييدًا مباشـرًا وواضحًـا. كما خصّصـت الصحيفة مسـاحة منفصلة لفحص تخفيض الأسعار.

أمّا الأمر الشـاذّ في هذه التغطية، فهو اختفاء أصوات المنتجين. ورغم احتمال أن يفضّل المنتجون عدم التعقيب في الصحف، لا زال غيابهم أمرًا غريبًا.

إعلام داعم لحقوق الإنسان: الأمن

كمـا أشـرنا في قسـم النتائج، فقـد عمل الإعلام، فـي بعض الحـالات، على تأييد حقوق الإنسان في مواضيع تتعلّق بِـ "الأمن" (وذلك على الرغم من أنّ غالبيّة النتائج تشـير إلـى انتهاك حقوق الإنسـان من قبل الإعـلام في مجال الأمن). يشـكّل إغتيال الممثّل جوليانو مير–خميس نموذجًا شـهيرًا بخصوص دعم الإعلام الإسـرائيليّ له. وقعت هذه الحادثة في الفترة التي يغطّيها هذا البحث (الملحق 5).

خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الإسرائيلي

قُتل مير خميس في جنين في مناطق السلطة الفلسطينيّة في الرابع من نيسان عام 2011، إذ قام ملثّم بإطلاق خمس رصاصات عليه وهو جالس في سيّارته في الحيّ الذي يسكن فيه. وكانت الجنازة في السادس من نيسان، حيث سُجِّي جثمانه في مسرح الميدان في حيفا، ومن ثَمّ انطلق موكب تشييع الجنازة سيرًا على الأقدام في شوارع حيّ الهادار في حيفا. من هناك نُقِل الجثمان إلى حاجز قرب جنين، ومن هنالك إلى كيبوتس رموت منشيه حيث أُجْرِيت مراسيم الدفن.

عمل الإعلام الإسرائيليّ على تغطية حادثة القتل على نحوٍ واسع جدًّا، واستمرّت التغطية لعدّة أيّام متواصلة. ففي الخامس من نيسان، تناولت صحيفة "إسرائيل اليوم" الحدث على صفحتين كاملتين، من الصفحة الثانية حتّى الصفحة الثالثة. وكان عنوان التقرير (الذي جاء ملونا ومع العديد من صور طفولة مير خميس ونشاطه المسرحي) "النهاية المُرّة". وإلى جانب هذا العنوان، كُتب ما يلي: "الممثّل اليهوديّ العربيّ جوليانو مير خميس كان يحلم في استبدال الإرهاب بالفنّ. أقام مسرحَ الحرّيّة في مخيّم اللاجئين في جنين وحاول تحويل المخرّبين الانتحاريّين إلى ممثّلين".

لقد أيّدت صحيفة "إسرائيل اليوم" حقّ مير خميس في "الحياة والأمان"، وإنْ لم يُذكر ذلك بصورة جليّة ومباشرة، إلاّ أنّ روح التقرير تعكس ذلك فعلاً. فمضمون التقرير تَعامَلَ مع الحدث كحدث مروّع وغير إنسانيّ، وجرى التأكيد على تفاني مير خميس في تعزيز السلام بين الشعوب.

إضافة إلى هذا التقرير الرئيسيّ الذي تضمّن، في ما تضمّن، تصريحات بالاستنكار من قبل قيادات فلسطينيّة، كان ثمّة تقرير آخر بقلم الصحفيّ دان مرجليت. فيه قام مرجليت بوصف حياة وموت مير خميس بانفعال، وكتب عنه "هذا الذي عاش على الجسر... الجسر الذي لم يجرِ بناؤه بين اليهود والعرب". إضافة إلى هذا التقرير، خصّصت الصحيفة عمودًا لأصدقاء مير خميس عنوانه "حاول تشييد جسر بين الشعوب".

تقودنا معظم التعابير التي استُخدمت في هذه التغطية إلى نتيجة واحدة: رجل السلام الذي لم يعد بيننا.

إعلام داعم لحقوق الإنسان: جنائيّ

مـن النماذج في ما يتعلّق بدعـم الإعلام لحقوق المواطن، في المجال الجنائيّ الذي بالإمـكان الإشـارة إليـه، مـا كشـفته صحيفـة "معاريف" في الـ14 من تمّـوز عام 2011، في القضيّة المسمّاة "إجراء الفلفل" لشرطة تل أبيب (الملحق 6).

ما يُميّز هذا التقرير هو اعتماده على شكوى من تنظيم أمنيستي لحقوق الإنسان. فقد اعتمدت الصحيفة على شـكوى الناشـطة من أجل حقوق الإنسـان في أمنيستي، سـارة روبينسـون، التي شهدت اسـتعمال شـرطة تل أبيب لغاز الفلفل خلال اعتقال لاجئـين مـن أرتيريا والسـودان، قالـت إنّ هـذا الإجراء غيـر قانونـيّ وينتهك حقوق المعتقلين المؤكدة لحظر "التعذيب". على مدار التقرير الذي نُشـر على نصف صفحة تتضمّـن صـورة، حاولت الصحيفـة التعامل مع هذا الحدث على أنّه حدث اسـتثنائيّ يتناقـض مـع معايير الاعتقـالات المقبولة. صحيـح أنّ عنوان التقرير لـم يُظهر تأييدًا مباشـرًا لحقوق الإنسان، كما حاولت الصحيفة من خلال العنوان الفرعيّ أن تشرح، وكأنّ هـذا الإجراء يشـبه "منع بيع الكحول بعد السـاعة الحادية عشـرة ليلاً"، لكن فـي مـتن النصّ نجد التقرير يؤيّد حقوق اللاجئين؛ إذ تشـهد التعابير المسـتخدمة في التقرير على هذا التأييد. فعلى سبيل المثال، وُصفت تجربة الغاز بِـ"التجربة المشكوك فيهـا". إضافة إلى ذلك، لم تكتفِ الصحيفة بشـهادة روبينسـون، بـل قامت بإجراء مقابلة مع أحد اللاجئين الذي وصف صعوبة هذه التجربة.

مع ذلك، وبالرغم من أنّ الحديث هو عن لاجئين، لم تتعامل الصحيفة مع الحقوق بصورة مباشـرة، ولـم تتطرّق إلى معاهدات دوليّة تضمن حقـوق اللاجئين. زد على ذلـك أنّه بالرغم من الحديث عن "كشـف" صحفيّ، اختارت الصحيفة نشـر التقرير فـي الصفحـات الداخليّـة لا في الصفحـات الأولـى، ممّا يشـير إلى انعـدام الاهتمام الإعلاميّ في المواضيع المتعلّقة بحقوق أشخاص غير إسرائيليّين.

الإعلام ينتهك حقوق الإنسان: الأمن

ثمّة نموذج عن حالات قام بها الإعلام بانتهاك حقوق الإنسان، يتعلّق باستعدادات السـلطة الفلسـطينيّة لشـهر أيلول عام 2011. في بداية العام 2011، بدأت السـلطة

الفلسـطينيّة في حملة دبلوماسيّة فلسـطينيّة للاعتراف بالدولة الفلسطينيّة في الأمم المتّحـدة، عُرفـت بحملة "فلسـطين: العضو رقـم 194" وَ "فلسـطين 194". هدفت الحملة إلى الاعتراف بالسـلطة الفلسـطينيّة كدولة (العضو ذي الرقم 194 في الأمم المتّحـدة) مـن خلال جلسـة الهيئة العامّـة ذات الرقم 66 للأمم المتّحدة فـي أيلول عام 2011. بذلـك طالبت السـلطة الفلسـطينيّة الحصـول على اعتراف قانونـيّ في إقامة الدولة الفلسطينيّة في حدود العام 1967 دون موافقة إسرائيل.

شـغلت هذه الحملة القيادات الإسـرائيليّة، واعتبرتها خطـوة أحاديّة الجانب من قبل السلطة الفلسطينيّة، وستؤدّي في نهاية المطاف إلى مواجهات عنيفة بين السلطة وإسـرائيل. وتوقّـع مسـؤولون كبـار في الجيـش والشـرطة الإسـرائيليّة أن يؤدّي الاعتراف إلى أعمال عنف من قِبل فلسـطينيّين وإلى أعمال احتجاج لا يمكن السيطرة عليهـا، وعليـه قام الجيش والشـرطة بالاسـتعداد لمواجهـة الأحداث التي لـم تقع في نهاية الأمر.

فـي الـ 28 مـن تمّوز عام 2011، قامـت صحيفة "يديعـوت أحرونوت" بتغطية استعدادات الجيش الإسرائيليّ لمواجهة "اعتراف أيلول"، من خلال الانتهاك المباشر لحق الفلسـطينيّين فـي "التظاهر"، وحقّ "تقرير المصير" مع التأكيد على المسـاحة الجغرافيّة (الملحق 7). وكان العنوان العامّ للتقرير: "إسـرائيل تسـتعدّ لأعمال شغب جماهيريّة في المناطق الفلسـطينيّة وداخل الخطّ الأخضر". وكان العنوان الرئيسـيّ "سـلاح أيلـول". لا شـكّ أنّ اسـتعمال كلمة "أعمال شـغب" في العنـوان بدل كلمة "احتجاجـات" أو "مظاهـرات" يـدلّ علـى أنّ الحـدث المرتقَـب هو حدث سـلبيّ، بل خطير كذلك. بالإمكان الادّعاء أنّ صحيفة "يديعوت أحرونوت" تَعتبر الحدث "عمل شغب" لا مظاهرة.

أمّا نصّ التقرير، الذي تضمّن صورة لمظاهرة متخيّلة نشرها الجيش الإسرائيليّ تحت عنوان "نشـطاء حماس يهاجمون تحصينات الجيش الإسرائيليّ"، فقد تعامل مع تغطية الحدث من خلال استعمال التعابير: سيناريو الرعب؛ أعمال شغب؛ أسلحة فتّاكـة بـدل الذخيرة الحيّة؛ سـباق التسـلّح؛ وغيرها. كذلـك تطرَّقَ نـصّ التقرير إلى موقـف الجيش الإسـرائيليّ والجيـش دون التطرّق إطلاقًا إلى سـيناريوهات أخرى، أو إلى تصريحات القيادات الفلسـطينيّة التي أكّدت أكثر من مرّة أنّها لا تريد تشـجيع

العنـف مـع اقتراب اسـتحقاق أيلـول. صحيح أنّه جـرى التطرّق إلى هـذا الجانب في الصفحة الثامنة، لكن اسـتعمال تعابير تدلّ على الانتهاك المباشـر لحقّ الفلسـطينيّين في التظاهر والاعتراف كان بارزًا على وجه خاصّ ومؤثّر على القارئ الإسرائيليّ.

الإعلام ينتهك حقوق الإنسان: أعضاء الكنيست العرب

ثمّـذة نموذج آخر على انتهاك حقوق الإنسـان من قبل الإعـلام، نجده في تغطية صحيفـة "معاريـف" فـي الـ 14 من تمّـوز عام 2011 لِمَـا أسـمته الصحيفة "زعبي ومسـؤولة النظام" (الملحق 8). قامت الصحيفة بتغطية الحدث على الصفحة الرابعة في تقرير من 77 كلمة وثلاث صور من جلسـة الكنيسـت. اكتفت الصحيفة بوصف الحـدث علـى أنّ عضوة الكنيسـت حنين زعبي (مـن "التجمّع") قامت (حسـب رأي الصحيفـة) بمقاطعـة خطاب رئيس الحكومـة بنيامين نتنياهو أمام الكنيسـت، وحين حاولت مسؤولة النظام إخراجها من القاعة، قامت زعبي بدفعها. لكن الصحيفة حذفت من التقرير أنّ نتنياهو تهجّم على زعبي وقال خلال خطابه أمام الكنيست: "صعدتْ إلـى هنا عضوةُ كنيسـت شـاركت فـي القافلة الاسـتفزازيّة بهدف اختـراق الحصار البحـريّ والأمنـيّ الـذي تفرضـه الدولـة... أنت محظوظـة لأنّك عضوة كنيسـت في إسرائيل، ولست نائبة برلمان سوريّ –على سبيل المثال"، وهو ما أثار حفيظة النائبة زعبـي. من خلال طريقـة التقرير هذه، انتهكـت الصحيفة حقّ زعبي فـي "الكرامة/ الشرف/ الصيت". ومن الناحية المهنيّة، وبصرف النظر عن الموقف السياسيّ، على التغطيـة الصحافيّة التعامل مـع الموضوع بإنصاف وصدقيّـة. صحيح أنّ الصحيفة لم تسـتعمل تعابير تَنتهك حقوقَ زعبي انتهاكًا مباشـرًا، لكـن مجرّد تجاهل الحقائق يثبت أنّ التغطية الإعلاميّة لأعضاء الكنيسـت العرب مصابة بنمط يميل إلى الإقصاء والتغريب، وسحب الشرعيّة، والتجريم (مصالحة وجمّال، 2011).

تلخيص وتوصيات

يعتمد هذا البحث على رصد وسائل الإعلام الإسرائيليّة المركزيّة: القناة الأولى؛ القناة الثانية؛ القناة العاشرة؛ "يديعوت أحرونوت"؛ "معاريف"؛ "هآرتس"؛ "يسرائيل هَيوم"، على مدار أربعة أشهر. تناول البحث، بشكل كمّيّ وبشكل نوعيّ، علاقةَ الإعلام الإسرائيليّ مع حقوق الإنسان.

شهدت فترة البحث أحداثًا متتالية تبرّر هذا الفحص، مثل احتجاجات الشارع الإسرائيليّ وتوجُّه السلطة الفلسطينيّة إلى هيئة الأمم المتّحدة للحصول على الاعتراف.

جرى رصد 31 عددًا من الصحف المطبوعة، وَ 19 نشرة تلفزيونيّة على نحوٍ منهجيّ غير عشوائيّ، وهو ما ضمن تسلسل تغطية الأحداث. وفي المجْمَل، وجدنا خلال فترة البحث 384 تقريرًا تتعلّق بحقوق الإنسان.

1. على مستوى عامل البروز، وجدنا أنّ معظم التغطية الإعلاميّة في التقارير التي تناولت حقوق الإنسان كانت على الصفحات الأولى، وعلى مساحة أكبر من ربع الصفحة، مع صورة، وفي النصف الأعلى من الصفحة، وهي من الأخبار الأولى في النشرات الإخباريّة المتلفزة.

2. تشير نتائج البحث إلى أنّ الإعلام الإسرائيليّ يميل إلى تأييد حقوق الإنسان عندما يتعلّق الأمر بحقوق الجمهور اليهوديّ الإسرائيليّ، والتي تتماشى مع الإجماع الإسرائيليّ. وَفقًا لنتائج البحث خلال الفترة الزمنيّة المعنيّة، فإنّ الإعلام الإسرائيليّ لم يخصّص صفحات عديدة لتغطية احتجاجات الشارع الإسرائيليّ فحسب، بل اعتبر نفسه في بعض الأحيان جزءًا من هذه الاحتجاجات.

3. وَفقًا لنتائج البحث، يميل الإعلام الإسرائيليّ إلى تأييد حقوق المجموعات المستضعَفة: النساء؛ المعوّقين؛ المسنّين؛ الأطفال؛ وغيرهم. ورغم أنّ تعامُل الإعلام الإسرائيليّ مع هذه المجموعات هو تعامل نمطيّ، إلا أنّه لا يتخلّى عن حقوقها.

4. لا يتعامـل الإعـلام الإسـرائيليّ مـع حقـوق الإنسـان كمنظومة قيميّـة كونيّة شـاملة، بل ينحصـر تعامله في حقـوق الفئات المجتمعيّـة المختلفة بأشـكال مختلفة، وبناء على هُويّة المجموعة، على نحو مباشر أو غير مباشر.

5. تشـير نتائـج البحـث إلـى أنّ الإعـلام الإسـرائيليّ يتجاهـل وينتهـك حقـوق الفلسـطينيّين فـي المناطـق المحتلّـة؛ إذ لا تُعتبر هذه الحقـوق كقيمة في حـدّ ذاتها من الجديـر إخضاعهـا لاعتبارات قيميّة كونيّـة. وفي عمليّة الموازنة بين حقوق الإنسـان والمسـائل الأمنيّـة، الإطار الأمنيّ هو البـارز في هذا الإعلام، لا الانشـغال في انتهاك حقوق الفلسطينيّين.

6. تشـير نتائـج البحث إلى مفاجـأة في ما يتعلّـق بحقوق المواطنـين العرب. لقد عانت الأقلّيّة العربيّة بعامّة من تغطية إعلاميّة شحيحة وسلبيّة، قليلة البروز، نمطيّة وسـلبيّة فـي معظمهـا. وفي هـذا البحـث، ورغم عـدم تنـاول البحث لنسـبة التغطية الإعلاميّة للعرب بشكل منفرد، فمن المحتمل أنّ الإعلام يؤيّد في حالات عديدة حقوق المواطنـين العـرب. ويبرز هـذا النمط علـى نحوٍ خاصّ فـي الفترة التي صـدرت فيها فتاوى رجال الدين اليهود بعدم تأجير المنازل للعرب.

7. إحـدى النتائـج المهمّـة التـي ظهـرت فـي هـذا البحث ارتفـاعُ تغطيـة الإعلام الإسرائيليّ لقضايا الفقر، وذلك مقارنة بنتائج الأبحاث السابقة في هذا المجال. يمكن تفسـير هذا الارتفاع –كما سـبق لنا أن أشـرنا– بتأييد وسـائل الإعلام الإسـرائيليّة للاحتجاجات.

8. تشـير النتائـج إلى أنّ الإعلام الإسـرائيليّ يتجاهل القانـون الدوليّ والمواثيق الدوليّة التي صادقت عليها إسرائيل.

9. ثمّـة تخـوّف ضمنـيّ لـدى الإعلام الإسـرائيليّ من اسـتخدام خطـاب حقوق الإنسـان، أو اسـتخدام مفاهيم من هذا الحقل. بدل ذلك، يجري استخدام مصطلحات عاطفيّة يُفترَض أن تثير التماهي أو النفور من الحدث أو هذا التصرّف أو ذاك.

تحتاج هذه النتائج إلى تفسـير. بالإمكان طرح ثلاثة تفسيرات محتملة للظاهرة. التفسـير الأوّل يتعلّق بنسـبة المشـاهَدة. يدرك الإعلام الإسـرائيليّ توقّعات جمهور

المستهلكين منه، وفي الحالات المتعلّقة بحقوق مجموعات مركزيّة في المجتمع الإسرائيليّ يكون الميل نحو تأييد هذه الحقوق، بل والعمل على إبرازها بصورة واعية، كما ظهر الأمر لدى تغطية الاحتجاجات الاجتماعيّة. التفسير الثاني يتعلّق بالصورة الإنسانيّة للخطابَيْن الإعلاميّ والسياسيّ الإسرائيليَّيْن. فالمجتمع الإسرائيليّ بعامّة، والإعلام الإسرائيليّ على وجه الخصوص، يشدّدان على صورتهما الإنسانيّة وعلى كونهما ليبراليَّيْن يتماثلان مع الضعيف. تتعلّق هذه الصورة بالتجربة التاريخيّة لليهود في العالم، وهي صورة تضرب جذورا عميقة في التصورّ الإسرائيليّ الذاتيّ على المستويَيْن الرسميّ وغير الرسميّ. ويشكّل مفهوم " نقاوة السلاح " التعبيرَ الأبرز لهذا التصوّر الذاتيّ. على خلفيّة هذا المفهوم، يمكن الادّعاء أنّ بروز حقوق الإنسان في الخطاب الإعلاميّ الإسرائيليّ –كما يتّضح من هذا البحث– يشكّل تعبيرًا للتصوّر الذاتيّ الإنسانيّ لوسائل الإعلام المختلفة. التفسير الثالث المحتمَل لبروز مسألة حقوق الإنسان في الخطاب الإعلاميّ الإسرائيليّ يتعلّق بنشاط منظّمات حقوق الإنسان المكثّف، التي تبذل الكثير من الجهود في محاولة رفع الوعي لخطاب حقوق الإنسان في الإعلام الجماهيريّ الإسرائيليّ. صحيح أنّ هذه المنظّمات منبوذة بكراهية –في المعتاد–، لكنّها رغم ذلك نجحت في تكريس لغة حقوق الإنسان في الخطاب الإعلاميّ (وإنْ على نحوٍ جزئيّ). إلاّ أنّ هذه السيرورة ليست واضحة تمامًا، حيث ليس ثمّة التزام إعلاميّ واضح ومثابر لخطاب حقوق الإنسان، وفي معظم الحالات يمارس الإعلام الإسرائيليّ تمييزًا ثنائيًّا تضادّيًّا بين حقوق الإسرائيليّين وحقوق الآخرين، ولا سيّما حقوق الفلسطينيّين والعمّال الأجانب. مع ذلك، في الإمكان الادّعاء أنّ الإستراتيجيّة الإعلاميّة لدى منظّمات حقوق الإنسان خلال العَقد الأخير قد أثمرت ونجحت في خلق واقع لا تستطيع فيه وسائل الإعلام عدم التعامل مع قضايا حقوق الإنسان بطريقة ما.

توصيات:

1J. إبراز لخطاب حقوق الإنسان أكثر وضوحًا.

2. ترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان المختلفة كجزء من منظومة قيميّة شاملة تكفل تعزيز حقوق الفئات المجتمعيّة المختلفة بشكل متساو.

3. تنظيم ورشات عمل لصحافيين إسرائيليّين في مواضيع متعلّقة بحقوق الإنسان، وبالاستناد إلى المواثيق الدوليّة التي صادقت إسرائيل عليها. هذا ممّا يضمن تطوير التغطية الإعلاميّة للقضايا الإسرائيليّة الداخليّة من منطلقات حقوق الإنسان، ويكفل تغطية أكثر إنصافًا لحقوق المجموعات المختلفة التي تقيم علاقات مباشرة مع المجتمع الإسرائيليّ، كالفلسطينيّين في المناطق المحتلّة، والعمّال الأجانب.

المراجع:

- أبو ريّا، عصام، أفراهام، إيلي وولسفيلد، غادي (1998) **الجمهور العربيّ في الصحافة العبريّة: الإعلام ونزع الشرعيّة على المستوى الاجتماعيّ- السياسيّ. رعنانا: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل.**
- إلياس، نيلي، سوكير، أورلي وجمّال أمل (2006) **الغائبون والحاضرون خلال ذروة المشاهدة التلفزيونية: تنويعة ثقافيّة في برامج قنوات التلفزيون التجارية في إسرائيل.** القدس: السلطة الثانية للتلفزيون والراديو (بحث متابعة).
- أندبلاد، ميري وآخرون (2011) **مقدار الفقر والفروقات الاجتماعيات.** القدس: مؤسسة التأمين الوطني.
- دور، دانيئيل (2001) **صحافة تحت التأثير.** تل أبيب: بابل.
- دهان، تال، **تقرير حقوق الإنسان في إسرائيل- صورة الوضع الراهن.** (2009) القدس: جمعيّة حقوق المواطن.
- سفيرسكي شلومو وكونور- أتياس، إيتي (2012) **عاملون ومشغِّلون وتقسيم كعكة المدخولات القوميّة: تقرير 2011.** تل أبيب: مركز أدفاه.
- طال، أوري (2007) **متسلّلون وطالبو لجوء سودانيّون في إسرائيل.** القدس: مركز البحث والمعلومات في الكنيست.
- غيل، أوسلاندر وغولد، نورا (2002) **حقوق الإنسان في إسرائيل.** ألقدس: جمعيّة حقوق المواطن.
- فايمان، جابي (2000) "الجنوسة والاعلانات: النساء والرجال في الاعلانات التلفزيونية في إسرائيل"، **ماجموت،** 40 (3)، ص. 485-466.
- فيرست، عنات وأبرهام، إيلي (2004)، **تمثيل الجمهور العربيّ في الإعلام العبريّ: مقارنة بين تغطية يوم الأرض الأوّل (1976)، وبين تغطية "انتفاضة الأقصى" (2000).** تل أبيب: معهد تامي شتاينمتس، جامعة تل أبيب.
- كادمان، نوجا (2008) **على قارعة الطريق وفي هوامش الوعي: إخراج القرى العربيّة التي أُفرغت من سكّانها في العام 1948 من الخطاب الإسرائيليّ.** القدس: سفري نوبمبر.
- كاسبي، دان (1981) "ما هو سرّ نجاح الصحف المحلّيّة" **أوتوت** 38: 1، ص. 9-8.
- كاما عاميت (2002) "أنا على الشاشة إذًا أنا موجود: سُبُل تعامُل مثليّي الجنس مع إبادتهم الرمزيّة المدركة"، **سوسيولوجيا إسرائيليّة،** 4 (1)، ص. 191-143.
- كاما عاميت (2003) "الضحيّة المسكينة والمعاق الفوقيّ"، **باينيم** 26، ص. 84-73.
- لافي، عليزا (2008) "اسمع صوتها في كلّ ما تقول: الاعلام الإسرائيليّ - من تعاظم النزعة النسويّة إلى تعاظم النزعة الدينيّة"، لدى: راشي، تسوريئيل وزافط، موطي (محرّران) **الإعلام واليهوديّة- مجموعة مقالات.** بيتاح تكفا: كيتر هَزهاف، ص. 139-156.

- لاؤور، نحاما.، ألفينط ليفلير، نوجا، أفراهام، إيلي.، فيرست، عانات (2004) **الغائبون الحاضرون خلال ذروة المشاهَدة التلفزيونيّة**. القدس: السلطة الثانية للتلفزيون والراديو.
- مصالحة، خلود وجمّال، أمل (2011) **مطلوب مراسلون عرب للصحافة العبريّة.** الناصرة: مركز إعلام.
- نايغر، موطي، زاندبيرغ، إستير وأبو ريّا، عصام (2001) **إعلام يهوديّ أم إعلام إسرائيليّ**؟ القدس: مركز كيشيف.
- – نير، رفائيل (1994) " تحليل خطاب العنوان الإخباريّ " ، **بَلشانوت عِفريت**، 37، ص 23–31.
- ولسفيلد، غادي (2006) **تغطية الفقر في الصحافةالإسرائيليّة نيسان –2005 آذار 2006**. القدس: يفعات.

- Akram, M. Susan (ed.) (2011) *International Law and the Israeli-Palestinian Conflict: A Rights-based Approach to Middle East Peace*. Abingdon, Eng.: Routledge.
- Auslander, Gail and Gold, Nora (2002) *Human Rights in Israel*. Jerusalem: The Assiciation for Civil Rights in Israel.
- Benvenisti, Meron (2000) *Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land since 1948*. Berkeley: University of California Press.
- Berger, Arthur Asa (2012) *Media Analysis Techniques*. 4th edition. Sage Publications.
- Bogdan, Popescu (2005) "Human Rights in Early Christian Writings", *Mozaik,* 15. Pp. 3-5.
- Braden, Maria (1996) *Women Politicians in the Media*. Lexington, KY: University of Kentucky Press.
- Clogston, S. John (1994) "Disability Coverage in American Newspapers", in J. A. Nelson (ed.) *The disabled, the Media, and the Information Age*. Westport, CT: Greenwood Press. Pp. 45-53.
- Dahan, Tal (2009) *The State of Human Rights in Israel and in the Occupied Territories - 2009*. Jerusalem: The Assiciation for Civil Rights in Israel.
- Douzinas, Costas (2010) *"Adikia: On Communism and Rights"*, in Costas Douzinas and Slavoj Zizek (eds.) *The Idea of Communism*. London: Verso. Pp. 81-100.
- Dunn, John (1992) *Democracy: An Unfinished Journey 508 BC to AC 1993*. Oxford: Oxford University Press.
- Epictetus (1998) *Discourses*. (Translated by Robert Dobbin). Oxford: Clar-

endon Press. (”Each human being is primarily a citizen of his own commonwealth; but he is also a member of the great city of gods and men, where of the city political is only a copy”).

- Fairclough, Norman (2003) *Analyzing Discourse: Textual Analysis for Social Research*. London: Routledge.
- Fisher, Kim (1997) “Locating Frames in the Discursive Universe”, *Sociological Research Online,* vol. 2, no. 3, http://www.socresonline.org.uk/2/3/4.html. (Last 2.3.2012).
- Foucault, Michel (1972) *The Archaeology of Knowledge and the Discourse on Language*. New York: Pantheon Books.
- Gans, Herbert (1979) *Deciding What’s News*: *A Study of CBS Evening News, NBC Nightly News, Newsweek, and Time*. New York: Panteon Books.
- Glasgow University Media Group (1976) *Bad News*. London, UK: Routledge & Kegan Paul.
- Hobbes, Thomas (1909) *Leviathan*. Oxford: Clarendon Press.
- Jabareen, Hasan (2002) “The Future of Arab Citizenship in Israel: Jewish-Zionist Time in a Place with No Palestinian Memory” in: Daniel Levy and Yifaat Weiss (eds.) *Challenging Ethnic Citizenship*. New York: Berghahn Books. Pp. 196-220.
- Jamal, Amal (2009) *The Arab Public Sphere in Israel: Media Space and Cultural Resistance*. Bloomington: Indiana University Press.
- Jamal, Amal (2011) *Arab Minority Nationalism in Israel: The Politics of Indigeneity*. New York : Routledge.
- Kedar Sandy (1998) “Majority Time, Minority Time: Land, Nation and the (Dini) Law of Occupying Settlement in Israel,” *Iyoni Mishpat*, 11:3. Pp. 665-746.
- Kretzmer, David and Klein, Eckart (eds.) (2002) *The Concept of Human Dignity in Human Rights Discourse*. The Hauge: Kluwer Law International.
- Kumar, Radha (2001) “Settling Partition Hostilieis: Lessons Learnt, the Options Ahead,” *Transeuropenennes* 19-20.Pp. 9-27.
- Lemish, Dafna (2000) “The whore and the other - Israeli Images of Female Immigrants from the Former USSR.”*Gender and Society* (14; 2). Pp. 333-349.
- Locke, John (1956) *The Second Treatise of Government: An essay Concerning the True Original Extent and End of Civil Government*. New

York: Macmillan Co.

- Marshall, Thomas Humphrey (1964) *Class, Citizenship and Social Development: Essays*. Chicago: University of Chicago Press.
- Masalha, Nur al-Din (1997) *A Land Without a People: Israel, Transfer and the Palestinians, 1949-1996*. London: Faber and Faber.
- Or, Theodor (2003) *Or Commission Report*. Jerusalem: Ministry of Justice.
- Pappe, Ilan (2011) *The Forgotten Palestinians: A History of the Palestinians in Israel*. New Haven, CT: Yale University Press.
- Parenti, Michael (1986) *Inventing Reality*: *The Politics of the Mass Media*. New York, NY: St. Martin's Press.
- Pocock, John (1998) "The Ideal of Citizenship since Classical Times", in Gershon Shafir (ed.) *The Citizenship Debates: A Reader*. Minneapolis: University of Minnesota Press. Pp. 31-41.
- Rawls, John (1971) "The Veil of Ignorance" in *A Theory of Justice*. Cambridge. Mass.: Harvard University Press.
- Rousseau, Jean- Jacques (1957) *The Social Contract.* Oxford: Clarendon Press.
- Smith, Rogers (1997) *Civic Ideals: Conflicting Visions of Citizenship in U.S. History*. New Haven: Yale University Press.
- Sreberny, Annabelle and van Zoonen, Liesbet (eds.) (2000) *Gender, Politics and Communication.* Cresskill, N.J.: Hampton Press.
- Tuchman, Gaye (1978) *Making News: A Study in the Construction of Reality.* NY: The Free Press
- Weber, Max, (1958) *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*. New York: Scribner's Sons.
- Wright, Chris. 2001. *"Villains and Heroes".* PopPolitics (9 Aug.) Internet. Retrieved from www.poppolitics.com/articles/2001-08-09-condit.shtml on 1 May 2003.
- Wuthnow, Robert (1989) *Communities of Discourse: Ideology and Social Sructure in the Reformation, the Enlightenment and European Societies.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Yiftachel, Oren and Meir, Avinoam (eds.) (1998) *Ethnic Frontiers and Peripheries: Landscapes of Development and Inequality in Israel.* Boulder, Colo.: Westview Press.

ملحق 1

قائمة حقوق الإنسان

(مرشد ترميز – بالاعتماد على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)

الحق في الكرامة/ الشرف/ الصيت.
الحق في الحياة.
الحق في الاسم / الكنية.
الحق في الجنسية/ القومية.
الحق في الخدمات السياسية/ الخدمات الجماهيرية.
الحق في حرية النشر.
الحق في الملكية.
الحق في الدين/ العبادة/ ممارسة الشعائر الدينية.
الحق في اللغة/ الحديث/ التعبير.
الحق في الحركة/ التنقل.
الحق في المساواة.
الحق في الرأي السياسي/ الانتماء السياسي.
الحق في التعبير عن الرأي.
الحق في المسكن.
الحق في الملبس.
الحق في الترشح للانتخابات (المحلية والبرلمانية).
الحق في المعرفة.
الحق في الراحة.
الحق في الانتخاب.
الضمير.
آخر.

الحق في التعويضات.
الحق في احترام العقود.
الحق في سيادة القانون والمحاكمة العادلة/ الدفاع أمام القانون/ المثول أمام المحكمة.
الحق في إمكانية إثبات البراءة.
الحق في المناصرة القانونية.
الحق في المساواة أمام القانون.
الحق في الخصوصية.
الحق في البراءة.
الحق في الأمن الشخصي/ التوجه للقضاء/ عدم التعرض للتعذيب.
آخر.
الحق في الكتابة/ النشر.
الحق في الدراسة/ التعليم.
الحق في تكوين أسرة.
الحق في الحصول على الغذاء.
الحق في الحصول على العلاج/ الدواء.
الحق في العمل/ التشغيل.
الحق في ظروف عمل إنسانية.
الحق في إقامة اتحاد عمالي/ نقابات عمالية/ التنظيم النقابي.
الحق في الرضا في الزواج والطلاق.
الحق في العدل الاجتماعي.
الحق في العيش باحترام.

الحق في اختيار نوع العمل.
آخر.
الحق في الهوية الجماعية.
الحق في الحفاظ على أسلوب حياة.
الحق في الثقافة الاجتماعية.
الحق في اللجوء.
الحق في تقرير المصير.
الحق في الموارد الطبيعية/ الثروات الطبيعية.
الحق في عدم التهجير.
آخر.
الحق في الحياة. (الطفل)
الحق في الاسم/ الكنية.(حقوق الطفل)
الحق في العيش مع الأهل/ العائلة. (حقوق الطفل)
الحق في الفكر/ الدين والضمير.
الحق في التعبير عن الرأي.
الحق في المعرفة والتفكير. (حقوق الطفل)
حق الطفل في الحصول على وصاية والديه. (حقوق الطفل)
الحق في السلامة من العنف النفسي أو الجسدي. (حقوق الطفل)
الحق في العناية/ الرعاية من قبل الدولة. (حقوق الطفل)
حق الطفل المعاق التمتع بالحياة. (حقوق الطفل)
الحق في تلقي الخدمات الصحية/ جودة الحياة. (حقوق الطفل).
الحق بالسلام والتمتع بالحياة. (حقوق الطفل)
الحق في التعليم والدراسة. (حقوق الطفل)
الحق في اللعب وقضاء وقت الفراغ. (حقوق الطفل)
الحق في عدم الاستغلال/ العمالة. (حقوق الطفل)
الحق في الحماية من مخاطر السموم. (حقوق الطفل)
الحق في عدم الاستغلال الجنسي. (حقوق الطفل)
الحق في الحماية من خطر التعرض للعنف/ تجارة الأطفال. (حقوق الطفل)
الحق في الحماية من السجن/ العقاب/ التعذيب. (حقوق الطفل)
الحق في الحماية من مخاطر المشاركة في الحروب. (حقوق الطفل)
الحق في السلامة الشخصية.
الحق في الأمن والأمان.
الحق في الحرية منع العبودية.
الحق في عدم المس بالكرامة والسمعة (حقوق الطفل)
(و78) الحق في تلقي معاملة خاصة في المحاكم ودور القضاء. (حقوق الطفل)

ملحق 2



TELEVISION CODING SYSTEM SUMMARY

2009/2010

1) **Item Number:** First story in newscast =1, Seventh story =7, etc.
2) **Subject:** See table.

Politics and government:
1 Women in political power and decision-making
2 Women electoral candidates
3 Peace, negotiations, treaties
4 Other domestic politics, government, etc.
5 Global partnerships.
6 Foreign/international politics, UN, peacekeeping
7 National defence, military spending, internal security, etc.
8 Other stories on politics (specify in 'comments')

Economy:
9 Economic policies, strategies, modules, etc.
10 Economic indicators, stats, stock markets, etc.
11 Economic crisis, state bailouts of companies, company takeovers and mergers, etc.
12 Poverty, housing, social welfare, aid, etc.
13 Women's participation in economic process
14 Other labour issues (strikes, trade unions, etc.)
15 Rural economy, agriculture, farming, land rights
16 Consumer issues, consumer protection, fraud...
17 Transport, traffic, roads...
18 Other stories on economy (specify in 'comments')

Science and health:
19 Science, technology, research, discoveries...
20 Medicine, health, hygiene, safety, (**not** HIV/AIDS)
21 HIV and AIDS, incidence, polity, treatment, etc.
22 Other epidemics, viruses, contagions, Influenza, BSE, SARS
23 Birth control, fertility, sterilization, termination...
24 Environment, pollution, global warming, tourism
25 Other stories on science (specify in 'comments')

Social and legal:
26 Development issues, sustainability, etc.
27 Education, childcare, nursery, university, literacy
28 Family relations, inter-generational conflict, parents
29 Human rights, women's rights, minority rights, etc.
30 Religion, culture, tradition, controversies...
31 Migration, refugees, xenophobia, ethnic conflict...
32 Women's movement, activism, demonstrations, etc
33 Changing gender relations (outside the home)
34 Family law, family codes, property law, inheritance...
35 Legal system, judiciary, legislation apart from family
36 Other stories on social/legal (specify in 'comments')

Crime and violence:
37 Non-violent crime, bribery, theft, drugs, corruption
38 Violent crime, murder, abduction, assault, etc.
39 Gender violence, feminicide, harassment, rape, trafficking, FGM
40 Child abuse, sexual violence against children, neglect
41 War, civil war, terrorism, state-based violence
42 Riots, demonstrations, public disorder
43 Disaster, accident, famine, flood, plane crash, etc.
44 Other crime/violence (specify in 'comments')

Celebrity, arts, media, sports
45 Celebrity news, births, marriages, royalty, etc.
46 Arts, entertainment, leisure, cinema, books, dance
47 Media, (including internet), portrayal of women/men
48 Beauty contests, models, fashion, cosmetic surgery
49 Sports, events, players, facilities, training, funding
50 Other celebrity/arts/media news (specify in 'comments')

The Girl-child
51 News about the girl child including: cultural attitudes, practices, education, health, economic exploitation

Other
52 Use only as a last resort & **explain.**

3) **Scope:** Do not know=0, Local=1, National=2, National and other=3, Foreign/International=4
4) **Reference to gender equality/ human rights legislation/ policy:** Do not know=0, Yes=1, No=2
5) **Role:** Anchor/announcer=1, Reporter=2, Other journalist=3
6) **Sex:** Female=1, Male=2, Other (transgender, etc.)=3, Do not know=4
7) **Age (the person appears):** Do not know=0, 12 and under=1, 13-18=2, 19-34=3, 35-49=4, 50-64=5, 65 and up=6

Columns 5, 6, and 7 are for journalists, presenters, etc. 8 to 14 are for people in the news.

8) **Sex:** Female=1, Male=2, Other (transgender, etc.)=3, Do not know=4
9) **Age (the person appears):** Do not know=0, 12 and under=1, 13-18=2, 19-34=3, 35-49=4, 50-64=5, 65 and up=6

ملحق 3



הארץ | יום רביעי י"ח בתמוז תשע"א 20 ביולי 2011

3 | חדשות

קרית שמונה וכפר סבא הצטרפו למאבק הדיור, בירושלים הוקם המאהל מחדש

המפגינים מאוכזבים מהממשלה: "עושים ספינים ולא פותרים בעיות"

בכיר בליכוד: "מחאת האוהלים תישכח כמו מאבק חולי הסרטן"

מקורבי ישי אמרו כי הוא לא יפרוש בקרוב מהממשלה בגלל מצוקת הדיור

"צריך להבחין בין הגימיק של המחאה להשפעה אמיתית", אמר גורם בליכוד

ملحق 4



ניצחנו: לאחר שבועיים של "חרם קוטג'", נכנעו

הקוטג' חוזר הביתה

עקיבא נוביק

בחגיגות הניצחון בסופר

"אמא, הבאתי גביע"

לאחר הבשורה על הורדת המחירים, יצאו המוני בית ישראל מבתיהם אל המרכולים והעמיסו גביעי קוטג'

החרם עשה את שלו: תנובה, שטראוס וטרה הודיעו שיוזילו את מחירו של גביע הקוטג', והמוצר העממי שעלה עד לפני כשבועיים קרוב ל־8 שקלים צפוי להימכר ב־5.90 שקלים בלבד ● יוזם החרם: "המאבק יימשך עד שתהיה הוזלה משמעותית בשורה של מוצרי חלב"

שושנה חן

ملحق 5



02 | חדשות היום

05.04.11

ישראל היום

העקרונות שלנו

מזג האוויר

הסוף המר

השחקן היהודי־ערבי ג'וליאנו מר חלם להחליף את הטרור באמנות ● הוא הקים את "תיאטרון החופש" במחנה הפליטים בג'נין וניסה להפוך מחבלים מתאבדים לשחקנים ● אתמול הוא נרצח בידי רעולי פנים

דניאל סירויטי

"הרוצחים – תשוגעים או סוכני הכיבוש"

ג'וליאנו מר־חמיס | 2011–1958

שחקן מעולה ועושה צרות

דן מרגלית

הישראלים כעסו, הפלשתינים רצחו

"הוא ניסה לגשר בין העמים"

ملحق 6



בישראל נערכים להפרות סדר המוניות בשטחים ובתחומי הקו הירוק

נשק ספטמבר

רעש בלתי נסבל, המון רימוני גז וחומר מסריח במיוחד ● משרד הביטחון רכש אמצעים לפיזור הפגנות ב־75 מיליון שקלים – כהיערכות לקראת עימותים אפשריים אחרי הדיון באו"ם על מדינה פלסטינית בספטמבר

אלכס פישמן

בישראל מתכוננים לספטמבר: משרד הביטחון השקיע־כבים חסר תקדים – יותר מ־75 מיליון שקל – ברכישת נשק "אל־הרג", נשק לא קטלני לפיזור הפגנות המוניות.

הפגנה מדומה

מתכוננים לעימותים: אנשי חמאס מתקיפים את מחסום צה"ל, מבעירים צמיגים ומתעמתים עם חיילים – שמתיזים עליהם גז מדמיע ומים. לפי תסריט האימים הזה התאמנו שלשום חיילי צה"ל במחסום חווארה שבשכם ודימו את התרחיש לקראת אירועי ספטמבר. אחד החיילים לבש חולצה שעליה נכתב "חסן נסראללה", אחרים הגיעו עם דגלים ירוקים של חמאס. בסופו של האירוע "נהרגו" כמה מהמשתתפים שדימו את הפלסטינים. מקורות צבאיים מסרו שמדובר בתרגילים שגרתיים באיו"ש | כתב: רוני שקד, צילום: מוסא ערפאת

ملحق 7

צוות לעניין גלעד

לאחר שראשי מערכת הביטחון היוצאים הודו כי כשלו בעניין גלעד שליט, מינה הרמטכ"ל גנץ את אל"מ במיל' ליאור לוטן לעמוד בראש צוות מיוחד של אנשי מודיעין לבחינת הממצאים הקשורים לחטיפה ■ בכיר בצה"ל: "המטרה היא לרענן את החשיבה כדי למצוא פרצות וכיוונים חדשים שיקדמו את השחרור" ■ נועם שליט: "לא קיבלתי שום מידע על הוועדה"

מאת אחיקם משה דוד ועדי השמנאי

חמש שנים לאחר חטיפתו של גלעד שליט ולאחר שהרמטכ"ל הקודם, גבי אשכנזי, וראש השב"כ לשעבר יובל דיסקין הודו כי כשלו בעניין שליט, החליט הרמטכ"ל בני גנץ "להחליף דיסקט" בכל הקשור לסוגיה הכאובה. בשבוע שעבר מינה גנץ את אל"מ (מיל') ליאור לוטן לעמוד בראש צוות ייחודי שיבחן מחדש חומרים מודיעיניים שהתגלו עד עתה בנושא החטיפה.

לוטן, לשעבר ראש מחלקת השבויים והנעדרים בצה"ל, שירת כלוחם ומפקד בסיירת מטכ"ל ונפצע בעת ניסיון החילוץ של נחשון וקסמן. לאחר מכן היה שותף במו"מ להחזרת גופות חטופי הר דב ואיש העסקים אלחנן טננבאום והיה ראש צוות המשא ומתן המטכ"לי בעת מבצע חומת מגן, שניהל את השיחות עם המחבלים שהתבצרו בכנסיית המולד בבית לחם. לאחר שיואב גלנט נבחר לתפקיד הרמטכ"ל הוא בחר בלוטן לתפקיד דובר צה"ל, אולם לאחר שמינויו של גלנט בוטל, החליט לוטן לוותר על התפקיד.

למרות שהוא מסרב להתבטא בנושא, גנץ שם דגש מיוחד על מאמצי השחרור של שליט. מטרת הצוות שהוקם, שיכלול בעיקר אנשי מודיעין, היא לבחון מחדש את הפרשה ואת כל הגילויים שהצטברו בעקבותיה כדי לנסות ולמצוא פרצות וכיוונים חדשים שיאפשרו לקדם את השחרור. הצוות שמגבש לוטן יהיה מתואם עם הדרג המדיני והשב"כ ויפעל במקביל לצוותים אחרים העוסקים בנסיבות השחרור של שליט. גורמים בצה"ל מדגישים כי מדובר בצוות צבאי לחלוטין, אשר ימסור את ממצאיו לרמטכ"ל ולראש אמ"ן האלוף אביב כוכבי. משם יועבר המידע לגורמי השב"כ והמשא ומתן.

בצה"ל הדגישו כי הצוות לא הוקם בעקבות מידע חדש שהתקבל. "המטרה היא לרענן את המחשבה בכל הנושא", אמר אתמול גורם צבאי בכיר. "אולי, בין כל המידע שהגיע, יש כיוון חשיבה חדש שיכול להביא זווית אחרת שלא חשבנו עליה עד כה". לוטן סירב להגיב בנושא.

ובתוך כך, זמן קצר לפני שאביבה ונועם שליט יצאו אתמול לעוד מסע מתיש במסדרונות הכנסת במטרה להחתים חברי כנסת על העצומה הקוראת לראש הממשלה לחתום על עסקת השחרור, זכו בני הזוג לביקור הראשון של האלופה אורנה ברביבאי שמונתה לאחרונה לתפקיד ראש אכ"א בצה"ל. "האלופה ברביבאי שבאה לביקור היכרות שנקבע מראש לא עדכנה אותנו על הוועדה החדשה שהקים הרמטכ"ל", אמר נועם שליט. "אני לא רוצה להגיב על הפרסומים כי אני לא מגיב על מידע שאני לא מכיר. לא קיבלתי על כך שום מידע רשמי מאף גורם בצה"ל".

אתמול הודיע בית המשפט בצרפת על מינויים של שני שופטים חוקרים בעקבות הקובלנה הפלילית שהגיש נועם שליט לפני כחודש וחצי בפריז. הוריו של שליט ביקשו לפתוח בחקירה על נסיבות חטיפת גלעד, שהוא גם אזרח צרפתי, לצורכי סחיטה פוליטית ועינויו המתמשך. עוד ביקשה המשפחה לקבוע מי הם האחראים להחזקת בנם ולהוציא נגדם צו מעצר בינלאומי.

"נאלצנו לפנות לבית המשפט מאחר וחוטפיו של בני מתעלמים במשך שנים מכל הקריאות לשחרר אותו על בסיס הומניטארי", אמר נועם שליט, "זה כולל קריאות של הפרלמנט האירופי, הקונגרס בוושינגטון, הבונדסטאג, נשיא ארה"ב וקאנצלרית גרמניה. כמו כן מסרבים החוטפים לאפשר כל גישה אל גלעד על ידי הצלב האדום הבינלאומי או כל גוף הומניטארי אחר".

אל"מ (מיל') ליאור לוטן
צילום ארכיון: גדי דגון



גלעד שליט



אביבה ונועם שליט, אתמול בכנסת
צילום: פלאש 90

ח"כ זועבי והסדרניות: העימות

ח"כ חנין זועבי (בתמונות) הצליחה אתמול שוב לעורר סערה בכנסת, לאחר שהדפה בידיה את אחת הסדרניות שביקשה ללוות אותה מחוץ לאולם המליאה. המהומה התרחשה לאחר שזועבי קראה קריאות ביניים לעבר ראש הממשלה בנימין נתניהו. היו"ר ראובן ריבלין הורה להוציא אותה מן האולם, הסדרניות ניסו למשוך אותה. אולם אז נראתה ח"כ זועבי הודפת את אחת מהן. "לא דחפתי", אמרה זועבי לאחר התקרית. "אלא רק הסטתי את הידיים שלה. הסתובבתי לעברה ואמרתי 'אני יוצאת, למה את דוחפת אותי?'"

כתב: אריק בנדר ● צילומים: פלאש 90







4 מעריב יום ה', י"ב בתמוז תשע"א 14.7.2011